إِرْشَادُ السَّارِي

إِلَى شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِيّ

شرح مقدمة
الإمام القسطلاني

تأليف الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المصري (ت ٩٢٣هـ)

المجلس العلمي للشيخ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عِمَادُ بنُ عَبْدِ الحَمِيدِ الحَنْبَلِي

(حَفظهُ الله)

إعداد وتفريغ

أبو يوسف المصري

تم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في بعض مراحل التفريغ

مقدمة

كتاب "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"

للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المصري (ت 923هـ)

الحمد لله الذي شرح صدور أهل العلم والإيمان، وأرشدهم إلى صحيح السنة والبيان، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الرسل والأنبياء، وعلى آله وصحبه حملة العلم والهدى، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا شرحٌ موجزٌ لكتاب "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري" للإمام الحافظ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني المصري المالكي الشافعي (851-923هـ)، وهو من أشهر شروح صحيح الإمام البخاري وأجمعها.

وقد قُدِّم هذا الشرح في سلسلة من المجالس العلمية المفرَّغة، ألقاها فضيلة الشيخ عماد بن عبد الحميد الحنبلي - حفظه الله -، واعتنى بتفريغها وتنقيحها وتهذيبها أبو يوسف المصري، مع الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في بعض مراحل التحضير والتنسيق، وذلك خدمةً لعلم الحديث النبوي الشريف، وتيسيراً لطلاب العلم للاستفادة من هذا الشرح المبارك.

أهمية كتاب "إرشاد الساري"

يُعَدّ كتاب "إرشاد الساري" من أهم شروح صحيح البخاري وأشهرها، لما تميز به من:

1. جمع بين الرواية والدراية: حيث جمع المؤلف بين شرح الأسانيد والمتون، وبيان أحكامها الفقهية والحديثية.

2. الاستفادة من شروح السابقين: فقد استفاد القسطلاني من شروح المتقدمين كابن بطال، وابن حجر في "الفتح"، والعيني في "عمدة القاري"، وغيرهم، وأضاف إليها فوائد كثيرة.

3. السهولة والوضوح: تميز أسلوب القسطلاني بالوضوح والسهولة مقارنة ببعض الشروح الأخرى.

4. الاعتناء بالمصطلحات: أفرد المؤلف مقدمةً نافعةً في مصطلح الحديث، بيَّن فيها أهم أنواع الحديث، وشروط الصحة، وأسباب الضعف، مما يسهل على القارئ فهم الأحاديث الواردة في الصحيح.

منهج القسطلاني في كتابه

قسَّم الإمام القسطلاني كتابه إلى مقدمة وشرح للمتن، وكان منهجه في المقدمة كالتالي:

1. الفصل الأول: في فضيلة أهل الحديث ورفعة شأنهم في القديم والحديث، وذكر الأحاديث الواردة في ذلك، ودراستها دراسة نقدية.

2. الفصل الثاني: في مندوب الحديث وشرفه، وبيان منزلته بين العلوم.

3. الفصل الثالث: في مصطلح الحديث، وهو فصول موجزة في أهم أنواع الحديث وشروطه.

ثم ترجم للإمام البخاري، وبيَّن منهجه في صحيحه، وشرح الأحاديث مرتبةً على أبواب الفقه.

محتويات هذا الشرح:

يتضمن هذا الشرح الموجز اثنين وعشرين مجلساً علمياً، تناولت:

- المجالس الأول والثاني والثالث: التعريف بالإمام القسطلاني، وشرح الفصل الأول من المقدمة في فضل أهل الحديث، ومنزلتهم عند الله ورسوله.

- المجلس الثالث: شرح تاريخ تدوين السنة النبوية، ومراحلها من عهد الصحابة إلى عصر التدوين الرسمي.

- المجلس الرابع: مقدمة في علم مصطلح الحديث، والفرق بين علم الرواية وعلم الدراية.

- المجلس الخامس والسادس: شرح الحديث المتواتر وأقسامه، والحديث الصحيح وشروطه الخمسة.

- المجلس السابع: الحديث الحسن وتعريفاته، وشروطه، والفرق بين الصحيح والحسن.

- المجلس الثامن: الحديث المضعف والضعيف، والحديث المسند والمرفوع والموقوف.

- المجلس التاسع: الحديث الموصول والمرسل، وشروط الاحتجاج بالمرسل عند الشافعي.

- المجلس العاشر: قاعدة "زيادة الثقات مقبولة" وضوابطها.

- المجلس الحادي عشر: المقطوع والمنقطع والمعضل، وحكم المعنعن.

- المجلس الثاني عشر: التدليس وأنواعه وحكمه، وكيفية كشفه.

- المجلس الثالث عشر: المذاهب في حكم العنعنة، والمؤنن.

- المجلس الرابع عشر: الحديث المدرج وأنواعه وأمثلته.

- المجلس الخامس عشر: العلو في الإسناد وأنواعه، والحديث المسلسل.

- المجلس السادس عشر: الحديث المعلل وكيفية كشف العلة.

- المجلس السابع عشر: الحديث الفرد وأنواعه، ودور المتابعات والشواهد.

- المجلس الثامن عشر: المتابعات والشواهد، والفرق بين الشاذ والمنكر.

- المجلس التاسع عشر: الفرق بين الشاذ والمنكر عند المتقدمين والمتأخرين، والمضطرب.

– المجلس العشرون: الحديث الموضوع، والمقلوب، والمركب، والمصحف، والمدبج، والناسخ والمنسوخ.

– المجلس الحادي والعشرون: مختلف الحديث وطرق الجمع، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والسابق واللاحق، والإخوة، والأسماء والكنى المتعددة.

– المجلس الثاني والعشرون: علم الأنساب وأهميته، والمبهمات، والمؤتلف والمختلف.

– المجلس الثالث والعشرون: الجرح والتعديل، وشروط قبول الرواة، ومراتب التعديل والتجريح، وطرق تحمل الحديث وأدائه، وآداب طالب العلم.

مميزات هذا الشرح الموجز

1. الوضوح والتنظيم: قُسِّمت المادة إلى مجالس مترابطة، مع عناوين فرعية توضح المحتوى.

2. التركيز على المصطلحات: مع شرح دقيق للمصطلحات الحديثية بأمثلة تطبيقية.

3. النقد العلمي: مع مناقشة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وبيان حكمها.

4. الربط بالقواعد: ربط المصطلحات الحديثية بقواعد الجرح والتعديل.

5. الأمثلة التطبيقية: مع ذكر نماذج من كتب السنة، خاصة صحيح البخاري.

خاتمة

هذا الكتاب الذي بين يديك هو خلاصة مجالس علمية مباركة، تهدف إلى تقريب علم مصطلح الحديث وشرح مقدمة القسطلاني لطلاب العلم، بأسلوب ميسر ومنهج واضح. وقد بذل في إعداده جهد مشكور، مع الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة – كالذكاء الاصطناعي – في مراحل التفريغ والتنظيم، مع بقاء المرجعية الأساسية إلى المصادر الأصلية وكتب أهل العلم المعتبرين.

نسأل الله عز وجل أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لطلاب العلم، ذاكراً لأهل السنة والحديث بخير، إنه سميع مجيب.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إعداد وتفريغ: أبو يوسف المصري

الخميس، 9 صفر 1448 هـ

الموافق 23 يوليو 2026

تم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في بعض مراحل التفريغ والتنظيم

المجلس الأول من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب لمجلس علمي يتناول شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، والمعروفة بكتاب "إرشاد الساري". يتناول المحاضر في هذا المجلس التعريف بالإمام القسطلاني، ومنهجه في كتابه، وشرح الفصل الأول من مقدمته الذي يتحدث عن فضل أهل الحديث ورفعة شأنهم. ويهدف الشرح إلى توضيح المصطلحات الحديثية، وبيان منزلة حملة السنة، مع التعليق على الأحاديث الواردة في هذا الباب ودراستها دراسة نقدية.

المحتوى العلمي

أولاً: التعريف بالإمام القسطلاني:

هو الإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري، يكنى أبا العباس، ولقبه شهاب الدين. تنسب عائلته إلى مدينة قسطلانية في الأندلس. ولد الإمام القسطلاني رحمه الله في مصر، وكانت ولادته سنة 851 هـ، وتوفي سنة 923 هـ.

نشأ الإمام القسطلاني في بيئة علمية، فحفظ القرآن الكريم، وحفظ كتاب "المطول" في علوم البلاغة. من أبرز شيوخه الإمام السخاوي المصري رحمه الله، وقد حج بيت الله الحرام

أكثر من مرة، وكان يلازم الحرم المكي، وهذا من سمات أهل العلم والعبادة.

تميز الإمام القسطلاني ببراعته في علوم القرآن والقراءات، وله شروح على متون القراءات، كما صنّف في الحديث وغيره. ومن أشهر مؤلفاته:

1. كتاب "المواهب اللدنية بالمنح المحمدية" وهو كتاب جليل في السيرة النبوية.

2. كتاب "إرشاد الساري على صحيح البخاري" – وهو أشهر كتبه، وفيه شرحه لصحيح الإمام البخاري.

ثانياً: منهج الإمام القسطلاني في كتابه:

جعل الإمام القسطلاني في بداية كتابه "إرشاد الساري" مقدمة، وهي التي سنتناول شرحها. وقد قسّم هذه المقدمة إلى فصول، منها:

- الفصل الأول: في فضيلة أهل الحديث ورفعة شأنهم في القديم والحديث.

- الفصل الثاني: في مندوب الحديث وشرفه.

- الفصل الثالث: في مصطلح الحديث – وهو المقصود بالشرح في هذه المجالس.

ثم بعد ذلك تكلم عن منهج الإمام البخاري، وترجم له رحمه الله.

وقد عُرف الإمام القسطلاني بالورع والتقوى، كما وصفه الإمام الشوكاني في كتابه

"البدر الطالع" بأنه كان متعففاً في الدين، لا يأكل بدينه ولا بعلمه، وكان جيد القرآن والحديث والخطابة، شجي الصوت، متواضعاً، لطيف العشرة، سريع الحركة في الخير.

ومن اللطائف التي ذكرها المحاضر أن الإمام القسطلاني سمع صحيح البخاري في خمسة مجالس فقط، كل مجلس يستغرق نحو ست عشرة ساعة، أي أنه كان يسمعه من الفجر إلى العشاء، وهذا دليل على صبر العلماء وتلقيهم للعلم.

ثالثاً: شرح الفصل الأول – فضل أهل الحديث

بدأ الإمام القسطلاني مقدمته بقوله: "أقول مستمداً من الله الإعانة على التوفيق للإيضاح والإبانة"، ثم أورد حديثاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ".

رواه الشافعي والبيهقي، وكذا أبو داود والترمذي.

وذكر أيضاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع هذا الحديث نفسه.

معنى "نضر الله":

النضرة هي الحسن والرونق والبهجة، والمعنى: حسّن الله وجهه وأعطاه البهجة والسرور، وذلك جزاءً له على سماع حديث النبي صلى الله عليه وسلم والعمل به ونشره.

شرح مراتب حفظ الحديث:

1. سمع مقالتي: أي سمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

2. فحفظها: حفظ الحديث في القلب، وهو يشمل:

- حفظ اللفظ كما سمع.

- حفظ المعنى والفهم.

- حفظه من الأعداء والدفاع عنه.

- العمل به.

3. ووعاها: أي فهمها وتدبرها، وهو أعلى من مجرد الحفظ، فالمعية تشمل التفقه والتدبر.

4. وأداها: أي بلغها للناس ونشرها، وهذا من أعظم القربات، فهو من وظائف الأنبياء عليهم السلام.

لماذا خُصَّ الفقه بالذكر؟

قال الإمام القسطلاني: إنما قال "فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ" ولم يقل "حامل علم"، لأن الفقه هو علم بدقائق العلوم المستنبطة من النصوص، وليس مجرد حفظ الروايات. فالحافظ للحديث قد لا يكون فقيهاً، والفقه هو الذي يستنبط الأحكام ويستخرجها من باطن النصوص.

فالعلماء الذين جمعوا بين الفقه والحديث كالإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل، هم الذين بلغوا ذروة الإتقان، بخلاف من كان فقهه قليلاً أو حديثه قليلاً.

بلاغة التعبير النبوي:

قوله "رُبَّ" في الأصل موضوعة للتقليل عند النحاة، لكنها استُعيرت هنا للتكثير، أي أن هناك كثيراً من حملة الحديث ليسوا بفقهاء. وهذا من بلاغة النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والإعجاز.

رابعاً: استطرادات نقدية

ناقش المحاضر حديثاً آخر رواه الطبراني في المعجم الأوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما: "خلفاؤكم: الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس"، وبيّن أن هذا الحديث باطل لا يصح، وأن في سنده أحمد بن عيسى العلوي، وهو رجل كذّبه الدارقطني وغيره.

كما نوّه إلى مسألة مهمة في علم الحديث: وهي أن بعض العلماء يروون الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب والفضائل تقوية للمعنى، إذا كان المعنى صحيحاً في الأصل، وهذا مذهب الإمام النووي وغيره. لكن الأحوط – كما ذكر المحاضر – هو التصريح بضعف الحديث عند روايته.

خامساً: منزلة نشر العلم والتبليغ

أشار المحاضر إلى أن أداء السنة إلى المسلمين نصح لله ولرسوله، وأن من يقوم بذلك فهو خليفة النبي صلى الله عليه وسلم في أمته، وهو يعمل بوظيفة الأنبياء عليهم السلام.

واستشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً" – أي بلغوا عني ولو كلمة يسيرة.

وقد علّق المحاضر على كلمة "آية" بأنها لا تعني القرآن فقط، بل تشمل كل ما يدل على معنى، ويدخل في ذلك الحديث النبوي.

وذكر البيضاوي في تفسيره أن الأمر بتبليغ الحديث مفهوم بطريق الأولوية من الأمر بتبليغ القرآن، لأن القرآن محفوظ من الضياع والتحريف، بينما الحديث قد وقع فيه شيء من ذلك في الجملة.

خاتمة

يظهر من هذا المجلس العلمي عمق منهج الإمام القسطلاني في الجمع بين الرواية والدراية، وحرصه على إبراز مكانة المحدثين وحملة السنة النبوية. وقد بيّن الإمام أن طالب العلم لا يكتفي بسماع الحديث وحفظه، بل يتعدى ذلك إلى وعيه وفهمه، ثم أدائه ونشره بين الناس، مع الإخلاص لله تعالى في ذلك، لا للرياء ولا للسمعة.

كما تبيّن من خلال الشرح أن العلم النافع هو ما جمع بين حفظ النصوص وفقه المعاني، واستنباط الأحكام بدقة. وهذا هو حال السلف الصالح الذين جمعوا بين الحديث والفقه، فكانوا أئمةً يهدون إلى الصراط المستقيم.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الثاني من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس الثاني من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يواصل المحاضر في هذا المجلس شرح الفصل الأول من المقدمة، الذي يتناول فضيلة أهل الحديث ورفعة شأنهم، مستعيناً بأقوال كبار الأئمة كالإمام مالك بن أنس وسفيان الثوري، ومبيناً منزلة العلماء في تبليغ العلم، وعلو مكانة علم الحديث بين العلوم الشرعية، مع مناقشة الأحاديث الواردة في هذا الباب ودراسة أسانيدها نقدياً.

المحتوى العلمي

أولاً: بلاغ العلماء كبلاغ الأنبياء

نقل الإمام القسطلاني عن الإمام مالك بن أنس رحمه الله أنه قال:

"بلغني أن العلماء يسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم، كما تسأل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام"

وهذه منزلة عظيمة للعلماء، فهم يرفعون إلى مقام قريب من منزلة الأنبياء، لأنهم ورثة

الأنبياء في تبليغ الدين والعلم والإيمان.

ومن المعلوم أن الله تعالى يسأل الرسل يوم القيامة: ماذا أجابت أممهم؟ كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: 6]. وكذلك العلماء يسألون عن تبليغهم العلم، وهذا دليل على خطر العلم وجلالة منزلته.

ثانياً: أفضلية علم الحديث

نقل القسطلاني عن الإمام سفيان الثوري - أمير المؤمنين في الحديث - قوله:

"لا أعلم عِلْماً أفضل من علم الحديث، لمن أراد به وجه الله تعالى"

ثم علل ذلك بقوله: "إن الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرابهم"

فالإنسان يحتاج إلى علم الحديث ليعرف الحلال من الحرام في مأكله ومشربه، كما يحتاج إلى معرفة الآداب النبوية في الأكل والشرب، كالتسمية، والأكل باليمين، والأكل مما يليه، كما في حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه حين كان غلاماً في حجر النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له النبي: "يا غلام، سمِّ الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك".

مرتبة علم الحديث بين النفل والفرض

قال سفيان الثوري: إن علم الحديث أفضل من التطوع بالصلاة والصيام، وذلك لأنه

فرض كفاية.

ومعنى فرض الكفاية: أنه إذا قامت به طائفة من المسلمين سقط الإثم عن الباقين، أما إذا تركه الجميع أثموا جميعاً. فوجود المحدثين والمفقهين في كل عصر ضروري لبيان أحكام الشرع، وحل مشاكل الناس، وتعليمهم دينهم.

وكذلك الأمر في غيره من العلوم كالطب، لا بد من وجود أطباء مسلمين حتى لا يضطر الناس إلى كشف عوراتهم عند غير المسلمين.

ثالثاً: حديث حملة العلم من كل خلف عدوله

أورد القسطلاني حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم:

يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ"

وهذا الحديث وإن كان له طرق كثيرة عن عدد من الصحابة كعلي، وابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة، ومعاذ، وأبي هريرة رضي الله عنهم، إلا أن أكثر أسانيده ضعيفة، كما صرّح بذلك الدارقطني، وابن عيم، وابن عبد البر.

لكن يمكن أن يتقوى الحديث بتعدد طرقه، ويكون حسناً، كما جزم بذلك الحافظ صلاح الدين العلائي، صاحب كتاب "جامع التحصيل".

شرح معاني الحديث:

1. "يحمل هذا العلم": أي يتولى حفظه ونقله.

2. "من كل خلف عدوله": الخلف - بفتح اللام - هم القرون المتعاقبة من أهل الخير، والعدول هم الثقات الأتقياء. وأما الخلف - بسكون اللام - فيدل على أهل الشر.

3. "ينفون عنه تحريف الغالين": الغالون هم المبتدعة الذين يتجاوزون الحد في الدين، فيحرفون النصوص عن مواضعها.

4. "وانتحال المبطلين": المبطلون هم أصحاب الباطل الذين يختلقون مذاهب وعقائد جديدة لتبرير باطلهم.

5. "وتأويل الجاهلين": الجاهل الذي ليس عنده علم يؤوِّل القرآن والحديث على غير وجهه الصحيح.

فأهل الحديث هم الذين يتصدون لهذه الآفات، ويردون تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، بحفظهم للأسانيد والمتون، ومعرفتهم بالجرح والتعديل.

بيان أهمية الإسناد

هذه المنقبة العالية التي خصَّ الله بها حملة السنة تدل على عظم شأن هذه الأمة

المحمدية. فلم يكن للأمم السابقة – كاليهود والنصارى – إسناد متصل يحفظ كتبهم من التحريف.

فلو سألت قسيساً مسيحياً عن الإسناد المتصل بينه وبين المسيح عليه السلام، أو حبراً يهودياً عن الإسناد المتصل بينه وبين موسى عليه السلام، لما استطاع أن يثبت ذلك. بينما علماء المسلمين لهم أسانيد متصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا من أعظم نعم الله على هذه الأمة.

أثر حفظ الإسناد في صيانة الشريعة

وظيفة أهل الحديث أن يردّوا النصوص المتشابهة إلى المحكمة. وقد جعل الله في القرآن آيات محكمات هنَّ أم الكتاب، وآيات متشابهات. فالذين في قلوبهم زيغ يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله. أما الراسخون في العلم فيقولون: آمنا به كل من عند ربنا، ويردون المتشابه إلى المحكم.

وهكذا يفعل علماء الحديث، يردّون النصوص المتشابهة التي قد تفهم فهماً خاطئاً إلى النصوص المحكمة التي لا تحتمل التأويل الخاطئ.

وقال الحافظ النووي في أول "تهذيب الأسماء واللغات": إن هذا الخبر منه صلى الله عليه وسلم دليل على صيانة هذا العلم، وحفظه، وعدالة ناقليه. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ

نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، والذكر يشمل القرآن والسنة معاً.

رابعاً: هل يلزم أن يكون كل حامل للعلم عدلاً؟

أشار المحاضر إلى إشكال: قد يوجد من يحمل علم الحديث وهو فاسق أو كذاب، فكيف يقول الحديث: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله"؟

وقد أجاب النووي بأن الحديث إنما هو خبر بأن العدول يحملونه، لا أن غيرهم لا يعرفون شيئاً منه. فمن الممكن أن يعرف الفاسق شيئاً من العلم، لكنه لا يحمله حملاً حقيقياً، لأنه لا يعمل به، والغرض من العلم العمل.

وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: "لا عِلْمَ إلا مَعَ التَّقْوَى"، فالعلم بلا تقوى ليس علماً نافعاً، بل قد يكون وبالاً على صاحبه.

وقال ابن قتيبة: "ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث"، وذلك لأن أهل الحديث يحملون الحجة المبينة، ويردون على المبتدعة بدعهم بالحديث النبوي الصحيح.

خامساً: تقسيم العلم الشرعي

أورد القسطلاني حديثاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"العِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ"

شرح التقسيم:

1. "آية محكمة": وتشمل القرآن الكريم، وما يتوقف عليه فهمه من علوم كالتفسير، وأصول الدين، وأصول الفقه، واللغة العربية، والنحو، والصرف.

2. "سنة قائمة": وهي السنة الثابتة الدائمة غير المنسوخة. وتشمل حفظ الأسانيد، ومعرفة أسماء الرجال والجرح والتعديل، وفهم مصطلح الحديث للتمييز بين الصحيح والضعيف، وحفظ المتون، وفهم شروحها واستنباط الأحكام منها.

3. "فريضة عادلة": وهي الفرائض والمواريث، المستنبطة من الكتاب والسنة والإجماع بعدالة وقسط.

4. "وما سوى ذلك فهو فضل": أي زيادة وتكميل وليس من أصول الدين في شيء. وقد فسَّر بعض العلماء الفضل بعلم الرقائق والزهد، لكنَّ ما يحتاج إليه لإصلاح القلب قد يكون فرضاً على الإنسان. وكذلك العلوم الدنيوية كالطب والهندسة والحساب لا تدخل في هذا التقسيم، لأن الحديث في العلوم الشرعية.

سادساً: نظم ابن الفرضي القرطبي في مدح الحديث

ختم المحاضر بذكر أبيات من نظم أبي بكر بن الفرضي القرطبي رحمه الله، وهي في مدح الحديث النبوي والحث على التمسك به، وترك الجدال العقيم وفلسفة الكلام:

نُورُ الحَدِيثِ مُبِينٌ فَادْنُ وَاقْتَبِسِ

وَاحْدُ الرِّكَابَ لَهُ نَحْوَ الرِّضَى النَّدِسِ

وَاطْلُبْهُ بِالصِّينِ فَهْوَ العِلْمُ إِنْ رُفِعَتْ

أَعْلَى بِهِ رُتَبًا يُبْنَى عَلَى أُسُسِ

فَلاَ تَضَعْ فِي سِوَى تَقْيِيدِ شَارِدِهَا

عُمْرًا يَفُوتُكَ بَيْنَ اللَّحْظِ وَالنَّفَسِ

وَخَلِّ سَمْعَكَ عَنْ بُلْهٍ وَذِي جَدَلٍ

شُغْلُ الَّذِي بِهَا ضَرْبٌ مِنَ الهَوَسِ

مَا انْتَسَبَتْ بِأَبِي بَكْرٍ وَلاَ عُمَرٍ

وَلاَ أَتَتْ عَنْ أَبِي هَرٍّ وَلاَ الأَنَسِ

إِلاَّ هَوَىً وَخُصُومَاتٍ مُلَفَّقَةً

لَيْسَتْ بِرَطْبٍ إِذَا عُدَّتْ وَلاَ يَبَسِ

مَا العِلْمُ إِلاَّ كِتَابُ اللهِ أَوْ أَثَرٌ

يَجْلُو بِنُورِهِ دَاجِي كُلِّ مُلْتَبِسِ

نُورٌ لِمُقْتَبِسٍ، خَيْرٌ لِمُلْتَمِسٍ

حِمًى لِمُحْتَرِسٍ، نُعْمَى لِمَبْتَئِسِ

فَاعْكُفْ بِبَابِهِمَا عَلَى طِلاَبِهِمَا

تَمْحُ العَمَى بِهِمَا عَنْ كُلِّ مُلْتَمِسِ

وَارِدْ بِقَلْبِكَ عَذْبًا مِنْ حِيَاضِهِمَا

تَغْسِلْ بِمَاءِ الهُدَى مِنْهُ أَذَى الدَّنَسِ

وَقِفْ مَعَ النَّبِيِّ وَأَتْبَاعِ النَّبِيِّ وَكُنْ

مِنْ هَدْيِهِمْ أَبَدًا تَدْنُو إِلَى قَبَسِ

وَالْزَمْ مَجَالِسَهُمْ، وَاحْفَظْ مَجَالِسَهُمْ

وَنَادِمْ دَارِسَهُمْ بِالأَرْضِ وَالدَّرَسِ

وَاسْلُكْ طَرِيقَهُمُ وَاتَّبِعْ فَرِيقَهُمُ

تَكُنْ رَفِيقَهُمُ فِي حَضْرَةِ القُدُسِ

تِلْكَ السَّعَادَةُ فَاحْطُطْ فِي سَاحَتِهَا

رَحْلَكَ فَقَدْ عُوفِيتَ مِنْ تَعَسِ

وهذه الأبيات تدعو طالب العلم إلى التمسك بالكتاب والسنة، وترك الخوض في الجدال والكلام الفلسفي الذي لم يأت عن الصحابة رضوان الله عليهم، والتوجه إلى مجالس العلم وحفظها ومدارستها، فهي الطريق إلى السعادة في الدنيا والآخرة.

خاتمة

يبيّن هذا المجلس العلمي منزلة العلماء الربانيين الذين ورثوا الأنبياء في تبليغ العلم، ورفعة علم الحديث بين العلوم الشرعية، فهو فرض كفاية لا تستقيم حياة المسلمين بدونه. وقد تكفل الله بحفظ هذا العلم –كما حفظ القرآن– بقيام العدول من هذه الأمة في كل عصر بحملته، ودفع تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وهذه المنقبة العظيمة تدل على جلالة قدر المحدثين، وعلو مراتبهم في العلم والعمل،

فهم الذين يحمون ما شرع الله من التحريف والتبديل، ويردون المتشابه إلى المحكم، ويميزون صحيح السنة من سقيمها.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، وأن يجعلنا من أهل الحديث الذين يحملون هذا العلم أمانةً وصدقاً وإخلاصاً، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الثالث من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس الثالث من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يتناول هذا المجلس تتمة الفصل الأول من المقدمة، الذي يخص فضل أهل الحديث ورفعة شأنهم، ثم ينتقل إلى الفصل الثاني الذي يتحدث عن أول من دوَّن الحديث والسنة. وقد ركّز المحاضر على إبراز منزلة المحدثين عند الله ورسوله، وبيان فضلهم العظيم، كما استعرض المراحل التاريخية لتدوين السنة النبوية من عهد الصحابة حتى ظهور المصنفات المدونة.

المحتوى العلمي

أولاً: فضل أهل الحديث – حديث "أول الناس بيوم القيامة"

واصل الإمام القسطلاني رحمه الله كلامه في فضيلة أهل الحديث، فأورد حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

"إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاةً"

قال الترمذي: حديث حسن غريب، وفي سنده موسى بن يعقوب الزمعي، وقد قال

الدارقطني: إنه تفرد به.

منزلة المحدثين في هذا الحديث

قال ابن حبان في صحيحه: "في هذا الحديث بيانٌ صحيح على أن أول الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم في القيامة أصحاب الحديث، إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم".

وذلك لأن المحدثين هم الذين يخلدون ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في دروسهم، ويجددون الصلاة والتسليم عليه في معظم الأوقات، في مجالس مذاكراتهم وتحديثهم ودروسهم. فهم إن شاء الله الفرقة الناجية.

معنى "أصحاب الحديث"

صاحب الشيء في اللغة: الملازم له. فأصحاب الحديث هم الذين يلازمون الحديث، يشتغلون بسماعه، ونسخه، وكتابته، وإقرائه، وإسماعه للناس، ونشره، وقراءته، وتعليمه، ومعرفة معانيه، والدفاع عنه. فكل عمرهم في الحديث، وقد نضّر الله وجوههم كما في الحديث السابق: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا".

ثانياً: مناقب رواة الآثار

قال الخطيب البغدادي في كتابه "شرف أصحاب الحديث": "هذه منقبة شريفة يختص بها روات الآثار ونقالتها، لأنه لا يُعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما يُعرف لهذه العصابة".

فالمحدثون هم أكثر الناس صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، لأنهم يذكرونه في كل حديث يروونه، وفي كل مجلس يعقدونه، وفي كل كتاب يؤلفونه.

ثالثاً: وصف حال المحدثين في طلب العلم

ذكر المحاضر قصة تدل على حرص المحدثين على العلم، وهي ما رواه ابن أبي حاتم عن نفسه: "كنا نهارنا ندور على الشيخ في طلب الحديث في مصر، وليلنا ننسخ" – أي يكتبون ويضبطون ما سمعوه – حتى إنهم لم يجدوا وقتاً لطهي طعامهم، فمرّت ثلاثة أيام على سمكة اشتروها، فأكلوها نيئة.

وذلك لأن مصر كانت في ذلك الزمان من منارات الحديث، فيها أئمة كبار كأحمد بن صالح المصري، والليث بن سعد، والنسائي رحمهم الله.

رابعاً: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً

الحديث في اللغة: ضد القديم، أي الجديد. وعند العلماء: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف.

أنواع الإضافة إلى النبي صلى الله عليه وسلم:

1. القول: كقول النبي: "إنما الأعمال بالنيات".

2. الفعل: كفعله في الصلاة، ورفع يديه عند التكبير.

3. الوصف: وينقسم إلى:

- وصف خلقي: كالشجاعة، والجود، والكرم، والحسن.

- وصف خَلْقي: كصفته الجسمية، كقوله: "كان ربعه من القوم" - أي ليس بالطويل ولا بالقصير.

4. التقرير: أن يُفعل شيء بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكره، كأكل لحم الضب على مائدته، فسكوته دليل على الجواز، لأنه لا يجوز له أن يسكت على منكر.

تعريف السنة

السنة في اللغة: الطريقة. وفي الاصطلاح: هي ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف، أي هي مرادفة للحديث عند جمهور المحدثين.

وقيل: السنة هي مدلول الحديث، أي الحكم المستفاد منه، كجواز أكل لحم الضب، أو وجوب شيء، أو كراهته، أو إباحته، أو استحبابه، أو حرمته.

خامساً: أول من دوّن الحديث والسنة

قال الإمام القسطلاني: "اعلم أنه لم يزل الحديث النبوي أشراف العلوم وأجلها، لا يشرّف بينهم أحد بعد حفظ التنزيل إلا بقدر ما يحفظ منه".

وكان شرف الصحابة والتابعين إنما هو بحظهم من التنزيل والحديث، ولا يعظم في النفوس إلا بحسب ما سمع من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم.

مراحل تدوين السنة:

المرحلة الأولى – الاعتماد على الحفظ (عهد الصحابة والتابعين):

كانت العرب أمةً أميةً تعتمد على الحفظ والقوة الذهنية، فكانوا يحفظون القصائد الطوال بمجرد السماع. لذلك كان الاعتماد الأول في حفظ السنة على الصدور والحافظة، لا

على الكتابة. والكتابة كانت موجودة عند العرب لكنها قليلة، بل كان بعضهم يعيب صاحبه إذا كتب، لأنه يدل على ضعف حفظه.

المرحلة الثانية – الكتابة الفردية (في عهد الصحابة):

كان بعض الصحابة يكتبون الحديث لأنفسهم، ومن الأدلة على ذلك:

1. عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: كان يكتب كل ما يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، حتى إنه سأل النبي: "أكتب كل ما أسمع منك في الغضب والرضا؟" فقال له النبي: "اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج مني إلا الحق".

2. الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص.

3. صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

4. صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

5. كتاب الصدقات والزكوات الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعماله.

المرحلة الثالثة – النهي عن كتابة غير القرآن (في أول الإسلام):

ورد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة شيء غير القرآن، خوفاً من اختلاطه بالقرآن، ثم نسخ ذلك بإباحة الكتابة، أو أن النهي كان خاصاً بمن يخاف عليه الاعتماد على

الكتابة وإهمال الحفظ.

المرحلة الرابعة – التدوين الرسمي (في عهد عمر بن عبد العزيز):

كانت البداية الفعلية للتدوين الرسمي بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله، حيث كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم – وهو قاضي المدينة – أن ينظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه، فكتبه، خوفاً من دروس العلم وذهاب العلماء.

وكتب إلى أهل الآفاق في الأمصار أن: "انظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه".

وقد سبقه في ذلك مروان بن الحكم، ثم تبعه عمر بن عبد العزيز فوسع الأمر ليشمل كل قطر من الأقطار.

المرحلة الخامسة – ظهور المصنفات:

بدأ التصنيف على أبواب الفقه مع الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، ثم جاء الموطأ للإمام مالك بالمدينة، وجامع عبد الرزاق، وجامع سفيان الثوري بالكوفة، وكتاب حماد بن سلمة بالبصرة.

ثم ظهرت المسانيد التي رتبت على أسماء الصحابة، كمسند الإمام أحمد، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند ابن أبي شيبة، وغيرهم.

ثم جاء كتاب البخاري ليكون أول مصنف يقتصر على الصحيح المجرد، ومرتب على الأبواب الفقهية، وتبعه مسلم، فكانا أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

سادساً: نظرة على منهج البخاري

الإمام البخاري لم يأت بالحديث من عنده، ولا من حفظه فقط، بل كان قد سمع عشرات الكتب الموجودة في عصره – كمسند أحمد، والموطأ، ومصنف عبد الرزاق، وغيرها – ثم اختار منها أصح الأحاديث وأقواها، ورتبها على الأبواب الفقهية. فصحيح البخاري ليس اختراعاً للحديث، بل هو اجتهاد في التخريج والاختيار والترتيب، وقد التزم في كتابه بالحديث المتصل الذي يستوفي شروط الصحة عند المحدثين، وهذا ما ميّزه عن الموطأ الذي كان يحتج بالحديث المرسل، وعن غيره من الكتب التي لم تشترط الصحة.

خاتمة

يظهر من هذا المجلس عظيم منزلة أهل الحديث عند الله ورسوله، فهم أكثر الناس صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وأولهم به يوم القيامة، وحملة هذا العلم الشريف الذي

خصَّ الله به هذه الأمة المحمدية. وقد مرَّ تدوين السنة بمراحل متطورة، بدأت بالاعتماد على الحفظ في الصدور، ثم الكتابة الفردية في الصحف، ثم النهي عن الكتابة خوف الالتباس بالقرآن، ثم التدوين الرسمي بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم ظهور المصنفات المرتبة على الأبواب والمسانيد، وبلغ ذروته بصحيح البخاري الذي اجتهد فيه الإمام في انتقاء أصح الأحاديث، فكان بحق أصح كتاب بعد كتاب الله.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يحشرنا في زمرة المحدثين حملة السنة والذابين عن الشريعة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الرابع من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس الرابع من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". ينتقل المحاضر في هذا المجلس إلى الفصل الثالث من المقدمة، وهو الفصل المخصص لعلم مصطلح الحديث، حيث يبدأ بتعريف هذا العلم، وبيان الفرق بين علم الرواية وعلم الدراية، ثم يستعرض أهم المصنفات في هذا الفن، ويذكر أوائل من صنفوا فيه، مع التركيز على تعريف الحديث المتواتر وشروطه، وبيان أقسامه.

المحتوى العلمي

أولاً: الفصل الثالث – نبذات لطيفة في مصطلح الحديث

يقول الإمام القسطلاني في عنوان الفصل الثالث:

"في نبذات لطيفة جامعة لفرائد فوائد مصطلح الحديث عند أهله، وتقسيم أنواعه، وكيفية تحمله وأدائه، ونقله، مما لا بدَّ للخائض في هذا الشرح منه"

والمقصود بـ"النَّبَذَات" – بفتح النون والباء – هي الأجزاء اليسيرة والفوائد المختصرة، دون إطناب أو تطويل، لأن الإمام القسطلاني لم يؤلف كتاباً مستقلاً في المصطلح، وإنما أراد

تمهيداً موجزاً لشرح البخاري، ليعرّف القارئ بأهم مصطلحات العلم قبل الخوض في الشرح.

ثانياً: الفرق بين علم الرواية وعلم الدراية

ينقسم علم الحديث إلى قسمين رئيسين:

1. علم الرواية:

وهو نقل الحديث النبوي بسنده ومتنه، كأن يقول: "حدثنا فلان عن فلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كذا وكذا". وهذا هو مجرد الأداء والتبليغ، دون تعمق في شرح أو تحليل.

2. علم الدراية:

وينقسم إلى نوعين:

أ – دراية المتن (شرح الحديث):

وهو تفسير معاني الأحاديث وبيان مقاصدها الشرعية، كشرح قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات". وهذا النوع هو ما قام به الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري"، حيث شرح صحيح البخاري شرحاً وافياً.

ب – علم مصطلح الحديث (دراية السند):

وهو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة، وأنواع الأحاديث من حيث الصحة والضعف، والتعريف بالمصطلحات كالمتواتر، والآحاد، والصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع، والمعلَّق، والمرسل، والمعضل، وغيرها.

ثالثاً: تعريف المصطلح لغةً واصطلاحاً

المصطلح لغةً:

هو الاتفاق من طائفة معينة على تسمية شيء معين باسم خاص. وقد ورد هذا المعنى في الحديث النبوي، فعن سعد بن عبادة رضي الله عنه أن عبد الله بن أبي بن سلول كان قد "اصطلح" مع أهل المدينة على أن يكون أميراً عليهم قبل الهجرة، أي اتفق معهم.

المصطلح اصطلاحاً: هو ما يتفق عليه أهل كل فن من تسميات خاصة بهم، ولكل طائفة من العلماء اصطلاحاتها الخاصة. فمثلاً:

- كلمة "الخبر" عند المحدثين: بمعنى الحديث النبوي.

- وكلمة "الخبر" عند النحاة: هي الجزء المتمم للجملة الاسمية (المبتدأ والخبر).

فلا بدَّ لمن يدرس أي فن أن يفهم مصطلحاته الخاصة، وإلا وقع في الالتباس والخطأ.

رابعاً: قاعدة تقديم أهل الفن على غيرهم

من المهم أن يُقدَّم رأي أهل الفن على غيرهم في مسائل تخصصهم. فإذا تعارض فهم المحدثين وفهم الفقهاء أو الأصوليين في مسألة تتعلق بعلوم الحديث، يُقدَّم قول المحدثين؛ لأنهم أدرى بفنهم وعلمهم.

وكذلك، لا ينبغي للفقيه أن يتكلم في مصطلح الحديث بغير تخصص، ولا للمحدث أن يتكلم في الفقه بغير تأهل. وكل إنسان إنما يُؤخذ من كلامه في فنِّه، ويُحال إلى أهل الاختصاص فيما سواه.

خامساً: نشأة علم مصطلح الحديث وتصنيفه

أولاً: المصنفات المبكرة في علم الرواية:

قبل ظهور المصنفات المستقلة في مصطلح الحديث، كان العلماء يتكلمون في بعض قواعده ضمن كتبهم، كما فعل الإمام الشافعي في "الرسالة" في الكلام على المرسل والشاذ، وكما فعل مسلم في مقدمة صحيحه. كما كانت كتب التصنيف الأول – كالموطأ، والجامع، والمسانيد – تمثل علم الرواية.

ثانياً: أول المصنفات المستقلة في مصطلح الحديث:

ذكر الإمام القسطلاني أهم من صنف في مصطلح الحديث على النحو التالي:

العالم	كتابه	سنة الوفاة	القرن
القاضي أبو محمد الرامَهْرُمُزي	المحدث الفاصل بين الراوي والواعي	360هـ	الرابع
الحاكم أبو عبد الله النيسابوري	معرفة علوم الحديث	405هـ	الخامس
أبو نعيم الأصبهاني	المستخرج على معرفة علوم الحديث	430هـ	الخامس
الخطيب البغدادي	الكفاية في قوانين الرواية الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع	463هـ	الخامس
القاضي عياض	الإلماع في معرفة أحوال الرواية وتقييد السماع	544هـ	السادس
الحافظ قطب الدين القسطلاني (غير المؤلف)	المنهج المبهج عند الاستماع	686هـ	السابع
أبو جعفر الميانشي	ما لا يسع المحدث جهله	581هـ	السادس
الحافظ ابن الصلاح	معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)	643هـ	السابع

ثالثاً: أهمية مقدمة ابن الصلاح:

يُعدُّ الإمام أبو عمر بن الصلاح (ت 643 هـ) من أهم المصنفين في مصطلح الحديث، حيث جمع في كتابه المعروف بـ"مقدمة ابن الصلاح" - واسمه الأصلي "معرفة أنواع علوم الحديث" - خلاصة ما سبقه من العلماء، ورتبه ترتيباً محكماً. وقد تلقته الأمة بالقبول، وعكف العلماء عليه:

- فمنهم من نظمه شعراً (كالعراقي).

- ومنهم من اختصره (كالنووي في "الإرشاد" و"التقريب").

- ومنهم من استدرك عليه (كالعراقي في "التقييد والإيضاح").

- ومنهم من شرحه وعلَّق عليه (كابن حجر في "النكت").

- ومنهم من عارضه أو انتصر له.

فجزاهم الله عن خدمة السنة خير الجزاء.

سادساً: تعريف الحديث المتواتر

بدأ القسطلاني في تعداد أنواع الحديث، فبدأ بـ"المتواتر" لأنه أعلى أنواع الحديث مرتبة.

تعريف المتواتر اصطلاحاً:

"المتواتر: الذي يرويه عاددون تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من ابتدائه إلى انتهائه"

شروط الحديث المتواتر:

1. العدد الكثير: وهو عدد تحيل العادة تواطؤهم على الكذب. ويختلف العدد باختلاف المخبرين وباختلاف الخبر نفسه. فكلما كان الرواة أكثر ثقة وأمانة، قلَّ العدد

المطلوب، وكلما كان الخبر أكبر وأعظم، كان العدد المطلوب أكبر.

2. تواطؤهم على الكذب: أي يستحيل عقلاً أن يتفق هذا العدد الكبير على الكذب، خاصة إذا كانوا من أهل الصدق والعدالة.

3. استواء العدد في جميع طبقات الإسناد: فلا يكفي أن يكون العدد كبيراً في طبقة واحدة، بل يجب أن يتوافر العدد الكثير في كل طبقة من طبقات السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

4. استناد انتهائهم إلى الحس: أي أن يكون الخبر مستنداً إلى المشاهدة والسماع، لا إلى مجرد الظن أو التخمين. فيقول الراوي: "رأيتُ" أو "سمعتُ".

5. إفادة العلم واليقين: أي أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري اليقيني، لا الظنّ. والظن لا يغني من الحق شيئاً.

أقسام المتواتر:

ينقسم المتواتر إلى نوعين:

أ – المتواتر اللفظي:

وهو أن يتفق الرواة الكثيرون على رواية الحديث بنفس اللفظ. ومثال ذلك حديث:

"من كذب عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار"، فقد رواه نحو سبعون صحابياً بألفاظ متقاربة جداً. وقد ذهب ابن الصلاح إلى أن هذا هو المثال الوحيد على المتواتر اللفظي المحض.

ب – المتواتر المعنوي:

وينقسم إلى نوعين:

1. معنوي منصوص عليه: وهو أن تشترك الأحاديث الكثيرة في معنى واحد منصوص عليه في كل حديث. كأحاديث هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، فهي كثيرة جداً، وفي كل حديث لفظ الهجرة أو معناه، فهي متواترة معنىً، والمعنى منصوص عليه.

2. معنوي غير منصوص عليه: وهو أن يستنبط المستمع من مجموعة الأحاديث معنىً واحداً، وإن لم يكن منصوصاً عليه في كل حديث بعينه. كأحاديث معجزات النبي صلى الله عليه وسلم – كشق القمر، وتفجير الماء من بين أصابعه، وتكثير الطعام، وغيرها – فإنها كثيرة، ويستنبط منها ثبوت المعجزات للنبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم تذكر كلمة "معجزة" في كل حديث.

فالخلاف بين العلماء في وقوع المتواتر اللفظي إنما هو خلاف شكلي، أما المتواتر المعنوي فوقوعه كثير، وهو الذي اعتمده ابن الصلاح في إنكاره على من قال بعدم وجود المتواتر إلا في حديث واحد.

سابعاً: بعض المصطلحات الأخرى المذكورة

ذكر القسطلاني – على سبيل الإجمال – قسماً من مصطلحات علم الحديث، كـ:

- المتواتر والمشهور والعزيز والغريب.
- الصحيح والحسن والضعيف والموضوع.
- المسند والمرفوع والموقوف والمقطوع.
- المرسل والمعضل والمُعَنْعَن والمؤنَّن والمعلَّق.
- المدلَّس والمُدْرَج والمُعَلَّل والشاذ والمنكر والمضطرب.
- المقلوب والمصَحَّف والمُحَرَّف والناسخ والمنسوخ.

وهذه كلها سيدرسها إن شاء الله بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

خاتمة

يتضح من هذا المجلس أن علم مصطلح الحديث هو العلم الذي يميِّز صحيح الرواية من سقيمها، ويضبط قواعد قبول الأخبار النبوية وردِّها. وقد كان تطور هذا العلم عبر القرون

عملية تدريجية، بدأت بإشارات في كتب الأئمة المتقدمين، ثم تطورت إلى تصانيف مستقلة، إلى أن بلغ ذروتها في مقدمة ابن الصلاح، التي أصبحت المرجع الأساسي لكل من يأتي بعده.

والمتواتر هو أرفع أنواع الحديث، لأنه يفيد اليقين القطعي، ولا يقبل فيه الاختلاف ولا التردد. ومع أن المتواتر اللفظي نادر، فإن المتواتر المعنوي كثير في ديننا، وهو الذي يثبت أصول العقائد وأمهات الشرائع، كوجوب الصلاة، والزكاة، والحج، وغيرها مما أجمعت عليه الأمة.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع، والفهم الصحيح، وأن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الخامس من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس الخامس من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يواصل المحاضر في هذا المجلس شرح الفصل الثالث من المقدمة، المتعلق بمصطلح الحديث، فيتناول أقسام الخبر من حيث الصدق والكذب، ثم يقسم الخبر إلى متواتر وآحاد، ويشرح بالتفصيل أقسام خبر الآحاد: المشهور، والعزيز، والغريب. ثم ينتقل إلى تعريف الحديث الصحيح وشروطه الخمسة، مفصلاً كل شرط منها: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم الشذوذ، وعدم العلة، مع ذكر أمثلة تطبيقية من كتب السنة.

المحتوى العلمي

أولاً: تقسيم الخبر إلى صدق وكذب

ينقسم الخبر من حيث مطابقته للواقع إلى قسمين:

1. خبر الصدق: وهو المطابق للواقع، سواء تعمده صاحبه أم لا.
2. خبر الكذب: وهو المخالف للواقع، سواء تعمده صاحبه أم لم يتعمده.

وهذه نقطة دقيقة في اللغة العربية: فالعرب تُطلق لفظ الكذب على الخطأ غير المتعمد أيضاً، وليس فقط على الكذب المتعمد. ففي سنن أبي داود، أن رجلاً قال لعبادة بن الصامت رضي الله عنه: "زعم أبو محمد أن الوتر واجب"، فقال عبادة: "كذب أبو محمد".

وأبو محمد صحابي جليل، وهو عدل، ولكنه أخطأ في فهم المسألة، فوُصف خبره بأنه كذب، وإن كان لم يتعمد. وهذا دليل على أن العرب تطلق "كذب" على الخطأ، بمعنى أنه مخالف للواقع، وليس بمعنى أنه متعمد للكذب.

ثانياً: تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد

ينقسم الخبر من حيث عدد رواته إلى قسمين:

1. الخبر المتواتر: ما رواه جمع عن جمع، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب في كل طبقات السند، ويكون مستند انتهائهم إلى الحس، ويفيد العلم اليقيني.

2. خبر الآحاد: وهو ما لم يبلغ شروط التواتر، سواء نقص في العدد، أو في التواطؤ، أو في الاستناد إلى الحس، أو في إفادة العلم اليقيني. وخبر الآحاد قد يرويه واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، أو حتى مئات، لكنه لا يبلغ درجة التواتر. ويُعرَّف بأنه: "ما لم يبلغ التواتر".

ثالثاً: أقسام خبر الآحاد

يقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام، بحسب كثرة طرقه:

1. المشهور:

تعريفه عند القسطلاني: "ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين" (أي بثلاثة فأكثر).

وقد اختلف العلماء في تحديد عدد الطرق التي يصير بها الحديث مشهوراً:

- قيل: يبدأ من ثلاثة.
- وقيل: يبدأ من أربعة.
- وقال الخطيب البغدادي وغيره: المشهور ما رواه الجماعة، دون تحديد عدد محدد، لأن العدد يختلف بحسب المخبرين والخبر.

والأصل في كونه مشهوراً: أن يكون مروياً عن جماعة من الرواة، دون أن يبلغ درجة التواتر التي تفيد العلم الضروري.

مثال عليه: حديث "إنما الأعمال بالنيات". هذا الحديث رواه من الصحابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده، ثم تفرد به علقمة بن وقاص الليثي عنه، ثم تفرد به محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة، ثم تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد، ثم رواه عن يحيى

جمع غفير، قيل إنهم بلغوا ستمائة راوٍ.

فهو من حيث السند: غريب في أول السند (في طبقة الصحابة والتابعين ومن بعدهم)، لكنه "مشهور" من جهة يحي بن سعيد الأنصاري. وليس بمتواتر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه لم يتوافر العدد الكثير في كل طبقات السند.

فائدة: المشهور يفيد العلم النظري، أي العلم الذي يحصل بعد نظر واستدلال، بخلاف المتواتر الذي يفيد العلم الضروري.

2. العزيز:

تعريفه: ما رواه اثنان عن اثنين، أو ما له طريقان فقط، أو ما لا يرويه أقل من اثنين في طبقة من طبقات السند.

3. الغريب:

تعريفه: ما تفرد بروايته راوٍ واحد في طبقة من طبقات السند، سواء كان التفرد في أول السند أو وسطه أو آخره.

مثال: حديث "إنما الأعمال بالنيات" غريب في طبقات الصحابة والتابعين، لأن عمر بن الخطاب هو الصحابي الوحيد الذي رواه، وعلقمة هو التابعي الوحيد الذي رواه عنه، ومحمد بن إبراهيم هو الوحيد الذي رواه عن علقمة، ويحي بن سعيد هو الوحيد الذي رواه

عن محمد.

رابعاً: الفرق بين المشهور اصطلاحاً والمشهور لغةً

المشهور اصطلاحاً: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وهو نوع من أخبار الآحاد.

المشهور لغةً (أو الشهرة غير الاصطلاحية): هو ما اشتهر على ألسنة الناس أو بين طوائف معينة، دون نظر إلى عدد الطرق. فهناك أحاديث مشهورة بين الناس لكن أسانيدها ضعيفة أو لا أصل لها، مثل:

- حديث "حب الوطن من الإيمان": لا أصل له في كتب السنة المسندة.

- حديث "أعبد الله كأنك تراه": مشهور عند بعض الناس، لكنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وكذلك هناك أحاديث مشهورة عند الفقهاء والأصوليين، مع أن أسانيدها ضعيفة، كحديث معاذ بن جبل في اجتهاد الرأي: "بما تقضي؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو". فهذا الحديث مشهور عند الأصوليين، لكن سنده ضعيف.

خامساً: تعريف الحديث الصحيح وشروطه

قال الإمام القسطلاني رحمه الله في تعريف الصحيح:

"ما اتصل سنده، بعدول ضابطين، بلا شذوذٍ ولا علةٍ خفيةٍ قادحةٍ مجمع عليها"

وهذا التعريف يحتوي على خمسة شروط:

الشرط الأول: اتصال السند

معناه: أن كل راوٍ من رواة السند قد سمع الحديث ممن فوقه مباشرة، من أوله إلى آخره، حتى ينتهي السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابي الذي يروي الحديث.

تعريف السند: هو حكاية طريق المتن. والمتن هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.

مثال: لو قال مالك: "حدثنا نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ..." فهذا سند متصل، لأن مالكاً سمع من نافع مباشرة، ونافع سمع من ابن عمر مباشرة، وابن عمر سمع من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة.

أما إذا قال الراوي: "عن فلان" دون أن يصرح بالسماع، فهذا لا يفيد الاتصال إلا بقرينة، ويسمى "المعنعن" أو "المؤنن"، وهو من أنواع السند التي تحتاج إلى بحث لمعرفة هل سمع الراوي من شيخه أم لا.

الشرط الثاني: عدالة الرواة

معنى العدالة: أن يكون الراوي مستقيماً في دينه، متقياً لله، مجتنباً للكبائر، وغير مصمم على الصغائر في الغالب.

الأصل في ذلك: قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا" [الحجرات: 6]. فالعدالة هي ضد الفسق، فالراوي العدل يُقبل خبره، بخلاف الفاسق.

وَمَنْ يُوصَفُ بالعدالة؟ يُعرف ذلك من خلال كتب الجرح والتعديل، وكتب التراجم، وكتب التاريخ الخاصة بالرواة، التي دوَّن فيها العلماء أحوال الرواة، وبيَّنوا من هو ثقة ومن هو ضعيف، ومن هو كذاب ومن هو متهم.

مثال: الإمام مالك بن أنس، والإمام نافع مولى ابن عمر، كلاهما معروفان بالعدالة والضبط والورع والتقوى، ولا يحتاجان إلى تعريف.

الشرط الثالث: ضبط الرواة

معنى الضبط: أن يكون الراوي حافظاً لما سمعه من شيخه، بحيث يتمكن من أدائه كما سمعه، من غير تغيير ولا تحريف.

وينقسم الضبط إلى نوعين:

أ – ضبط الصدر: وهو حفظ الحديث في القلب والعقل، بحيث يستحضره متى شاء، ويؤديه كما سمعه، دون أن يزيد أو ينقص. وهذا كان من صفات المحدثين المتقدمين الذين وهبهم الله ذاكرة قوية وحافظة متينة.

ب – ضبط الكتاب: وهو أن يصون الراوي كتابه الذي كتب فيه الأحاديث، ويحرص على تصحيحه ومقابلته على الشيخ، بحيث لا يقع فيه تحريف أو تصحيف أو زيادة أو نقصان.

وكلاهما مطلوب: فالحفظ في الصدر يدل على المهارة، أما ضبط الكتاب فيدل على الدقة والتحرز من الخطأ. وقد قال الإمام أحمد بن حنبل: "الْحِفْظُ خَوَّانٌ"، أي مهما كان الإنسان حافظاً، فإن الذاكرة قد تخونه، فلا بد من الاعتماد على الكتاب أيضاً.

ومن الأمثلة على أهمية الضبط:

– أن الإمام أبا داود السجستاني روى ثلاثين ألف حديث من حفظه، فقيل له: أخطأت في سبعة، فنظر في كتابه فوجد خمسة منها كما حدث، أي أنه لم يخطئ إلا في اثنين فقط! وهذا يدل على عظم ضبط المحدثين.

– قصة البخاري في بغداد حيث اختبره العلماء بعشرة أحاديث غيروا فيها الأسانيد والمتون، فأعاد كل حديث إلى إسناده الصحيح، مما يدل على ضبطه العجيب.

الشرط الرابع: عدم الشذوذ

معنى الشذوذ في اصطلاح المحدثين: هو أن يروي الراوي الثقة حديثاً يخالف فيه من هو أوثق منه، أو يخالف جمهور الرواة، أو ينفرد برواية لا يشاركه فيها أحد.

مثال: حديث وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، رواه جمهور الرواة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، وفيه: أنه كان يضع يديه في التشهد، أو ينصب يديه.

لكن زائدة بن قدامة تفرد برواية "التحريك" في التشهد، وخالف به الجمهور، فقيل: إن رواية زائدة شاذة، لأنه تفرد بزيادة لم يروها غيره، مع أن زائدة ثقة عدل ضابط، لكن روايته خالفت رواية الأكثر.

الشرط الخامس: عدم العلة

معنى العلة في اصطلاح المحدثين: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة.

وتتميز العلة بأنها:

- خفية لا يدركها إلا كبار المحدثين.

- قادحة في صحة الحديث، أي مفسدة له.

- لا تظهر من ظاهر السند، فالحديث قد يكون متصلاً، والرواة عدول ضابطون، والمتن سليم من الشذوذ، لكن مع ذلك يكون معلولاً بسبب خفي لا يكتشفه إلا الخبراء.

مثال توضيحي: كما أن الصيرفي (الخبير بالنقود) يستطيع تمييز الدرهم الجيد من المزيف بمجرد النظر والخبرة، ولو سألته كيف عرفت ذلك، لقال: هذه مهنتي، وهذه خبرتي. كذلك المحدثون الكبار كالبخاري، ومسلم، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم الرازي، هم وحدهم القادرون على اكتشاف علل الأحاديث، لأنهم عاشوا مع الأسانيد والمتون سنين طويلة، وحفظوها، وعرفوا اختلافاتها وعللها.

ولهذا قال بعض العلماء: إنه يصعب على المتأخرين تصحيح الأحاديث بنفس الطريقة التي كان عليها المتقدمون، لأنهم لم يبلغوا درجتهم في الحفظ والإتقان والخبرة بعلوم الحديث.

خاتمة

يتبين من هذا المجلس أن علم مصطلح الحديث علم دقيق يحتاج إلى فهم عميق للقواعد التي يبني عليها الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف. وقد وضع العلماء شروطاً محكمة للحديث الصحيح، هي: اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم الشذوذ، وعدم

العلة. وهذه الشروط تضمن – بقدر ما يمكن للجهد البشري – أن يصل إلينا كلام النبي صلى الله عليه وسلم نقياً من التحريف والزيادة والنقصان.

كما تبين أن علم علل الحديث من أصعب علوم الحديث، ولا يتقنه إلا أئمة كبار كالبخاري ومسلم وأبي زرعة وأبي حاتم، الذين أفنوا أعمارهم في خدمة السنة، وحفظوا الأسانيد والمتون، وعاشوا معها، حتى أصبحوا يكتشفون عللها بمجرد النظر، كما يكتشف الصيرفي الدرهم المزيف بمجرد الخبرة.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس السادس من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس السادس من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يواصل المحاضر في هذا المجلس شرح الفصل الثالث من المقدمة، متناولاً تفصيل شروط الحديث الصحيح، وبيان معنى الشذوذ والعلة، مع ذكر أمثلة تطبيقية من السنة. ثم ينتقل إلى الحديث عن المعلَّق من الأحاديث، وهو أحد أنواع المقطوع، ويبيّن حكمه وحالته في صحيح البخاري، كما يتناول مسألة أصح الأسانيد ودرجاتها، ويختتم بمناقشة مسألة تصحيح الأحاديث وتضعيفها في العصور المتأخرة.

المحتوى العلمي

أولاً: تتمة تعريف الحديث الصحيح

قال الإمام القسطلاني رحمه الله في تعريف الصحيح:

"ما اتصل سنده، بعدول ضابطين، بلا شذوذٍ ولا علةٍ خفيةٍ قادحةٍ مجمع عليها"

ثم قال: "أي: ليس إسناده ضعيفاً" - وذلك على تأويل من العلماء، لأن الحديث الصحيح بعد استيفائه الشروط الخمسة لا يكون إسناده ضعيفاً، وإن كان لا يُقطع بصدوره عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفس الأمر بيقين مطلق، إلا إذا كان متواتراً أو مشهوراً بطرق صحيحة سليمة، أو مما تلقته الأمة بالقبول.

ثانياً: تفصيل الشذوذ وبيانه بالأمثلة

معنى الشذوذ:

هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه من هو أوثق منه، أو يخالف جمهور الرواة، أو ينفرد بزيادة لا يشاركه فيها أحد.

مثال تطبيقي: حديث وائل بن حجر في صفة الصلاة:

روى جمهور الرواة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، أن النبي كان "ينصب يده" أو "يدعو بها" في التشهد.

أما زائدة بن قدامة - وهو راوٍ ثقة - فقد روى الرواية نفسها مع زيادة: "يحركها"، أي أنه كان يحرك أصبعه في التشهد.

وجه الشذوذ:

- زائدة تفرد بهذه الزيادة.

- عدد الرواة الذين رووا الحديث بدون هذه الزيادة يزيد على أربعة عشر راوياً، وقيل أكثر.

- زائدة كان يسمع الحديث ثلاث مرات فقط، مما قد يُوهِم بوقوع خطأ منه.

هل رواية زائدة شاذة أم لا؟

اختلف العلماء في ذلك:

- بعضهم قال: إن التحريك لا ينفي الرواية الأخرى، لأن الإشارة قد تلازمها حركة طبيعية.

- آخرون قالوا: إن الروايتين مختلفتان تعارضاً، فلا يمكن الجمع بينهما، فيُرجَّح جانب الجمهور على رواية الواحد.

قاعدة الترجيح:

إذا تعارضت الروايات وتعذر الجمع بينها، يُرجَّح الراوي الأكثر ضبطاً وحفظاً، أو يُرجَّح من معه عدد أكبر من الرواة، فالحق مع الجماعة إذا كانوا أضبط.

ثالثاً: العلة وأقسامها

معنى العلة في اصطلاح المحدثين: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة.

أقسام العلة:

1- علة ظاهرة: يدركها طالب العلم بمجرد النظر، مثل أن يروي الراوي عن شيخ لم يلقه، كأن يقول الزهري عن عمر بن الخطاب، والزهري لم يدرك عمر. فهذه علة ظاهرة.

2- علة خفية: لا يدركها إلا كبار الحفاظ والنقاد، وهي التي يشترط في الحديث الصحيح انتفاؤها. وهذه العلة تكون في أشياء دقيقة، كأن يروي الراوي عن شيخه حديثاً مع أنه لم يسمعه منه، مع أن كليهما عاش في نفس الزمان، وقد يكونان اجتمعا، لكن ثبت بالبحث أن الراوي لم يسمع هذا الحديث بالذات من شيخه.

3- علة غير قادحة: وهي التي لا تمنع صحة الحديث، كاختلاف الرواة في اسم الصحابي الذي روى الحديث، إذا كان كلاهما صحابياً عدلاً سمع الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا لا يقدح في الحديث.

رابعاً: المعلَّق – تعريفه وأنواعه

تعريف المعلَّق: هو ما حُذف من أول إسناده راوٍ واحد فأكثر، سواء حُذف راوٍ واحد

من أوله، أو جميعه.

الفرق بين المعلَّق وغيره من أنواع المقطوع:

لمعلَّق: خاص بحذف من أول السند عند المصنف (أي من جهة المصنف نفسه).

باقي أنواع المقطوع: كالمرسل (حذف الصحابي)، والمعضل (حذف راويين فأكثر من وسط السند)، والمنقطع (انقطاع السند في أي موضع)، فهذه لا تسمى معلقة.

صيغ التعليق:

يقول المصنف مثلاً: "قالت عائشة رضي الله عنها: قال النبي صلى الله عليه وسلم: كذا وكذا". دون أن يذكر السند بينه وبين عائشة، فهذا حديث معلَّق.

المعلقات في صحيح البخاري:

- البخاري أكثر من ذكر المعلقات في صحيحه.

- أكثر المعلقات في صحيح البخاري موصولة في موضع آخر من الصحيح نفسه، أو في كتب أخرى، أي أن إسنادها موجود ومتصل.

- قال القسطلاني: "وهو في صحيح البخاري يكون مرفوعاً وموقوفاً"، أي أن التعليق

قد يكون في حديث مرفوع (إلى النبي)، وقد يكون في حديث موقوف (إلى الصحابي).

خامساً: أصح الأسانيد

تعريف أصح الأسانيد: هو الإسناد الذي يكون جميع رواته في كل طبقة من أفضل رواة تلك الطبقة وأضبطهم وأتقنهم.

أشهر الأمثلة على أصح الأسانيد:

1- أصح أسانيد إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق.

2- أصح أسانيد إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر عن جده عمر بن الخطاب.

3- أصح أسانيد إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه:

يروى عن طريق أهل البيت.

4- أصح أسانيد إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

جعفر بن محمد الصادق عن أبيه محمد الباقر عن جده علي بن الحسين زين العابدين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب.

5- أصح أسانيد إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر.

6- أصح أسانيد إلى أبي هريرة رضي الله عنه:

الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

7- أصح أسانيد إلى عائشة رضي الله عنها:

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم - وهو ابن أختها - عن القاسم بن محمد عن عائشة.

إشكال في إسناد أهل البيت:

بعض العلماء اعترض على قول الحاكم بأن إسناد "جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي" هو أصح أسانيد أهل البيت، وذلك لأن جعفراً يروي عن أبيه محمد الباقر، ومحمد يروي عن جده علي بن الحسين زين العابدين، وعلي بن الحسين لم يدرك جده علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بل كان صغيراً عند استشهاد أبيه الحسين.

لكن يُجاب عن ذلك بأن الإسناد صحيح، والانقطاع ليس في الإسناد نفسه، بل هو معلوم بالتتبع، ويبقى الإسناد أصح ما ورد إلى علي.

منهج العلماء في الأصحّية:

يشترط العلماء لوصف إسناد بأنه "أصح الأسانيد" أن يُقَيَّد ذلك بالصحابي الذي ينتهي إليه الإسناد، فلا يقال: "أصح الأسانيد مطلقاً" لصعوبة ذلك، لأن كل إسناد لا بد أن ينظر إلى رواته في كل طبقة، وقد لا يكون الراوي في كل طبقة هو الأفضل.

لذلك قال القسطلاني: "ولا يجزم في سند بأنه أصح الأسانيد مطلقاً، غير مقيد بصحابي، تلك العسر".

سادساً: مسألة تصحيح الأحاديث في العصور المتأخرة

رأي ابن الصلاح (إغلاق باب التصحيح):

قال الحافظ ابن الصلاح في مقدمة كتابه "معرفة أنواع علوم الحديث" (المعروفة بمقدمة ابن الصلاح): إنه يعسُر على المتأخرين التصحيح والتضعيف كما كان يفعل المتقدمون، وذلك للأسباب التالية:

1. ضعف الحفظ في المتأخرين: قلّ الاعتماد على الحفظ في الصدور، وزاد الاعتماد

على الكتب.

2. طول الأسانيد: قلّت الأسانيد العالية، وكثرت الأسانيد النازلة التي تحتاج إلى وسائط كثيرة.

3. فقدان كثير من كتب العلم: بسبب الحوادث والمحن، كالهجوم التتاري على بغداد، وما تسبب من ضياع كثير من الكتب والأجزاء الحديثية، ومقتل كثير من العلماء والرواة.

4. صعوبة إدراك العلل الخفية: لأنها تحتاج إلى خبرة وممارسة طويلة، ومعرفة بالطرق والأسانيد، وهذا لم يعد متوفراً كما كان في الأزمنة المتقدمة.

الرأي المخالف (بقاء باب التصحيح مفتوحاً للأهل):

عارض جمع من العلماء ابن الصلاح في هذه المسألة، وقالوا: إن باب التصحيح مفتوح لمن توفرت فيه الأهلية والمعرفة، من أمثال:

- ضياء الدين المقدسي (ت 643 هـ) – صاحب كتاب "الأحاديث المختارة"، الذي صحح أحاديث ليست في الصحيحين.

- ابن القطان الفاسي (ت 628 هـ) – من كبار النقاد المتأخرين.

- المنذري (ت 656 هـ) – صاحب كتاب "الترغيب والترهيب".

- الدمياطي (ت 705 هـ).

- السبكي (ت 756 هـ) - من كبار الشافعية في زمانه.

وقد صحَّح هؤلاء العلماء أحاديث وضعفوا أخرى، وذلك بعد أن توفرت عندهم الأهلية والإدراك والقدرة على جمع الطرق والاستدلال بالعلل.

القول الوسط في المسألة:

الراجح في هذه المسألة - كما ذكره القسطلاني - هو:

"فظاهر جواز التصحيح لمن تمكنت معرفته وقوية إدراكه، كما ذهب إليه هؤلاء الجماعة"

- من توفرت عنده الأهلية: يجوز له أن يصحح ويضعف، بناء على قواعد العلم وأصوله.

- بشرط ألا يخالف المتقدمين، لأنهم أعلم وأثبت وأضبط.

- التصحيح لا يكون لمن ليس له أهلية، بل لمن عرف الطرق، وجمع الأسانيد، ودرس العلل، وأتقن علم الجرح والتعديل.

خاتمة

يتبين من هذا المجلس دقة علم مصطلح الحديث وعمقه، فهو علمٌ يراعي أدق التفاصيل في قبول الأخبار النبوية وردها. فشروط الصحة الخمسة – الاتصال، العدالة، الضبط، عدم الشذوذ، وعدم العلة – هي بمثابة مرشحات دقيقة تضمن وصول السنة النبوية نقية من التحريف والزيادة والنقصان.

كما يتبين أن علم علل الحديث هو من أصعب علوم الحديث، ولا يتقنه إلا من أفنى عمره في خدمة السنة، وأحاط بطرق الحديث وأسانيده علماً، وعاش معها سنين طويلة، فصار يدرك عللها بمجرد النظر.

وفيما يخص المعلقات في صحيح البخاري، فهي ليست ضعفاً في الكتاب، بل هي طريقة من طرق البخاري في الاختصار والاقتصاد، وقد تكفل العلماء بإيضاح أسانيد هذه المعلقات وبيان وصلها.

أما مسألة تصحيح الأحاديث في العصور المتأخرة، فهي مسألة خلافية، والراجح فيها أن باب التصحيح مفتوح لمن توفرت فيه الأهلية، بشرط ألا يخالف المتقدمين، وأن يعتمد على الأصول والقواعد التي قررها أئمة هذا الفن.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس السابع من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس السابع من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يتناول المحاضر في هذا المجلس تعريف الحديث الحسن، وهو أحد أقسام الحديث التي تقع بين الصحيح والضعيف. ويبيّن سبب اختلاف العلماء في تعريفه، ويفصّل شروطه من حيث معرفة المخرج، وشهرة الرواة بالعدالة والضبط، وعلاقة ذلك بمراتب الحديث. كما يناقش الفروق الدقيقة بين الصحيح والحسن، وأهمية الضبط في تحديد درجة الحديث، ويتطرق إلى مصطلحات مثل "صحيح الإسناد" و"حسن الإسناد"، و"الصالح" عند أبي داود، ويشرح معنى قول الترمذي "حسن صحيح".

المحتوى العلمي

أولاً: تعريف الحديث الحسن وصعوبة تحديده

بدأ الإمام القسطلاني تعريف الحديث الحسن بقوله:

"الحسن: ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ"

وقد حار العلماء في تعريف الحديث الحسن؛ لأنه يقع في مرتبة متوسطة بين الصحيح

والضعيف، فليس له حدود واضحة كالصحيح الذي له شروط محددة، ولا كالضعيف الذي يظهر بفقد شرط من شروط الصحة.

قال الإمام الذهبي رحمه الله: "أنا في يأس من تعريف الحديث الحسن"، وذلك لاختلاف عبارات العلماء فيه؛ فبعضهم عرفه بما يشبه الصحيح، وبعضهم عرفه بما يشبه الضعيف.

ثانياً: معنى "مخرج الحديث"

المخرج في اصطلاح المحدثين: هو الراوي الذي عُرِفَ الحديث به واشتهر، والذي خرج الحديث من طريقه وانتشر بواسطته.

ليس المقصود بالمخرج الصحابي الذي روى الحديث أول مرة، بل المقصود الراوي الذي جعل الحديث معروفاً ومشهوراً بين الناس. فمثلاً في حديث "إنما الأعمال بالنيات"، يُعدُّ يحيى بن سعيد الأنصاري هو مخرج الحديث؛ لأن الحديث كان غريباً فرداً لا يُروى إلا من طريق واحد، فلما وصل إلى يحيى بن سعيد انتشر الحديث واشتهر.

أهمية معرفة المخرج:

معرفة مخرج الحديث تخدم شرطاً أساسياً من شروط صحة الحديث، وهو اتصال السند. فالراوي إذا كان معروفاً بالأخذ عن أهل بلده، فإن حديثه عن شيخ من نفس البلد يُعد قرينة قوية على الاتصال والسماع. أما إذا حدث عن شيخ من بلد آخر، فإن ذلك يثير الشك في

السماع، ويحتاج إلى بحث وتحرٍّ.

مثال: قتادة بن دعامة السدوسي (ت 118هـ) كان من كبار علماء البصرة، وحافظاً لحديث البصريين. فإذا روى قتادة عن شيخ بصري، فإن السند يُعتبر متصلاً يقيناً. أما إذا روى عن شيخ مدني أو كوفي، فإن الأمر يحتاج إلى تحقيق: هل سمع منه أم لا؟ لأن البعد الجغرافي يضعف قرينة السماع.

قاعدة العلماء في السماع:

"بُعْدُ الدَّارِ دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ السَّمَاعِ"

فكلما تباعدت بلدان الراوي وشيخه، كلما ضعف احتمال السماع، ما لم تثبت قرينة أخرى تدل على لقائهما أو سماعه منه.

ثالثاً: شروط الحديث الحسن

يُعرِّف القسطلاني الحديث الحسن بأن له شروطاً ثلاثة رئيسية:

1. معرفة المخرج (الاتصال)

وهو ما تقدم شرحه، أي أن يكون السند معروفاً بالاتصال، وأن تعرف قرائن السماع بين الرواة.

2. شهرة رجاله بالعدالة

أي أن يكون الرواة معروفين بالعدالة، فلا يكون فيهم مجهول الحال. والعدالة تعني: اجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر.

ملاحظة: بعض العلماء حمل أمر المجهول على السلامة، وقالوا: كل مسلم عدل حتى تظهر منه ريبة. لكن الجمهور على أنه لا بد من إثبات العدالة بنص من العلماء المعتبرين، أو بظهور قرائن تدل عليها.

3. ضبط رجالهم المنحط عن الصحيح

وهذا هو الفرق الجوهري بين الصحيح والحسن: أن ضبط راوي الحديث الحسن يكون أخفّ وأقلّ من ضبط راوي الحديث الصحيح.

رابعاً: الفرق بين الصحيح والحسن

الفرق الأساسي بين الحديث الصحيح والحديث الحسن هو درجة الضبط. فالحديث الصحيح لا بد أن يكون رواته متقنين ضابطين ضبطاً تاماً، أما الحديث الحسن ففيه قصور في الضبط، لكنه قصور يسير لا يصل إلى حد التضعيف.

تمثيل تقريبي لمراتب الضبط:

يمكن تصور مراتب ضبط الرواة على النحو التالي (وهذا تمثيل تقريبي للتقريب لا للتحقيق):

- الثقة المتقن (المستوى الأعلى): يخطئ في أقل من 1% من مروياته. هذا يُنتج حديثاً صحيحاً.

- الصدوق (المستوى المتوسط): يخطئ في حدود 5% إلى 10%. هذا يُنتج حديثاً حسناً.

- سيئ الحفظ (المستوى الأدنى): يخطئ في أكثر من 25% من مروياته. هذا يُنتج حديثاً ضعيفاً.

ولكن لا ينبغي فهم هذا التمثيل على أنه مقياس كمي محدد، بل هو تقريب لفهم المعنى. فالمحدثون يحددون درجة الراوي من خلال خبرتهم الطويلة في دراسة مروياته ومقارنتها بمرويات الثقات.

مراتب الرواة في كتب الجرح والتعديل:

- ثقة، ثبت، حافظ، إمام: أرفع المراتب، صحيح الحديث.

- صدوق، محله الصدق، لا بأس به: حسن الحديث.

- سيئ الحفظ، كثير الخطأ، يخطئ، منكر الحديث: ضعيف الحديث.

- متروك، كذاب، وضاع: ضعيف جداً، لا يُحتج به.

خامساً: الفرق بين "حديث صحيح الإسناد" و"حديث صحيح"

قال القسطلاني: "ولو قيل: هذا حديث حسن الإسناد أو صحيح الإسناد، فهو دون قولهم: حديث حسن صحيح أو حديث حسن" أي أن الحكم على الإسناد وحده أضعف من الحكم على الحديث كاملاً.

تفسير ذلك:

- "حديث صحيح الإسناد" يعني أن الناقد قد درس الإسناد ووجده متصلاً، ورواته عدول ضابطون، لكنه لم يدرس المتن من حيث الشذوذ والعلة. فقد يكون المتن شاذاً أو معلولاً مع أن الإسناد صحيح.

- "حديث صحيح" (بدون تقييد) يعني أنه قد استوفى جميع الشروط الخمسة: الاتصال، العدالة، الضبط، عدم الشذوذ، وعدم العلة.

إذن، "صحيح الإسناد" أقل رتبة من "صحيح"، لأن صحيح الإسناد يشير إلى أن البحث في الإسناد قد اكتمل، لكن البحث في المتن قد لا يكون مكتملاً. وقد يستخدم

بعض العلماء هذا التعبير تلطفاً عندما يكون في الحديث علة أو شذوذ لا يريدون التصريح به.

سادساً: معنى قول الترمذي "حسن صحيح"

الإمام الترمذي هو أوّل من أمعن في تعريف الحديث الحسن، وهو كثيراً ما يقول في نهاية الأحاديث: "هذا حديث حسن" أو "حسن صحيح" أو "حسن غريب".

اختلف العلماء في معنى قوله "حسن صحيح"، وأورد القسطلاني جوابين:

الجواب الأول (لابن الصلاح):

معناه: أن الحديث قد ورد بإسنادين؛ أحدهما حسن والآخر صحيح. فيكون حسناً بإسناد، وصحيحاً بإسناد آخر.

مثال: حديث روي عن شيخ بطريقين، أحدهما ضبطه متوسط (حسن)، والآخر ضبطه تام (صحيح). فيقول الترمذي: حسن صحيح.

الجواب الثاني (لابن رجب الحنبلي):

إذا كان للحديث إسناد واحد، فقد يكون معنى "حسن صحيح" هو "حسن أو صحيح"، بسبب الشك في حال الراوي – فبعض العلماء وثّقه وبعضهم ضعّفه. فالترمذي

يورد الرواية ويقول: حسن صحيح، أي: هو عندي بهذه المرتبة، وإن اختلف العلماء فيه.

ترتيب درجات الأحاديث بحسب هذه المعاني:

1. حديث صحيح (بإسناد واحد): هذا أعلى من "حسن صحيح" إذا كان "حسن صحيح" يعني الشك بين الصحة والحسن (الجواب الثاني)، لأن الصحيح اليقيني أعلى من المحتمل بين الصحيح والحسن.

2. حديث حسن صحيح (بإسنادين): إذا كان بإسناد حسن وآخر صحيح، فهذا أقوى من حديث صحيح بإسناد واحد، لأنه تعددت طرقه.

قول ابن كثير:

كان ابن كثير يرى أن "حسن صحيح" اصطلاح للترمذي بمعنى حديث وسط بين الصحيح والحسن.

سابعاً: الحديث "الصالح" عند أبي داود

أبو داود السجستاني صاحب كتاب "السنن" له عبارة مشهورة في رسالته إلى أهل مكة:

"وما كان في كتاب السنن من حديث فيه وهن شديد، فقد بيَّنته، وما لم أذكر فيه

شيئاً فهو صالح"

معنى "صالح" عند أبي داود:

اختلف العلماء في معناه:

القول الأول (للحافظ ابن حجر وغيره): صالح للاحتجاج، أي بمعنى الصحيح والحسن. فسكوت أبي داود عن الحديث يعني أنه صحيح أو حسن في الأصل، ويصلح للاحتجاج به في الأحكام الشرعية.

القول الثاني: صالح للاعتبار، أي يصلح أن يُستشهد به ويُعتبر، لكن لا يُبنى عليه حكم شرعي بمفرده، بل يُقوِّي غيره من الأحاديث، أو يُستأنس به في فضائل الأعمال.

والراجح أن سكوت أبي داود يعني أن الحديث صحيح أو حسن، وأنه صالح للاحتجاج به، ما لم يبيّن هو ضعفه. وقد قال أيضاً: "وبعضها أصحُّ من بعض"، مما يدل على أن الأحاديث التي سكت عنها متفاوتة في درجات الصحة.

مراتب الأحاديث عند أبي داود:

- ذكر فيه وهناً شديداً: ضعيف جداً.

- ذكر فيه وهناً يسيراً: ضعيف لكن ليس شديداً.

- سكت عنه (صالح): إما صحيح أو حسن.

خاتمة

يتبين من هذا المجلس أن الحديث الحسن مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، وقد حار العلماء في تحديد تعريفه الدقيق لأنه يقع في منطقة رمادية بين القبول والرد. والفرق الجوهري بين الصحيح والحسن يكمن في درجة الضبط؛ فالحسن يكون رواته مقبولين لكن ضبطهم أقل من ضبط رواة الصحيح.

كما تبين أهمية معرفة "مخرج الحديث" في تحقيق اتصال السند، وأن البعد الجغرافي بين الراوي وشيخه يُعد قرينة على عدم السماع ما لم تثبت قرينة أخرى.

وتناول المحاضر أيضاً دقة مصطلحات المحدثين في التعبير عن درجات الأحاديث، فـ"صحيح الإسناد" أقل رتبة من "صحيح"، لأن الأول قد لا يتضمن دراسة المتن من حيث الشذوذ والعلة. أما قول الترمذي "حسن صحيح" فله تفسيران مختلفان، وكل منهما يؤثر في ترتيب الأحاديث درجات.

وختم المحاضر بالحديث عن "الصالح" عند أبي داود، وهو مصطلح يدل على قبول الحديث للاحتجاج به إذا سكت عنه المصنف.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين

بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الثامن من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس الثامن من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يتناول المحاضر في هذا المجلس تعريف الحديث المضعف – وهو نوع من أنواع الحديث التي لم يُجمع على ضعفها – ثم ينتقل إلى بيان درجات الضعف وتفاوت مراتبه، ويوضح مكانة الأحاديث الضعيفة في صحيح البخاري. ثم يشرح بالتفصيل أنواع الإسناد من حيث الاتصال والانقطاع، فيتناول الحديث المسند والمرفوع والموقوف، مع بيان الفروق بينها، وأنواع المرفوع حكماً، وصور الموقوف، وعلاقة ذلك بقبول الحديث ورده.

المحتوى العلمي

أولاً: تعريف الحديث المضعف

قال الإمام القسطلاني رحمه الله:

"والمضعَّفُ: ما لم يُجمع على ضعفه، بل في متنه أو سنده تضعيف لبعضهم وتقوية للبعض الآخر، وهو أعلى من الضعيف"

معنى المضعف:

المضعف (بفتح الميم وتشديد الضاد) هو الحديث الذي اختلف فيه العلماء؛ فبعضهم ضعَّفه، وبعضهم قوَّاه (أي حسَّنه أو صحَّحه). وهو أعلى رتبة من الضعيف؛ لأن الضعيف هو ما أجمع العلماء على ضعفه.

سبب الاختلاف في الحكم عليه:

يعود الاختلاف في الحكم على الحديث المضعف إلى اختلاف اجتهاد العلماء في حال الرواة. فقد يرى أحدهم أن راوياً معيناً ثقة، بينما يرى آخر أنه ضعيف. وهذا الاختلاف في الجرح والتعديل موجود بكثرة في كتب التراجم، كـ"تهذيب الكمال" للمزي، حيث تجد لكل راوٍ أقوالاً متعددة.

مثال على الاختلاف في التوثيق والتضعيف:

محمَّد بن إسحاق بن يسار (ت 151 هـ) – صاحب السيرة النبوية:

– وصفه بعض العلماء بـ"أمير المؤمنين في الحديث"، وهي أعلى رتبة في التوثيق.

– وصفه آخرون بـ"دجال الدجاجلة" أو "دجال من الدجاجلة"، وهي أدنى رتبة في التضعيف.

فمن اعتمد قول من وثَّق ابن إسحاق، صحَّح حديثه، ومن اعتمد قول من ضعَّفه، ضعَّف حديثه. فهذا حديث مضعَّف.

هذا المصطلح غير شائع:

كلمة "المضعف" من المصطلحات التي لم تجرِ على ألسنة المحدثين كثيراً. والذي ذكرها هو ابن الجزري، ثم تبعَه السخاوي، ثم تلميذه القسطلاني. أما أكثر المحدثين فيستخدمون مصطلحات: صحيح، حسن، ضعيف، منكر، شاذ، معلول، موضوع... إلخ.

ثانياً: درجات الضعف وتفاوتها

قال القسطلاني: "والضعيف ما قصر عن درجات الحسن، وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بُعده من شروط الصحة"

أي أن الضعف ليس درجة واحدة، بل له مراتب متعددة تتفاوت بحسب:

1. بُعْد الرواة عن العدالة: فالراوي الفاسق أشد ضعفاً من الراوي المختلَف في عدالته. والمتفق على فسقه أشد من المختلف فيه.

2. ضعف الضبط: فسيئ الحفظ ليس كمن يخطئ قليلاً. وكثير الخطأ أشد من قليل الخطأ.

3. فقدان شرط الاتصال: فالمرسل (المنقطع بين التابعي والنبي) أضعف من المتصل، والمعضل (الساقط منه راويان فأكثر) أشد، والمعلق أشد بحسب ما سقط منه.

4. اجتماع أكثر من علة: فكلما اجتمعت علل متعددة في الحديث (كضعف في السند، وشذوذ في المتن، وعلة خفية) ازداد الحديث ضعفاً.

مراتب الضعف من الأدنى إلى الأعلى:

- ضعيف (مع إمكان قبوله): وهو ما فيه علة يسيرة قد يُعتبر بها.
- ضعيف شديد: كحديث سيئ الحفظ.
- ضعيف جداً / متروك: كحديث الفاسق أو المتهم بالكذب.
- منكر: ما خالف فيه الراوي الثقات خلافاً شديداً.
- موضوع: وهو المكذوب المفتعل على النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ليس من جنس الضعيف؛ لأن الضعيف قد يحتمل الصدق، أما الموضوع فلا يحتمل.

ثالثاً: الأحاديث الضعيفة في صحيح البخاري

تناول المحاضر مسألة مهمة تتعلق بصحيح البخاري، وهي أن الكتاب ليس كله على شرط البخاري في الصحة، بل فيه أنواع متعددة:

تقسيم أحاديث البخاري:

1. صلب الكتاب: وهي الأحاديث التي في المتن الأصلي للكتاب، ومعظمها على شرط البخاري (أعلى درجات الصحة).

2. المتابعات والشواهد: وهي أحاديث تأتي لتقوية الأحاديث الأصلية، وقد تكون على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، أو حسنة، أو ضعيفة ترتقي إلى الحسن لغيره.

3. المعلقات: وهي ما حُذف من أول سنده راوٍ فأكثر، وقد تكون ضعيفة في الظاهر، لكن البخاري يذكرها في الحواشي أو المتابعات، وليست من صلب الكتاب.

مقارنة بين شرط البخاري وشرط مسلم:

البخاري أشد انتقاءً للرجال من مسلم. فهو يروي عن الطبقة العليا من تلاميذ الشيخ (أوثقهم)، بينما مسلم يروي عن الطبقة العليا والوسطى. لذلك فإن أحاديث البخاري أصح من أحاديث مسلم في الجملة، وإن كان مسلم متفوقاً في سياق المتون وبيان ألفاظ الروايات.

عدد أحاديث البخاري:

أحاديث البخاري حوالي 2600 حديث بدون المكرر، ومع المكرر تزيد على 7000. والضعيف في صحيح البخاري قليل جداً (أربعة مواضع فقط في بعض الروايات، يذكرها البخاري ويبين ضعفها)، أو في المتابعات والشواهد والمعلقات.

قاعدة مهمة في التعامل مع تضعيف أحاديث البخاري:

إذا ضعَّف أحد العلماء – كالدارقطني – حديثاً في صحيح البخاري، يُقدَّم قول البخاري على قول غيره؛ لأن:

- البخاري أعلم وأضبط في علم الحديث.
- الأمة تلقَّت كتاب البخاري بالقبول.
- البخاري أشد في شروط الصحة من غيره.
- الاختلاف في مثل هذه الأحاديث إنما هو في التفاصيل الدقيقة، ولا يقدح في صحة الكتاب في الجملة.

رابعاً: الحديث المسند

تعريف المسند:

المسند (بكسر النون) هو اسم فاعل من "أسند"، أي الراوي الذي يروي الأحاديث بأسانيدها.

أما المسند (بفتح النون) فهو اسم مفعول، ويطلق على:

1. كتاب المسند: كمسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، وهي كتب

تروي الأحاديث بأسانيدها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وترتب عادة على أسماء الصحابة.

2. الحديث المسند: وهو الحديث المتصل السند إلى منتهاه (سواء إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابي أو إلى التابعي).

الخلاف في تعريف الحديث المسند:

- الراجح عند المتأخرين: المسند هو الحديث المتصل المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا هو المعنى الغالب في كتب المسانيد.

- قول الخطيب البغدادي: المسند ما اتصل سنده، سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً.

- قول ابن عبد البر: المسند هو المرفوع فقط، ولا يشترط فيه الاتصال.

والراجح عند جمهور العلماء: أن المسند هو المتصل المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

خامساً: الحديث المرفوع

تعريف المرفوع:

"المرفوع: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف، متصلاً كان أو منقطعاً"

أي أن المرفوع يختلف عن المسند في أنه لا يشترط فيه الاتصال؛ فهو يشمل المرسل (الساقط منه الصحابي) وغيره من أنواع المنقطع، طالما أن المتن منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أنواع المرفوع:

1. المرفوع صراحة:

وهو ما صرَّح فيه الراوي بالنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كقوله: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم..."، أو "فعل رسول الله..."، أو "أقرَّ النبي..."، أو وصفه بصفة تدل على النبوة.

2. المرفوع حكماً:

وهو ما لم يُصرَّح فيه بالنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لكن القرائن تدل على أنه مرفوع إليه. ومن صوره:

أ – قول الصحابي: "كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ"

فهذا يدل على أن الفعل كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كان محرَّماً لنزل القرآن بالنهي عنه. ومن أمثلته: قول جابر رضي الله عنه: "كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ" – وهذا يدل على إباحة العزل.

ب – قول الصحابي: "مِنَ السُّنَّةِ كَذَا"

فإذا قال الصحابي: "من السنة كذا"، فإنه يقصد سنة النبي صلى الله عليه وسلم في الغالب، لا سنة الخلفاء الراشدين، فيكون مرفوعاً حكماً.

ج – قول الصحابي: "أُمِرْنَا بِكَذَا" أو "نُهِينَا عَنْ كَذَا"

فالأمر والنهي في الغالب يكون من النبي صلى الله عليه وسلم، فيكون مرفوعاً حكماً، إلا إذا قامت قرينة على أنه من أمر الخليفة.

د – قول الصحابي في التفسير: "نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا"

فبيان سبب النزول يُعدُّ مرفوعاً حكماً؛ لأن الصحابي لم يعاصر نزول القرآن إلا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فهو يُخبر عن سبب النزول الذي لا مجال للاجتهاد فيه.

هـ – قول الصحابي في أمور الغيب كالجنة والنار وأشراط الساعة:

فهذه الأمور لا تُعرف بالاجتهاد، فلا بد أن يكون الصحابي قد أخذها عن النبي صلى الله عليه وسلم، فتكون مرفوعة حكماً.

و – قول الصحابي: "أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ"

فهذا يدل على أن الصحابي قد شاهد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وتعلَّمها منه،

فيكون مرفوعاً حكماً.

الاستثناءات في المرفوع حكماً:

- إذا كان الصحابي معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب (كعبد الله بن عباس رضي الله عنهما)، فقد يكون ما يقوله في أمور الغيب مأخوذاً عنهم، فيحتاج إلى قرينة تدل على أنه من النبي صلى الله عليه وسلم.

- إذا كان قول الصحابي في مسائل الاجتهاد (كفروض الصلاة والطهارة)، فهو موقوف عليه، لا مرفوع.

سادساً: الحديث الموقوف

تعريف الموقوف:

"الموقوف: ما قُصر على الصحابي قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو وصفاً"

أي أن الموقوف هو ما انتهى سنده إلى الصحابي، ولم يُرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وهو يُسمَّى أيضاً: "أثر الصحابي".

أنواع الموقوف:

1. قول الصحابي: كقول أبي بكر رضي الله عنه: "تَظَلَّلُونِي وَتُؤَرِّقُونِي، إِنِّي قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ" – فهذا موقوف على أبي بكر.

2. فعل الصحابي: كفعل عمر رضي الله عنه في قضية معينة.

3. تقرير الصحابي: أن يُفعل شيء بحضرة الصحابي فيُقره ولا يُنكره.

4. وصف الصحابي: وصف خَلْقِه أو خُلُقِه.

الفرق بين الأثر والحديث والخبر:

– الحديث: يطلق غالباً على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

– الأثر: يطلق غالباً على ما أضيف إلى الصحابي.

– الخبر: يطلق على ما أضيف إلى أي إنسان.

ولكن هذا التفريق ليس مطرداً، بل يختلف بحسب السياق القرآني والاصطلاحي.

مثال على الموقوف الذي له حكم الرفع:

قول الصحابي: "كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا فِي عَهْدِ عُمَرَ" – فهذا موقوف على عمر، وليس مرفوعاً إلى النبي، إلا إذا قامت قرينة على أن عمر إنما فعله بتقرير من النبي.

سابعاً: أدب كتابة الصلاة على النبي

أشار المحاضر إلى أدب جميل من آداب المحدثين: أنهم إذا كتبوا اسم النبي صلى الله عليه وسلم اختصاراً، كانوا يرفعون أصواتهم عند القراءة بقول: "صلى الله عليه وسلم"، لئلا يُظن أن ما في الكتاب هو كل الكلام، ولتعليم الناس السنة في الصلاة على النبي.

خاتمة

يتبين من هذا المجلس أن تقسيم الأحاديث من حيث الإسناد والاتصال والانقطاع والرفع والوقف هو تقسيم دقيق يعكس عناية المحدثين بضبط السنة النبوية. فالمسند هو المتصل المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أعلى أنواع الحديث من حيث الاتصال. والمرفوع أعم من المسند، إذ يشمل المتصل والمنقطع، طالما أن المتن منسوب إلى النبي. والموقوف هو ما انتهى إلى الصحابي.

كما تبين أن الضعف له درجات متعددة، وأن الحديث المضعف هو ما اختلف العلماء فيه، وهو أعلى من الضعيف المجمع عليه. وصحيح البخاري مع علو مرتبته، يحتوي – في متابعاته وشواهده ومعلقاته – بعض الأحاديث التي ليست على شرطه، لكن صلب الكتاب على أعلى درجات الصحة.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين

بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس التاسع من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس التاسع من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يتناول المحاضر في هذا المجلس تعريف الحديث الموصول (المتصل) ويوضح ضوابط إطلاقه، ثم ينتقل إلى الحديث المرسل، وهو أحد أنواع المنقطع، ويبيّن حكمه عند العلماء، وموقف الأئمة من الاحتجاج به، ويفصّل شروط الاحتجاج بالمرسل عند الإمام الشافعي، مع ذكر أنواع المعاضد التي تقوّي المرسل وترفعه إلى درجة الاحتجاج.

المحتوى العلمي

أولاً: تعريف الحديث الموصول (المتصل)

قال الإمام القسطلاني رحمه الله:

"الموصول ويسمى المتصل: ما اتصل سنده رفعاً ووقفاً، لا متصل للتابعي"

معنى الموصول في اللغة والاصطلاح:

- الموصول في اللغة: من الوصل، وهو ضد القطع والهجر. يقال: وصله فلان، أي أعطاه. وهو ضد "حَجَرَ" أي منع.

- الموصول في الاصطلاح: ما سلم إسناده من سقوط أي راوٍ من رواته، سواء كان منتهى السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم (مرفوعاً) أو إلى الصحابي (موقوفاً).

ضابط إطلاق لفظ "موصول":

لا يُطلق لفظ "موصول" إلا إذا كان منتهى السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابي. أما إذا انتهى السند إلى التابعي، فيجب تقييده بذكر اسم التابعي، كأن يُقال: "موصول إلى سعيد بن المسيب" أو "إلى الزهري"، ولا يقال مطلقاً "إسناده موصول" إذا كان منتهاه تابعياً.

ثانياً: تعريف الحديث المرسل

"المرسل: ما رفعه تابعي مطلقاً، أو تابعي كبير إلى النبي صلى الله عليه وسلم"

معنى الإرسال لغةً واصطلاحاً:

- الإرسال في اللغة: الإطلاق، ضد التقييد.

- الإرسال في الاصطلاح: أن يحذف التابعي راوياً (أو أكثر) من آخر السند، فيروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة دون أن يذكر الصحابي الذي أخبره به.

الإشكال في المرسل:

المشكلة في المرسل هي الجهل بحال المحذوف (الراوي الذي سقط من السند). فلو عُلم أن المحذوف صحابي، لما كان هناك مشكلة؛ لأن الصحابة كلهم عدول. لكن المحذوف قد يكون تابعياً ضعيفاً أو مجهولاً، وهذا يمنع من الحكم بصحة الحديث.

طبقات التابعين:

قسم ابن حجر في "تقريب التهذيب" التابعين إلى طبقات، منها:

- كبار التابعين: كسعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، الذين رأوا عدداً كبيراً من الصحابة وسمعوا منهم.

- وسط التابعين: كابن المنكدر، والحسن البصري، وابن سيرين.

- طبقة تلي الوسط: كالزهري، وقتادة.

- صغار التابعين: كالأعمش، الذين أدركوا أواخر عصر الصحابة.

وكل تابعي من هذه الطبقات إذا رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم دون أن

يذكر الصحابي، يُعتبر حديثه مرسلاً.

ثالثاً: حكم الاحتجاج بالمرسل

اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالمرسل على قولين رئيسيين:

القول الأول: المرسل ضعيف لا يحتج به

وهو قول الشافعي والجمهور من المحدثين. وعلتهم في ذلك:

1. الجهل بحال المحذوف: قد يكون المحذوف ضعيفاً أو مجهولاً، فلا يمكن الاعتماد على الحديث.

2. وجود الكذب في عصر التابعين: مع أن عصر التابعين كان فاضلاً، إلا أنه ظهر فيه بعض الكذابين، كالمغيرة بن سعيد وغيره.

3. اشتراط الاتصال: المحدثون يشترطون الاتصال في صحة الحديث، والمرسل منقطع.

القول الثاني: المرسل حجة يُحتج به

وهو قول أبي حنيفة ومالك، وهو المشهور عن أحمد بن حنبل. وعلتهم في ذلك:

1. التابعي لا يجسر على الكذب: فالتابعي الثقة لا يقول "قال رسول الله" إلا عن يقين أو غلبة ظن بأن النبي قاله، ولا يستحل الكذب.

2. عصر التابعين عصر فاضل: مع أن الكذب ظهر فيه، إلا أن الغالب على التابعين الصدق والأمانة.

3. التزام الصحابة بالصدق: فمن المظنون أن التابعي إنما أخذ الحديث عن صحابي ثقة.

موقف الشافعي من المرسل:

الإمام الشافعي رحمه الله كان لا يحتج بالمرسل مطلقاً، إلا أنه وضع شروطاً لقبول المرسل وجعله حجة، وهي الشروط التي سنذكرها.

رابعاً: شروط الاحتجاج بالمرسل عند الشافعي

اشترط الشافعي خمسة شروط لقبول المرسل والاحتجاج به:

الشرط الأول: صحة الإسناد إلى المرسل

أي أن يكون الإسناد الذي يصل إلى التابعي المرسل صحيحاً، خالياً من الضعف والانقطاع.

الشرط الثاني: أن يكون المرسل نفسه ثقة

فلا يُقبل مرسل من كان ضعيفاً أو مجروحاً أو متهاوناً بالرواية.

الشرط الثالث: أن يكون معروفاً بالأخذ عن الثقات

أي أن من عادته أن يأخذ العلم عن الثقات المقبولين، لا عن المجروحين والمجهولين.

الشرط الرابع: أن يكون من كبار التابعين

ليكون المحذوف في الغالب صحابياً واحداً أو اثنين على الأكثر، وليقل عدد المحذوفين.

الشرط الخامس: أن يعضده ما يجيء من وجه آخر

وهذا هو شرط "المُعَاضِد"، وقد ذكر القسطلاني نوعين من المعاضد:

النوع الأول: أن يجيء الحديث مسنداً متصلاً مرفوعاً من طريق آخر

فإذا وجد المرسل، ووجد نفس الحديث مسنداً متصلاً من طريق آخر، فإن ذلك يُقوِّي المرسل ويجعله مقبولاً.

النوع الثاني: أن يجيء مرسلاً آخر من طريق مختلف

بشرط أن يكون المرسل الآخر من كبار التابعين، وأن يكون ثقة، وأن يكون شيوخه غير شيوخ المرسل الأول، حتى تكون الرواية واردة من طريقين مستقلين، مما يزيد من قوة الحديث.

أنواع المعاضد الأخرى:

- موافقة قول الصحابي: إذا وافق المرسل قول أحد الصحابة، فهذا يدل على أن الحديث له أصل.

- موافقة عامة أهل العلم: إذا كان معنى الحديث معروفاً عند عامة أهل العلم، فهذا يعضد المرسل ويقويه.

خامساً: مراسيل سعيد بن المسيب

قال القسطلاني: "ومن ثم لا يحتج الشافعي بمراسيل سعيد بن المسيب إلا أنها وجدت مسانيدها من وجوه أخرى"

سعيد بن المسيب هو أحد كبار التابعين، وهو من أفقه التابعين وأعلمهم. كان الشافعي يحتج بمراسيل سعيد بن المسيب، لكن بشرط أن تكون قد وجدت مسانيدها من طرق أخرى تعضدها.

الخلاف في معنى قول الشافعي:

اختلف أصحاب الشافعي في تفسير قوله هذا على قولين:

القول الأول: أن مراسيل سعيد حجة عنده، بخلاف مراسيل غيره من التابعين. وذلك

لأنها وجدت مسندة من طرق أخرى.

القول الثاني: أنها ليست بحجة عنده، بل هي كغيرها من المراسيل، فلا يُحتج بها إلا إذا وجد لها معاضد.

والراجح عند المحققين: أن الشافعي كان يدرس كل مرسلة على حدة؛ فإن وجد لها مسنداً معتضداً احتج بها، وإلا تركها.

سادساً: مرسل الصحابي

قال القسطلاني: "ومرسل الصحابي كابن عباس وغيره من الصحابة عمن لم يسمعه منه فهو حجة"

تعريف مرسل الصحابي:

هو أن يروي الصحابي حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمعه منه مباشرة، بل سمعه من صحابي آخر.

حكم مرسل الصحابي:

مرسل الصحابي حجة باتفاق العلماء؛ وذلك لأن:

1. الصحابي إنما يروي عن صحابي آخر، وكل الصحابة عدول.

2. لا يُعرف عن الصحابة أنهم يروون عن ضعفاء أو مجهولين.

ولكن هناك تنبيه مهم: إذا كان الصحابي معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب – كعبد الله بن عباس رضي الله عنهما – فقد يكون ما يرويه في بعض المسائل مأخوذاً عن كعب الأحبار وغيره، وهذا يحتاج إلى بحث.

وقد حلَّ ابن حجر هذه الإشكالية في "النكت على ابن الصلاح" بأن قال: إن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، ولا يُبنى على النادر حكم عام.

سابعاً: الفرق بين الموصول والمرسل وغيرهما من أنواع المقطوع

لتوضيح الفروق بين المصطلحات المختلفة:

| المصطلح | التعريف | مثال |

الموصول (المتصل) | ما سلم من سقوط أي راوٍ في أي موضع من الإسناد | حدثنا فلان عن فلان عن فلان عن النبي |

| المعلق | ما حذف من أول إسناده راوٍ فأكثر | قال البخاري: قال فلان عن النبي... |

المرسل	ما رفعه التابعي إلى النبي دون ذكر الصحابي	قال سعيد بن المسيب: قال رسول الله...
المعضل	ما سقط منه راويان فأكثر في موضع من الإسناد	-
المنقطع	ما سقط منه راوٍ واحد في غير أوله	-
المرفوع	ما أضيف إلى النبي قولاً أو فعلاً أو تقريراً	-
الموقوف	ما أضيف إلى الصحابي	-

خاتمة

يتبين من هذا المجلس أن علم مصطلح الحديث يضع ضوابط دقيقة لمعرفة صحة الأحاديث وقبولها وردّها. فالحديث الموصول هو أعلى أنواع الحديث من حيث الاتصال، لأنه لم يسقط منه أي راوٍ. أما الحديث المرسل فهو من أنواع المنقطع، وهو ضعيف عند جمهور المحدثين، لكن بعض الأئمة - كأبي حنيفة ومالك - احتجوا به في الجملة، بينما اشترط الشافعي شروطاً دقيقة لقبوله، أهمها: صحة الإسناد إلى المرسل، وكون المرسل ثقة، وكونه من كبار التابعين، وأن يعضده ما يجيء من وجه آخر.

وقد تبيّن أيضاً أن مرسل الصحابي حجة باتفاق، لأن الصحابة كلهم عدول، وإن كانت هناك بعض الإشكالات التي تعالجها قواعد العلماء.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس العاشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس العاشر من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يتناول المحاضر في هذا المجلس موضوعاً دقيقاً مهماً من موضوعات علم العلل، وهو كيفية التعامل مع تعارض الروايات، سواء في الوصل والإرسال، أو في الرفع والوقف، ثم ينتقل إلى قاعدة "زيادة الثقات مقبولة" وضوابطها، مبيناً أقوال العلماء في ذلك، مع ذكر أمثلة تطبيقية من السنة النبوية، وموضحاً كيف يتعامل النقاد مع الزيادات التي ترد عن الثقات، ومتى تُقبل ومتى تُرد.

المحتوى العلمي

أولاً: مفهوم علم العلل

العلة في اللغة: المرض. وفي اصطلاح المحدثين: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة. فالحديث قد يكون ظاهره صحيحاً: إسناده متصل، ورواته عدول ضابطون، لكنه مع ذلك معلول بعلة خفية لا يكتشفها إلا كبار النقاد كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، والبخاري، ومسلم، والدارقطني رحمهم الله.

ثانياً: تعارض الوصل والإرسال

مثال التطبيق: حديث "لا نكاح إلا بولي"

هذا الحديث ورد من طرق مختلفة:

الطريق الأولى (المسند الموصول المرفوع):

رواه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وجماعة معه، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا نكاح إلا بولي".

الطريق الثانية (المرسل):

رواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج - وهما من كبار الحفاظ، ويُلقبان بـ"أمير المؤمنين في الحديث" - عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي بردة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، أي دون ذكر أبي موسى الأشعري.

من هو إسرائيل بن يونس؟

- إسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

- لازم جده أبا إسحاق أكثر من عشر سنين، وكان يصحبه ويذهب معه.

- قال يونس بن أبي إسحاق (عم إسرائيل) للمحدثين: "اذهبوا إلى إسرائيل فإنه أعلم مني بحديث أبي" (أي أبي إسحاق).

- إسرائيل ثقة ضابط، خصوصاً فيما يرويه عن جده.

- أبو إسحاق السبيعي من كبار الحفاظ والعباد، وكان في آخر حياته يصلي بالبقرة وآل عمران في ركعة واحدة.

الترجيح بين الروايتين:

عند تعارض الوصل والإرسال، اختلف العلماء في الترجيح:

القول الأول: الحكم للمسند إذا كان عدلاً ضابطاً

فإذا كان الراوي الذي أسند الحديث عدلاً ضابطاً -كإسرائيل- قُدِّم على المرسل. وهذا قول الخطيب البغدادي، وهو الصحيح عند المحققين. وسُئل البخاري عن هذا الحديث فحكم بالوصل، وقال: "زيادة الثقات مقبولة".

القول الثاني: الحكم للأكثر

فإذا كان من أسند الحديث أقل عدداً، ومن أرسله أكثر عدداً، يُقدَّم الأكثر.

القول الثالث: الحكم للأحفظ

فإذا كان أحد الفريقين أحفظ وأتقن من الآخر، يُقدَّم قوله، سواء كان مسنداً أو مرسلاً.

ترجيح القسطلاني:

مال القسطلاني إلى القول الأول وهو الحكم للمسند إذا كان عدلاً ضابطاً، وخاصة أن إسرائيل كان ثقة في روايته عن جده. وإذا قيل بالقول الثالث (الأحفظ) وكان المرسل هو الأحفظ – كسفيان وشعبة – فإن ذلك لا يقدح في عدالة المسند (إسرائيل)، بل يبقى إسرائيل عدلاً، وإنما الخطأ خطأ حفظ لا يقدح في الدين.

ثالثاً: تعارض الرفع والوقف

إذا تعارضت روايتان: إحداهما ترفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والأخرى توقفه على الصحابي، فالحكم للرافع، لأنه مثبت والآخر ساكت، والمثبت مقدم على النافي.

وذلك لأن الرافع أثبت ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث، والواقف لم ينفِ ذلك، وإنما سكت عنه، فيُحتمل أنه لم يذكره لعذر كالنسيان أو الاختصار.

رابعاً: قاعدة "زيادة الثقات مقبولة" وضوابطها

قال البخاري: "زيادة الثقات مقبولة".

وهذه القاعدة ليست مطلقة على إطلاقها، بل لها ضوابط وشروط، وسنذكرها فيما يلي:

1- صور زيادة الثقات:

أولاً: زيادة من شخص واحد:

أن يروي الراوي الحديث مرة ناقصاً، ومرة أخرى مع زيادة، سواء كانت الزيادة في السند (كوصله بعد إرساله) أو في المتن (كزيادة لفظة).

ثانياً: زيادة من غير من رواه ناقصاً:

أن يروي راوٍ الحديث بزيادة، بينما يرويه غيره ناقصاً.

2- أقوال العلماء في زيادة الثقات:

القول الأول (المذهب الراجح): الزيادة مقبولة مطلقاً

وهو مذهب الجمهور، استناداً إلى أن الثقة إذا زاد شيئاً، فهي زيادة من ثقة، والثقة لا

يُتّهم بالكذب أو الوهم إلا بدليل.

القول الثاني: الزيادة مردودة مطلقاً

وهو قول بعض المحدثين المتشددين، الذين يرون أن الزيادة تعتبر شاذة ما لم توجد عن غيره.

القول الثالث: التفصيل

وهو أن الزيادة تُقبل إذا جاءت من غير الراوي الذي روى الناقص، وتُرد إذا جاءت من نفس الراوي الذي روى الناقص (أي من شخص واحد). وهذا قول بعض الأصوليين.

3- ضوابط قبول الزيادة عند العلماء:

الضابط الأول: التحديث في مجلس واحد

إذا كان التحديث في مجلس واحد، وبعض الحاضرين زاد زيادة لم يروها الآخرون، ولم تحتمل غفلتهم عن الزيادة - بأن كانت الزيادة ظاهرة لا تُنسى - قُبلت الزيادة عند الجمهور، لأن من الصعب أن يغفل جميع الحاضرين عن زيادة واضحة.

أما إذا كانت الزيادة مما يحتمل الغفلة عنها، بأن كانت كلمة خفية أو زيادة يسيرة، فرُدَّت الزيادة.

الضابط الثاني: تعدد المجالس

إذا تعددت مجالس التحديث، وكان الشيخ قد حدث بالحديث في مجلسين مختلفين، وزاد في أحدهما زيادة لم يذكرها في الآخر، فهنا الزيادة أولى بالقبول من صورة اتحاد المجلس، وذلك لاحتمال أن الشيخ إنما حدث بالزيادة في المجلس الثاني لسبب، أو أن الزيادة من كلامه.

الضابط الثالث: النظر في قرائن الأحوال

وهذا هو الأصل الأهم، وهو أن كل حديث يُدرس دراسة خاصة، وتُنظر قرائن الأحوال:

- من هو الراوي الزائد؟ هل هو أحفظ وأتقن أم لا؟
- من هم الرواة الناقصون؟ هل هم أكثر عدداً أم أقل؟
- هل الزيادة منافية لما رواه الآخرون أم غير منافية؟

4- أمثلة تطبيقية على الزيادة:

المثال الأول: زيادة إسرائيل في حديث "لا نكاح إلا بولي"

قُبلت زيادة إسرائيل لأنه ثقة ضابط في روايته عن جده، والزيادة لم تكن منافية بل

كانت إضافة راوٍ في السند (أبي موسى الأشعري).

المثال الثاني: زيادة زائدة بن قدامة في حديث وائل بن حجر

قال زائدة: "ينصب يده ويحركها" بينما قال غيره: "ينصب يده" فقط. هذه الزيادة مختلف فيها: فمن قال بأن التحريك لا ينفي الإشارة، قال إن الزيادة غير منافية وقبلها. ومن رأى أن التحريك يخالف الإشارة، اعتبرها شاذة.

المثال الثالث: زيادة علي بن مسهر في حديث ولوغ الكلب

في حديث "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات"، روى علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة: "فَلْيُرِقْهُ" (أي فليصب الإناء أولاً).

هذه الزيادة رواها علي بن مسهر وحده، بينما غيره من رواة الحديث لم يذكروها. لكن العلماء قَبِلوا هذه الزيادة؛ لأنها غير منافية لما رواه الآخرون، والراوي ثقة، والزيادة لا تتعارض مع أصل الحكم.

المثال الرابع: زيادة "يوم عرفة" في حديث أيام العيد

ورد حديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق، عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب".

بعض الرواة زاد "يوم عرفة"، بينما الآخرون لم يذكروه. وهذه الزيادة مختلف في قبولها؛

لأن يوم عرفة ليس من أيام الأكل والشرب، بل هو يوم صيام (في الأصل للحاج). فاعتُبرت الزيادة منافية، فَرُدَّت.

5- خلاصة القاعدة:

زيادة الثقات مقبولة في الجملة، لكن لا بد من دراستها دراسة دقيقة، والنظر في القرائن التالية:

1. عدالة الراوي وضبطه: فكلما كان الراوي أحفظ وأتقن، كانت زيادته أقوى.

2. موافقة الزيادة أو مخالفتها: فإذا كانت الزيادة غير منافية، قُبلت، وإذا كانت منافية، رُدَّت أو احتاجت إلى ترجيح.

3. عدد الرواة: الأكثر عدداً يُقدَّم على الأقل في حالة التعارض.

4. وحدة المجلس أو تعدد المجالس: اتحاد المجلس قد يكون قرينة على الغفلة، وتعدد المجالس قد يكون قرينة على ضبط الزيادة.

5. قرائن الأحوال الخاصة بكل حديث: لا توجد قاعدة مطردة في كل الأحاديث، بل كل حديث له حالته التي تدرس بخصوصها.

خاتمة

يتبين من هذا المجلس أن علم علل الحديث من أدق علوم السنة النبوية، حيث يتعامل النقاد مع تعارض الروايات وزيادات الثقات بمنهج علمي دقيق، لا يقوم على القوالب الجامدة، بل على دراسة كل حالة على حدة، والنظر في القرائن المحيطة بها.

وقاعدة "زيادة الثقات مقبولة" هي قاعدة أصلية في علم الحديث، لكنها ليست مطلقة، بل مقيدة بشروط وضوابط. وخلاف العلماء في بعض الزيادات إنما ينبع من اختلافهم في تقدير هذه القرائن، وهذا الاختلاف سائغ في الاجتهاد.

وقد بيّن المحاضر بأمثلة تطبيقية كيفية تعامل النقاد مع الزيادات، فقبلوا بعضها وردوا بعضاً آخر، حسبما تقتضيه قواعد هذا العلم الشريف.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الحادي عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس الحادي عشر من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يتناول المحاضر في هذا المجلس ثلاثة أنواع من أنواع الحديث من حيث الانقطاع والاتصال: المقطوع، والمنقطع، والمعضل. ويبيّن الفروق بينها، وعلاقتها بما سبق من المرفوع والموقوف، ويوضح حكم كل نوع منها. كما يتطرق إلى مسألة "المعنعن" ويشرح شروط قبول الرواية بالعنعنة عند جمهور المحدثين، مع ذكر أمثلة تطبيقية من السنة.

المحتوى العلمي

أولاً: تعريف الحديث المقطوع

"المقطوع: ما جاء عن تابعي من قوله أو فعله، موقوف عليه"

معنى المقطوع لغةً واصطلاحاً:

- المقطوع في اللغة: اسم مفعول من القطع، أي ما وقع عليه فعل القطع.

– المقطوع في الاصطلاح: ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل أو تقرير، دون أن يُرفع إلى الصحابي أو إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الفرق بين المقطوع والموقوف والمرفوع:

– المرفوع: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

– الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي.

– المقطوع: ما أضيف إلى التابعي.

فالتقسيم هنا قائم على أساس "مَن أضيف إليه الكلام" أو "مَن ينتهي إليه السند".

حكم المقطوع:

كلام التابعي ليس بحجة في ذاته، وإنما يُستأنس به ويرجح به إذا وافق الدليل، أو يُعتبر من أقوال المجتهدين. وهو لا يُحتج به كحجة مستقلة، بخلاف كلام النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو حجة، وكلام الصحابي الذي هو حجة بضوابط، خاصة إذا لم يخالفه غيره من الصحابة.

تسمية المقطوع بالأثر:

عادةً ما يُسمّى المقطوع "أثراً"، ولهذا نجد كتباً بعنوان "الأثر" أو "الآثار" تنقل أقوال التابعين. فمثلاً:

- كتاب "الأثر" لمحمد بن الحسن الشيباني.
- كتاب "الآثار" لأبي يوسف.
- كتب المصنفات التي تنقل أقوال التابعين والسلف.

الفرق بين الأثر والحديث والخبر لغةً واصطلاحاً:

المصطلح	المعنى اللغوي	المعنى الاصطلاحي الغالب
الخبر	النبأ، الإخبار بالشيء	يطلق على كل ما يُخبر به من قول أو فعل، عام في كل الأزمان والأشخاص
الحديث	ضد القديم، والكلام الجديد	يُطلق غالباً على ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم
الأثر	بقية الشيء، ما يخلفه السائر	يُطلق غالباً على ما أضيف إلى الصحابة والتابعين

ولكن هذه التسميات ليست مطردة على إطلاقها، بل تختلف بحسب سياق الكلام واصطلاح كل عالم. فبعض العلماء - كابن خزيمة - يستعمل لفظ "الخبر" و"الأثر" في كلام النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً. والعبرة بالسياق وما يسبق الكلام وما يلحقه.

ثانياً: تعريف الحديث المنقطع

"المنقطع: ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي، وكذا من مكانين وأكثر، بحيث لا يزيد كل ما سقط منها على راوٍ واحد"

معنى المنقطع: المنقطع هو ما سقط من إسناده راوٍ واحد في أي مكان من الإسناد، بشرط أن يكون الساقط قبل الصحابي (أي في طبقة التابعين أو من بعدهم)، وألا يزيد الساقط على راوٍ واحد في كل موضع من السند.

الفرق بين المنقطع والمرسل والمعلق والمعضل:

- المرسل: سقوط الصحابي من آخر السند (يرويه التابعي عن النبي مباشرة).

- المعلق: سقوط راوٍ فأكثر من بداية السند (من جهة المصنف).

- المنقطع: سقوط راوٍ واحد في وسط السند أو في أي موضع غير طرفيه.

- المعضل: سقوط راويين فأكثر على التوالي في أي موضع من السند.

ضابط المنقطع:

أن يُحذف راوٍ واحد فقط من وسط السند، وإذا حُذف راويان فأكثر صار الحديث معضلاً، وإذا حُذف من أول السند صار معلقاً، وإذا حُذف من آخره (الصحابي) صار مرسلاً.

ثالثاً: تعريف الحديث المعضل

"المعضل: ما سقط من رواته قبل الصحابي اثنان فأكثر مع التوالي"

معنى المعضل لغةً واصطلاحاً:

- المعضل في اللغة: من "أعضل الأمر" أي صعب واستغلق. ومعناه: المشكل الصعب.

- المعضل في الاصطلاح: ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي في أي موضع من السند، سواء كان الساقط من أوله أو وسطه أو آخره.

شروط المعضل:

1. سقوط راويين فأكثر.

2. أن يكون السقوط على التوالي (متواليين، وليس متفرقين).

3. يكون السقوط في أي موضع من السند.

أمثلة على المعضل:

المثال الأول: قول مالك بن أنس: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"

هذا الكلام من مالك يُعتبر معضلاً، وذلك لأن مالكاً من طبقة أتباع التابعين، وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم دون واسطة. وللوصول إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا بد من سقوط راويين على الأقل (غالباً: تابعي وصحابي). فهذا إسناد معضل.

ويُسمى هذا أيضاً معلقاً؛ لأن مالكاً مصنف (صاحب كتاب) وقد حذف من بداية إسناده راويين فأكثر، فهو معلق ومعضل معاً.

المثال الثاني: قول الأعمش عن الشعبي: "يُقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا، فيقول: لا، فتنطق جوارحه"

هذا الحديث ظاهره مقطوع على الشعبي (لأنه من قول التابعي)، لكن العلماء وجدوا له إسناداً كاملاً عن الشعبي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم. فتبين أنه معضل؛ لأن الصحابي (أنس بن مالك) والنبي صلى الله عليه وسلم قد حُذفا، وأُوقف المتن على التابعي.

رابعاً: العلاقة بين المعضل والمرسل

قد يجتمع الوصفان في إسناد واحد، بأن يروي تابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، مع سقوط راويين فأكثر على التوالي قبله:

- فهو مرسل من جهة أنه تابعي رفع الحديث إلى النبي.

- وهو معضل من جهة أنه سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي (الصحابي ومن دونه).

فالمرسل قد يكون معضلاً إذا كان التابعي الذي أرسل الحديث بعيداً عن عصر الصحابة بحيث لا يمكن أن يكون قد سقط منه صحابي واحد فقط، بل لابد من سقوط اثنين فأكثر.

خامساً: الموصول والمرفوع والموقوف والمقطوع - مقارنة شاملة

نوع الحديث	المنسوب إليه	مثال	حكمه
المرفوع	النبي صلى الله عليه وسلم	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ...	حجة
الموقوف	الصحابي	قال أبو بكر رضي الله عنه: ...	حجة بضوابط

| المقطوع | التابعي | قال الحسن البصري: ... | ليس بحجة مستقلة |

| المتصل (الموصول) | ما سلم من سقوط أي راوٍ | حدثنا فلان عن فلان عن النبي | يُحتج به إذا صح |

سادساً: حكم المعنعن

"والمعنعن: الذي قيل فيه: فلان عن فلان، من غير لفظ صريح بالسماع"

تعريف المعنعن: هو ما روي بصيغة "عن" بين الراوي وشيخه، دون التصريح بالسماع كقول: "حدثنا" أو "أخبرنا" أو "سمعت".

حكم المعنعن عند الجمهور:

يحكم باتصال السند إذا توفر شرطان:

الشرط الأول: ثبوت اللقاء بين المعنعن والمعنعن عنه

- أي يثبت أن الراوي لقي شيخه ولو مرة واحدة في حياته، وليس مجرد المعاصرة.

- والمراد باللقاء هنا: السماع في الجملة، وليس مجرد الرؤية. فاللقاء المجرد عن السماع لا يفيد في الرواية شيئاً.

- مثاله: لو قال أعمش: "عن أنس بن مالك"، وقد ثبت أن الأعمش لم يسمع من

أنس، فهذا السند منقطع.

الشرط الثاني: خلو المعنعن من وصمة التدليس

- التدليس: هو أن يروي الراوي عن شيخه ما لم يسمعه منه، بصيغة توهم السماع.

- من دلس ولو مرة واحدة، لا يُحمل قوله "عن" على السماع، بل يُحتاج إلى دليل على أنه سمع هذا الحديث بعينه.

- قال الشافعي: "من دلس مرة، فقد أبان لنا عن عورته" أي أنه فقد الثقة في روايته بالعنعنة.

قاعدة العلماء في حكم العنعنة:

إذا تحقق الشرطان (ثبوت اللقاء وعدم التدليس)، حُكم للعنعنة بالاتصال، وقُبل الحديث المروي بها، وصار بمنزلة ما روي بصيغة "حدثنا" أو "سمعت".

وقد خالف في ذلك بعض العلماء كمسلم والبخاري في بعض مسائلهم، لكن الجمهور على ما ذكرناه.

خاتمة

يتبين من هذا المجلس أن تقسيم الأحاديث بحسب من يُنسب إليه الكلام (مرفوع، موقوف، مقطوع) يختلف عن تقسيمها بحسب ما إذا كان الإسناد متصلاً أم منقطعاً (موصول، مرسل، معلق، منقطع، معضل). فالأول يعتمد على منتهى السند، والثاني يعتمد على وجود السقط أو عدمه في الإسناد.

وقد بين المحاضر أن المقطوع – وهو ما أضيف إلى التابعي – ليس بحجة مستقلة، وإنما يُستأنس به. وأن المنقطع هو ما سقط منه راوٍ واحد في وسطه، والمعضل هو ما سقط منه راويان فأكثر على التوالي.

كما بيّن أن صيغة "عن" في الإسناد (المعنعن) محمولة على الاتصال عند الجمهور، بشرطين: ثبوت لقاء الراوي بشيخه، وخلوه من التدليس. وهذان الشرطان يضمنان صحة الرواية بالعنعنة وقبولها.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الثاني عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس الثاني عشر من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يتناول المحاضر في هذا المجلس موضوع التدليس، وهو من أهم موضوعات علم مصطلح الحديث وأدقها، حيث يبين تعريفه، وأنواعه الثلاثة، وحكمه، وكيفية كشفه، والفرق بينه وبين الإرسال الخفي، مع ذكر أمثلة تطبيقية من كتب السنة. كما يوضح موقف الأئمة من التدليس وكيفية التعامل مع أحاديث المدلسين في الصحيحين.

المحتوى العلمي

أولاً: تعريف التدليس لغةً واصطلاحاً

التدليس في اللغة:

مأخوذ من "الدَّلَسَة"، وهي الظلام. والتدليس هو التغطية والإخفاء، كأن البائع يخفي عيب السلعة في الظلام ليوهم المشتري أنها سليمة.

التدليس في اصطلاح المحدثين:

هو إخفاء عيب الإسناد وتحسين ظاهره. وقيل: هو أن يقصد الراوي إيهام السماع ممن لم يسمع منه.

والتدليس أخطر من الإرسال؛ لأن الإرسال ظاهر واضح، بينما التدليس خفي لا يكشفه إلا أهل الخبرة والدراية.

ثانياً: أنواع التدليس

ذكر الإمام القسطلاني ثلاثة أنواع من التدليس، وهي كالتالي:

النوع الأول: تدليس الإسناد

تعريفه: أن يسقط الراوي اسم شيخه الذي سمع منه الحديث، ويرتقي إلى شيخ شيخه أو من فوقه، فيسند الحديث عنه بصيغة تحتمل السماع، كـ"عن فلان" أو "قال فلان"، ولا يصرح بالسماع.

مثال تطبيقي: سفيان بن عيينة كان يدلس عن الزهري. كان يروي عن الزهري دون أن يذكر الواسطة بينهما (كعبد الرزاق ومعمر)، فكان يقول: "عن الزهري"، مع أنه لم يسمع ذلك الحديث من الزهري مباشرة، بل سمعه من تلميذ من تلاميذ الزهري.

الشرط الأساسي للتدليس: أن يكون المدلس قد عاصر من روى عنه (شيخ شيخه) ولقيه وسمع منه في الجملة، لكنه لم يسمع هذا الحديث بالذات منه.

الفرق بينه وبين الإرسال:

- الإرسال: سقوط الصحابي من آخر السند، ظاهر واضح.

- تدليس الإسناد: سقوط راوٍ من وسط السند، خفي لا يدركه إلا الخبراء.

النوع الثاني: تدليس التسوية

تعريفه: أن يسقط المدلس راوياً ضعيفاً بين ثقتين، فيتصل الإسناد كله بثقات، وتستوي درجة الرواة، فيوهم السامع أن الإسناد كله صحيح، مع وجود راوٍ ضعيف محذوف بينهم.

خطورة هذا النوع: هو أفحش أنواع التدليل وأخطرها، لأنه يزيل العلة الظاهرة من الإسناد، ولا يكتشفه إلا كبار النقاد الذين يجمعون طرق الحديث ويقارنونها. وكان بقية بن الوليد الدمشقي من أشد الناس فعلاً لهذا النوع من التدليس.

مثال توضيحي: لو كان السند هكذا:

ثقة ← ثقة ← ضعيف ← ثقة ← ثقة ← النبي.

فيسقط المدلس الضعيف، فيصبح السند:

ثقة ← ثقة ← ثقة ← ثقة ← النبي.

فلا يبقى في الإسناد ما يدل على الضعف، وتستوي الدرجة.

النوع الثالث: تدليس الشيوخ

تعريفه: أن يسمي الراوي شيخه الذي سمع منه بغير اسمه المعروف، أو ينسبه أو يصفه بما لم يشتهر به، كي لا يُعرف، أو يوهم أنه روى عن شيخ آخر.

مثال: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج كان يروي عن محمد بن أبي يحيا الأسلمي – وهو راوٍ مطروك الحديث – فيقول: "حدثني محمد بن أبي عطاء" (ينسبه إلى جده عطاء) كي لا يُعرف أنه محمد بن أبي يحيا الضعيف.

ثالثاً: حكم التدليس

اختلف العلماء في حكم التدليس على قولين:

القول الأول (التشديد): التدليس مذموم، ومن دلس مرة واحدة فقد أبان عن عورته، ولا يُقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع. قال شعبة بن الحجاج: "لأن أخرق من السماء أحب إلي من أن أدلس". وقال الشافعي: "من دلس مرة، فقد أبان لنا عن عورته".

القول الثاني (التفصيل): يُقبل حديث المدلس الثقة إذا صرح بالسماع (كقول: حدثنا،

سمعت، أخبرنا). أما إذا روى بصيغة محتملة (كعن، قال، أن)، فلا يقبل إلا إذا صرح بالسماع، أو وجد طريق آخر يثبت السماع، أو نص إمام على أن المدلس سمع هذا الحديث بعينه.

رابعاً: كيفية كشف التدليس

يكشف التدليس من خلال عدة طرق:

1. جمع طرق الحديث: بمقارنة الأسانيد المختلفة، يتبين وجود راوٍ محذوف في إحدى الطرق.

2. نصوص الأئمة النقاد: كالبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والدارقطني، الذين ينصون على أن فلاناً دلس هذا الحديث.

3. اعتراف الراوي نفسه بالتدليس: كما اعترف سفيان بن عيينة أنه لم يسمع الحديث من الزهري مباشرة.

4. معرفة طبقات الرواة وسماعاتهم: من خلال كتب التراجم وكتب السماع، ككتاب "جامع التحصيل" للحافظ صلاح الدين العلائي، الذي يبين من سمع من من ومن لم يسمع.

خامساً: حكم أحاديث المدلسين في الصحيحين

ورد في الصحيحين أحاديث كثيرة عن رواة معروفين بالتدليس، كالأعمش، وسفيان

الثوري، وسفيان بن عيينة، وغيرهم. والجواب عن ذلك:

1. الأئمة المخرجون (كالبخاري ومسلم) قد علموا السماع: وإن لم يصرحوا به في كل رواية.

2. تحسين الظن بهم: لأن الأمة أجمعت على صحة ما في الصحيحين، وعلى جلالة الإمامين.

3. وجود السماع في موضع آخر من كتابيهما: أو في طريق آخر يثبت السماع.

4. إن لم نطلع على طريق السماع: نحسن الظن بالأئمة، ولا نرد حديثهم لمجرد عدم التصريح بالسماع.

سادساً: الإرسال الخفي بين التدليس والإرسال

الفرق بين تدليس الإسناد والإرسال الخفي (عند ابن حجر):

- تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عن شيخ سمع منه في الجملة، لكنه يروي عنه ما لم يسمعه منه.

- الإرسال الخفي: أن يروي الراوي عن شيخ لقيه ولم يسمع منه أصلاً، فيوهم السماع.

والإرسال الخفي ليس تدليساً عند ابن حجر، لأنه لا يقصد الإيهام، بل هو نوع من

الإرسال غير الظاهر.

مثال الإرسال الخفي:

عبد الله بن بريدة روى حديثاً عن عائشة رضي الله عنها، وقد ثبت أنه دخل عليها وسلم عليها، لكنه لم يسمع منها حديثاً. فروايته عنها تُعد إرسالاً خفياً، لأنه لقبها ولم يسمع منها، لكنه لم يقصد إيهام السماع، فليس هو تدليساً بالمعنى الدقيق.

سابعاً: مثال تطبيقي على تدليس التسوية وتدليس الشيوخ معاً

إسناد مشكل: روى إسحاق بن راهويه عن بقية بن الوليد قال: "حدثني أبو هبن الأسدي عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يحمد إسلام المرء حتى يترك المراء" (أو نحوه).

تحليل الإسناد:

- إسحاق بن راهويه: إمام كبير، ثقة.

- بقية بن الوليد: ثقة لكنه مدلس، كان يفعل تدليس التسوية كثيراً.

- أبو هبن الأسدي: هذا اسم غير معروف، وهو في الحقيقة رجل ضعيف، غيَّر بقية اسمه ليوهم أنه ثقة.

- نافع وابن عمر: ثقتان معروفان.

العلة:

- بقية دلس هذا الحديث، حيث أسقط راوياً ضعيفاً أو غيّر اسم شيخه ليوهم أن الإسناد كله ثقات.

- قال أبو حاتم الرازي في هذا الحديث: "أمرٌ عجيب" أي أنه لا يخفى على المتأمل أن في الإسناد علَّة خفية.

خاتمة

يتبين من هذا المجلس أن التدليس من أخطر أنواع العلل في الإسناد، لأنه يخفي العيب ويوهم السلامة. وقد أنكر الأئمة التدليس أشد الإنكار، مع تفصيلهم في حكمه؛ فمن دلس مرة واحدة فقد أبان عن عورته، ولا يُقبل حديثه إلا بالتصريح بالسماع، أو بثبوت السماع من طريق آخر.

والتدليس أنواع ثلاثة: تدليس الإسناد (إسقاط راوٍ)، وتدليس التسوية (إسقاط ضعيف بين ثقتين)، وتدليس الشيوخ (تغيير اسم الشيخ). وأفحشها تدليس التسوية، وقد كان بقية بن الوليد من أشد الناس فعلاً له.

والعلماء النقاد - كأبي حاتم وأبي زرعة والبخاري - هم الذين يكتشفون هذه العلل

الخفية، من خلال جمع الأسانيد، ومعرفة طبقات الرواة، وخبرتهم الطويلة في هذا الفن الشريف.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الثالث عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ منقح ومهذّب للمجلس الثالث عشر من مجالس شرح مقدمة الإمام القسطلاني على صحيح البخاري، في كتابه "إرشاد الساري". يتناول المحاضر في هذا المجلس موضوع "المعنعن" – وهو ما روي بصيغة "عن" بين الراوي وشيخه دون التصريح بالسماع – ويبيّن شروط قبوله عند الجمهور، ثم يستعرض المذاهب الخمسة للعلماء في هذه المسألة، ويفرق بين المعنعن والمؤنن، ثم يختتم بذكر أمثلة تطبيقية على التدليس في الإسناد.

المحتوى العلمي

أولاً: تعريف المعنعن وشروط قبوله

المعنعن: هو ما قيل فيه "فلان عن فلان"، من غير لفظ صريح بالسماع كـ"حدثنا" أو "أخبرنا" أو "سمعت".

حكم المعنعن عند الجمهور: أنه موصول، أي محمول على الاتصال، بشرطين:

الشرط الأول: ثبوت اللقاء بين المعنعِن والمعنعَن عنه

- يُشترط أن يثبت أن الراوي قد لقي شيخه ولو مرة واحدة.

- والمراد باللقاء: السماع في الجملة، وليس مجرد الرؤية أو المعاصرة.

- فإن ثبت اللقاء، حُمِلَت روايته بـ"عن" على السماع.

الشرط الثاني: عدم التدليس من المعنعِن

- إذا كان الراوي معروفاً بالتدليس، لا يُحمل قوله "عن" على السماع، إلا إذا صرَّح بالسماع في موضع آخر، أو وردت قرينة تدل على أنه سمع هذا الحديث بعينه.

ثانياً: المذاهب الخمسة في حكم العنعنة

ذكر الإمام ابن رشدين الفهري الأندلسي في كتابه "السنة الأبين والمورد الأمين في المحاكمة بين الإمامين البخاري ومسلم في شرط المعنعن" خمسة مذاهب للعلماء في هذه المسألة:

المذهب الأول: القطع (التشديد)

- مذهب من قال بأن السند المعنعن منقطع، لا يُحكم باتصاله.

- قال به شعبة بن الحجاج، ثم رجع عنه.

المذهب الثاني: اشتراط طول الصحبة

- اشترط المظفر السمعاني أن يكون الراوي معروفاً بطول الصحبة مع شيخه - أي أنه لازمه كثيراً - حتى يحمل قوله "عن" على السماع.

- وهذا المذهب فيه تشدد، وقد رجع عنه السمعاني أيضاً.

المذهب الثالث: اشتراط ثبوت اللقاء (مذهب البخاري)

- يشترط ثبوت اللقاء بين المعنعِن والمعنعَن عنه، بأن يثبت في إسناد من الأسانيد أنه سمع منه.

- وهذا مذهب علي بن المديني والبخاري، وهو من أشد المذاهب.

- ونسب إلى البخاري بالاستقراء من منهجه في صحيحه، وإن لم يصرح به في كتابه.

المذهب الرابع: اكتفاء إمكانية اللقاء (مذهب مسلم)

- يكتفي بإمكانية اللقاء بين الراوي وشيخه، بأن يكونا في عصر واحد وفي بلد واحد، أو مما يغلب معه الظن باللقاء.

- وهذا مذهب مسلم في صحيحه.

- قال النووي: "مذهب مسلم في العنعنة أنها محمولة على الاتصال بشرط إمكان

اللقاء" أي أن يعاصر الراوي شيخه، ولا يلزم ثبوت اللقاء في إسناد آخر.

المذهب الخامس: مذهب المتساهلين

- حمل بعض المتأخرين صيغة "عن" على السماع مطلقاً، أو استعملوها في الإجازة.

- وهذا مذهب مرجوح، ولا يعتد به عند المحققين.

ثالثاً: المؤنن وحكمه

المؤنن: ما قيل فيه "أن فلاناً" بدلاً من "عن فلان"، كقول الراوي: "حدثنا فلان أن فلاناً قال".

حكم المؤنن: هو كالمعنعن عند جمهور العلماء، أي أنه محمول على الاتصال بالشروط نفسها (ثبوت اللقاء وعدم التدليس).

- لكن بعض العلماء - كأحمد بن حنبل وغيره - رأوا أن المؤنن أضعف من المعنعن، وأنه لا يفيد الاتصال، بل هو منقطع حتى تثبت القرينة على السماع.

رابعاً: المعلق (مراجعة سريعة)

المعلق: ما حُذف من أول إسناده راوٍ فأكثر، كأن يقول المصنف: "قال فلان" دون أن يذكر سنده إليه. وهو من أنواع المنقطع، وحكمه حكم سائر المقطوعات.

خامساً: مثال تطبيقي على تدليس التسوية وتدليس الشيوخ معاً

الإسناد المذكور:

إسحاق بن راهويه ← بقية بن الوليد ← حدثني أبو هبن الأسدي ← عن نافع ← عن ابن عمر ← عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحمد إسلام المرء حتى يترك المراء" (أو نحوه).

تحليل الإسناد:

- بقية بن الوليد: كان من أشد الناس فعلاً لتدليس التسوية، وتُؤخذ أحاديثه على التقية (أي بحذر).

- أبو هبن الأسدي: هذا اسم غير معروف، وهو في الحقيقة رجل ضعيف، غيَّر بقية اسمه ليوهم أنه ثقة.

- عبيد الله بن عمر (العين): راوٍ مطروك الحديث، ضعيف جداً، وقد أسقطه بقية من الإسناد.

ما فعله بقية:

1. تدليس التسوية: أسقط راوياً ضعيفاً (عبيد الله بن عمر) بين ثقتين (نافع وابن عمر)، ليستوي الإسناد كله بثقات.

2. تدليس الشيوخ: غيَّر اسم شيخه الضعيف (عبيد الله بن عمر) إلى "أبو هبن الأسدي" ليوهم أنه ثقة.

كشف العلة:

- قال أبو حاتم الرازي عن هذا الإسناد: "أمرٌ عجيب" أي أن فيه علة خفية لا يدركها إلا النقاد.

- الحديث نفسه ضعيف جداً، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

سادساً: أنواع التدليس وأسبابها

ذكر المحاضر في نهاية المحاضرة بعض الأمثلة على تدليس الشيوخ، منها:

- تغيير اسم "محمد بن السائب الكلبي" (وهو راوٍ متهم بالكذب) إلى أسماء أخرى، كـ"محمد بن مروان" أو "محمد بن أبي قيس" أو "محمد الطبري"، ليُوهِم أنه ثقة.

- تغيير اسم "عطية العوفي" (راوٍ ضعيف) إلى "أبو سعيد" أو ما يشبه اسم الصحابي أبي سعيد الخدري، ليوهم أنه يروي عن الصحابي مباشرة.

وهذه الممارسات محرمة عند المحدثين، وتُسقط عدالة الراوي وتُضعف حديثه.

خاتمة

يتبين من هذا المجلس أن رواية "عن" (المعنعن) محمولة على الاتصال عند جمهور العلماء، بشرطين: ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه، وخلو الراوي من التدليس. وقد اختلف العلماء في مقدار ما يُشترط لإثبات اللقاء؛ فالبخاري اشترط ثبوته في إسناد آخر، ومسلم اكتفى بإمكانية اللقاء، بينما اشترط بعضهم طول الصحبة، وذهب آخرون إلى أن العنعنة لا تفيد الاتصال أصلاً.

والمؤنن – وهو ما روي بصيغة "أن" – حكمه حكم المعنعن عند الجمهور، وإن كان بعض العلماء يرى أنه أضعف.

وتدليس التسوية وتدليس الشيوخ من أشد أنواع التدليس خطراً، لأنهما يخفيان العلة ويوهمان السلامة. وكان بقية بن الوليد من أشد الناس فعلاً لهذين النوعين، ولذلك أخذ العلماء أحاديثه بحذر شديد، ولم يقبلوها إلا إذا صرَّح بالسماع.

نسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه، والذابين عن حياضها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المجلس الرابع عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس الرابع عشر من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا مهمًا من علوم الحديث، وهو الحديث المدرج، حيث يبين معناه وأنواعه، مع ذكر أمثلة تطبيقية من السنة النبوية.

تعريف المدرج لغة واصطلاحًا

المعنى اللغوي

كلمة المُدْرَج اسم مفعول من الفعل الرباعي أَدْرَجَ، ومعناه لغويًا: الإدخال والضم والدمج. فالإدراج هو عملية إدخال شيء في شيء آخر، ومنه أُخذ اسم المدرج للحديث الذي دُمج فيه كلام من غير جنسه.

التعريف الاصطلاحي عند القسطلاني

عرّف الإمام القسطلاني المدرج بقوله: "كلام يُذكر عقب الحديث متصلاً يُوهِم أنه منه". وهذا التعريف –كما نبّه الشرح– ليس جامعًا مانعًا، بل هو تعريف لنوع خاص من

الإدراج، وهو الإدراج في آخر المتن، وليس تعريفًا شاملًا لكل أنواع الإدراج.

المعنى الاصطلاحي العام

الإدراج في الاصطلاح هو: دمج كلام من الراوي – سواء كان تفسيرًا أو تعقيبًا أو غلطًا – في متن الحديث أو سنده، دون فصل أو تمييز، بحيث يظن السامع أن الجميع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

أنواع الإدراج

ينقسم الإدراج إلى قسمين رئيسيين:

أولاً: الإدراج في المتن

وهو أن يُدخل الراوي كلامًا من عنده في متن الحديث، ويقع على ثلاثة أنواع:

1. الإدراج في أول المتن

ومثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الوضوء، حيث رواه بعض الرواة بصيغة: "أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال: ويل للأعقاب من النار". فكلمة "أسبغوا الوضوء" ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هي من قول أبي هريرة نفسه، ولكن الراوي (قطن بن شبابة) دمجها مع المتن المرفوع، فأوهم أنها من الحديث النبوي.

وقد بيّن العلماء بالطرق الأخرى أن الصواب أن "أسبغوا الوضوء" موقوف على أبي هريرة، وأن المرفوع هو: "ويل للأعقاب من النار".

2. الإدراج في أثناء المتن

ومثاله: حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي، حيث قالت: "كان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه"، فكلمة "يتحنث" هي كلمة غريبة. وقد أدرج بعض الرواة تفسيرها في أثناء الحديث فقالوا: "يتحنث فيه – وهو التعبد – الليالي ذوات العدد". فجملة "وهو التعبد" هي من كلام الراوي الذي فسّر الكلمة، وليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا من كلام عائشة.

3. الإدراج في آخر المتن أو عقبه

ومثاله: حديث ابن مسعود رضي الله عنه في التشهد، حيث علمه النبي صلى الله عليه وسلم التشهد فقال: "التحيات لله..."، وفي آخر الحديث قال ابن مسعود: "فإذا قلتها فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد". وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن مسعود نفسه، وليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن بعض الرواة أدرجها في آخر المتن دون فصل، فأوهمت أنها من تتمة الحديث النبوي.

ثانيًا: الإدراج في الإسناد

وهو أن يُدخل الراوي كلامًا في سند الحديث أو يخلط بين الأسانيد، وله أنواع:

1. رواية متنين بإسناد واحد

ومثاله: ما رواه سعيد بن أبي مريم: "لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا". فقد تبيّن بالعرض على روايات أصحاب مالك أن كلمة "ولا تنافسوا" ليست من هذا الحديث، بل هي من حديث آخر عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: "إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث". فقد أدرج سعيد بن أبي مريم كلمة "ولا تنافسوا" من الحديث الثاني في الحديث الأول، ورواهما بإسناد واحد.

2. رواية حديث واحد عن جماعة مختلفين في الإسناد أو المتن

ومثاله: ما رواه عثمان بن عمر عن إسرائيل عن أبي إسحاق السبيعي. فقد روى أبو إسحاق الحديث عن أبي عبد الرحمن السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً، ورواه أيضًا عن عبد الله بن حلام عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولاً. فأدرج عثمان بن عمر الروايتين في رواية واحدة، فخلط المرسل بالموصول.

3. إدراج كلام الراوي أثناء سياق الإسناد

ومثاله المشهور: ما وقع لشريك بن عبد الله النخعي القاضي، حيث كان يملي الحديث

في مجلسه، فقال: "حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم"، ثم سكت. وفي أثناء سكوته دخل ثابت بن موسى الزاهد، فقال شريك مخاطبًا إياه: "من كثرت صلاته بالليل أضاء وجهه بالنهار". فظن ثابت بن موسى أن هذه الجملة من متن الحديث، فرواها بإسناد شريك، فأدرج كلام شريك في الإسناد.

حكم الإدراج وأثره في الحديث

الإدراج – في الغالب – دليل على خطأ الراوي وضعف حفظه، إلا إذا كان الإدراج لأجل التفسير والبيان، فهذا قد يكون مقصودًا ولا يضر بالرواية إذا عُرف وتميز.

وقد أفرد العلماء كتبًا خاصة لبيان المدرج في الأحاديث، من أشهرها:

- كتاب "الفصل للوصل من المدرج في النقل" للخطيب البغدادي.

- وكتب أخرى بينت المواضع التي أُدرج فيها كلام الراوي في المتن أو الإسناد.

خاتمة

الحديث المدرج علم دقيق من علوم الحديث، يُعنى بتمييز كلام الراوي عن كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وصيانة السنة النبوية من الخلط والتحريف. وقد اهتم المحدثون بهذا العلم أيما اهتمام، وألفوا فيه المصنفات، وبينوا مواضع الإدراج في الأحاديث المشهورة، حفظًا للسنة

ونقاءً لها من الدخيل.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح لكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس الخامس عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس الخامس عشر من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا مهمًا من علوم الحديث، وهو العلو في الإسناد، إلى جانب موضوع النزول والحديث المسلسل، مع بيان أنواع العلو وضوابطه، وأهمية ذلك في علم الجرح والتعديل وحفظ السنة النبوية.

الإسناد: خصيصة الأمة الإسلامية

فضل الإسناد ومنزلته في الدين

الإسناد من خصائص هذه الأمة الإسلامية، وقد خصَّ الله عز وجل هذه الأمة به، إلى جانب الأنساب والإعراب. وقد قال السلف: "الإسناد من الدين"، وقالوا: "لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"؛ لأن الإسناد وسيلة من وسائل حفظ الدين، وبه يميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود.

وقيل أيضًا: "الإسناد سلاح المؤمن"، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟ وقد اهتم العلماء بالأسانيد أيما اهتمام، حتى صنفوا فيها الكتب، وبينوا أحوال الرواة، وتميزوا بها

عن غيرهم من الأمم التي لم تحفظ أسانيدها، ووقعت فيها التحريفات والزيادات والنقصان.

الإسناد والأنساب والإعراب

من خصائص الأمة الإسلامية أيضًا:

- الأنساب: لتمييز الرواة المتشابهين في الأسماء، كالفرق بين عبد الغني بن سعيد الأسدي (الثقة الحافظ) وعبد الغني بن سعيد السقفي (الضعيف).

- الإعراب: لضبط الكلمات وبيان مواقعها في الجمل، حفظًا للقرآن والحديث من اللحن والتحريف.

تعريف العلو في الإسناد

العلو المطلق

العلو المطلق هو: القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعددٍ قليل من الرواة، بالنسبة إلى إسناد آخر لنفس الحديث بعددٍ كثير. وهذا لا يُعرف إلا بالمقارنة، فإذا كان عندك شيخان: أحدهما بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشر راويًا، والآخر بينه وبين النبي عشرون راويًا، فالأول أعلى.

شرط العلو: يشترط في العلو – كما نبَّه على ذلك ابن حجر – أن يكون الإسناد

صحيحًا؛ لأن الإسناد العالي الذي فيه كذاب أو ضعيف لا قيمة له، بل الإسناد الصحيح النازل أفضل من الإسناد الضعيف العالي.

قال العلماء: "طلب العلو سنة عمن سلف"، وكان السلف يتنافسون في الأسانيد العالية، لكن مع اشتراط الصحة والثبوت، وإلا فإن الأسانيد التي فيها كذابون – كالذين ادعوا الصحبة متأخرين كراتن الهندي ونحوه – لا تعد علوًا حقيقيًا، بل هي ضعيفة مطروحة.

أنواع العلو

قسّم القسطلاني العلو إلى خمسة أنواع، وهي:

النوع الأول: العلو المطلق

وهو القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعددٍ قليل من الرواة بالنسبة إلى إسناد آخر لنفس الحديث. وهذا هو أعلى أنواع العلو.

النوع الثاني: العلو بالنسبة إلى إمام من أئمة الحديث

وهو القرب من إمام من أئمة الحديث، ممن اتصف بالحفظ والإتقان والضبط، كمالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل. فإذا رُوي الحديث عن مالك بطريق يقل فيه عدد الرواة بين الراوي ومالك، كان ذلك علوًا نسبيًا.

النوع الثالث: العلو بالنسبة لرواية الشيخين وأصحاب السنن

وهو القرب في الرواية بالنسبة لكتب السنة المعتمدة، كصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرها. فإذا وجدت طريقًا لنفس الحديث أقل عددًا من طريق البخاري، كان ذلك علوًا بالنسبة لكتاب البخاري.

النوع الرابع: العلو بتقدم وفاة الراوي

إذا تساوى إسنادان في عدد الرواة، فإن الراوي الذي توفي أولاً يكون أعلى؛ لأنه من قدماء أصحاب الشيخ، وسماعه يكون في بداية حياة الشيخ - قبل اختلاطه أو كبره ونسيانه - فيكون أتقن وأضبط.

النوع الخامس: العلو بتقدم السماع

إذا تساوى إسنادان في عدد الرواة وفي وفاة الراوي، فمن تقدم سماعه من الشيخ يكون أعلى ممن سمع منه بعد ذلك؛ لأن السماع المتقدم يكون قبل تغير حال الشيخ.

النازل: هو عكس العالي في جميع أقسامه. فالنازل المطلق هو البُعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدد كثير من الرواة بالنسبة إلى إسناد آخر.

ومع أن العلو أفضل من النزول من حيث كثرة الرواة، إلا أن النزول قد يكون أفضل

من العلو إذا كان رجال الإسناد النازل أوثق وأحفظ من رجال الإسناد العالي. والإسناد الصحيح النازل خير من الإسناد الضعيف العالي.

الحديث المسلسل

تعريفه: المسلسل هو أن يتوارد الرواة في الإسناد أو المتن على صفة واحدة أو حالة واحدة، بحيث يقول كل راوٍ: "حدثنا" أو "سمعت" أو "قال لي" أو نحو ذلك، أو تتكرر في كل طبقة صفة معينة، كالقبض على اللحية أو البكاء.

أنواعه:

1. المسلسل في صيغة التحمل

مثل أن يقول كل راوٍ في الإسناد: "حدثنا فلان"، فهذا يُسمى مسلسل بـ"حدثنا"، ويفيد الاتصال والسماع المباشر، ويُؤمن معه التدليس.

2. المسلسل في الفعل أو الصفة

كحديث أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال: "أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال..."، فتتكرر هذه الصفة في كل طبقة. وكحديث الإيمان بالقدر حيث قبض النبي صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال: "الإيمان بالقدر".

3. المسلسل بالأئمة

كأن يروي أحمد عن الشافعي عن مالك، فهذا الإسناد يقوم مقام عدة أسانيد، ويكون له قوة خاصة في إفادة العلم واليقين.

فائدة المسلسل

- يفيد الاتصال والسماع المباشر.
- يدفع التدليس.
- يقوي الإسناد إذا كان مسلسلاً بالأئمة الثقات.
- يدل على ضبط الراوي وحفظه للحديث بتمامه وهيئته.

الغريب والعزيز

الغريب

الغريب المطلق: هو ما تفرد بروايته راوٍ واحد في طبقة من طبقات الإسناد، سواء في المتن أو السند.

الغريب النسبي: هو ما تفرد به راوٍ معين عن شيخ معين، مع أن الحديث معروف من

طرق أخرى.

والغريب منه الصحيح ومنه الحسن، وأكثره ضعيف، لأن تفرد الراوي بالحديث مظنة الخطأ. لكن إذا كان المتفرد إمامًا حافظًا كالزهري، فإن تفرده يُقبل.

العزيز: هو ما لا يقل عدد رواته في كل طبقة عن اثنين، ولا يزيد عن ثلاثة. وهو بين الغريب والمشهور.

خلاصة في تقسيم الأخبار بحسب عدد الرواة

- المتواتر: ما رواه جمع كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب.

- المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة.

- العزيز: ما رواه اثنان في كل طبقة.

- الغريب: ما رواه راوٍ واحد في طبقة من الطبقات.

والقاعدة الأساسية: القليل من الرواة يحكم على الكثير في تحديد وصف الحديث من حيث التواتر والشهرة والعزة والغرابة؛ لأن أدنى عدد في طبقات الإسناد هو الذي يحدد نوعه.

خاتمة

العلو في الإسناد من أجلِّ علوم الحديث، وقد حرص عليه السلف الصالح، وتنافسوا في تحصيل الأسانيد العالية؛ لقربها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكونها أدعى للصحة وأقل للخطأ. ومع ذلك، فقد نبَّه العلماء إلى أن العلو إنما يُعتد به إذا كان الإسناد صحيحًا، وإلا فالنزول الصحيح خير من العلو الضعيف.

كما أن الحديث المسلسل له منزلة خاصة؛ لما فيه من دلالة على الاتصال والضبط، ودفع التدليس، وتقوية الإسناد.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يحفظ لنا ديننا وأسانيدنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس السادس عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس السادس عشر من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا من أدق علوم الحديث وأغمضها، وهو الحديث المعلل (ويُقال أيضًا: المعلول)، حيث يبين معناه، وخصائصه، وطرق كشف علله، مع ذكر أمثلة تطبيقية من السنة النبوية.

تعريف الحديث المعلل

المعنى اللغوي والاصطلاحي

كلمة المعلل مشتقة من العلة، وهي في اللغة تأتي بمعنى: المرض، أو السبب الغامض الخفي. وفي اصطلاح المحدثين، المعلل هو:

خبرٌ ظاهره السلامة لجَمْعه شروط الصحة، لكن فيه علة خفية غامضة تقدح في صحته، لا تظهر إلا لنقاد الحديث وأطباء السنة الحاذقين.

وهذا النوع من الحديث - مع أنه يجمع شروط الصحة الظاهرة من اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، وعدم الشذوذ، وعدم العلة - إلا أن باطنه فيه قادح خفي لا يدركه

إلا المتخصصون.

هل يُقال "معلول" أم "معلل"؟

اختلف العلماء في التسمية:

- بعضهم قال: يُقال معلول، وهو الأكثر في كلام المتقدمين.

- وآخرون قالوا: يُقال معلل، وهو ما استقر عليه كثير من كتب المصطلح.

وقد ذكر ابن حجر أن كلمة "معلول" وردت في عبارات أهل الفن، فلا حرج في استعمالها. والمسألة لغوية بحتة، لا تؤثر في المعنى الاصطلاحي.

العلة الخفية

العلة في الحديث المعلل هي علة خفية غامضة، ليست ظاهرة كالانقطاع في السند أو ضعف الراوي، بل هي علة دقيقة لا تظهر إلا بعد:

- جمع طرق الحديث،

- مقارنة الأسانيد والمتون،

- معرفة مراتب الرواة،

- الفحص الدقيق عن أحوالهم.

وهي تشبه المرض الخفي في جسم الإنسان، الذي لا يكتشفه إلا الطبيب الحاذق الماهر.

كيفية كشف العلة

1. جمع طرق الحديث

قال علي بن المديني رحمه الله: "الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه". وهذا يعني أن الحكم على حديث بأنه صحيح أو ضعيف لا يتم إلا بعد جمع جميع طرق ذلك الحديث، ومقارنتها مع بعضها البعض.

فقد يكون الإسناد الواحد ظاهر الصحة، لكن عند جمعه مع الأسانيد الأخرى تتبين مخالفة راوٍ لجماعة من الثقات، أو يظهر خطأ في الإسناد أو المتن.

2. معرفة المخالفات

تظهر العلة من خلال مخالفة الراوي لمن هو:

- أحفظ منه.

- أضبط منه.

- أكثر عددًا منه.

فإذا تفرد راوٍ بحديث أو بزيادة، وخالفه غيره من الثقات الأكثر عددًا والأضبط، كان ذلك دليلًا على العلة.

3. القرائن

يستعين الناقد بالقرائن التي تنبه على وهم الراوي، مثل:

- مخالفة الراوي في وصل مرسل،
- أو رفع موقوف،
- أو إدراج حديث في حديث،
- أو إدراج لفظة أو جملة ليست من الحديث،
- أو إبدال راوٍ ضعيف براوٍ ثقة في السند.

أقسام العلة

تقع العلة في:

- الإسناد: كأن يخطئ الراوي في اسم شيخه أو في سنده.

- المتن: كأن يزيد لفظة أو جملة ليست من الحديث، كما في الإدراج.

أمثلة على الحديث المعلل

المثال الأول: حديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمر بن دينار

روى يعلى بن عبيد - وهو ثقة معروف - حديث "البيعان بالخيار" عن الثوري، عن عمر بن دينار، عن عبد الله بن دينار... إلخ.

العلة: أن الصواب أن الحديث عن الثوري عن عبد الله بن دينار، وليس عن عمر بن دينار. فقد أخطأ يعلى بن عبيد في اسم الراوي، فذكر عمر بدل عبد الله.

سبب الخطأ: أن عمر بن دينار وعبد الله بن دينار من طبقة واحدة، وتقاربا في زمن الوفاة (توفي عمر سنة 126هـ، وعبد الله سنة 127هـ)، وهما من شيوخ الثوري، فاشتبه الأمر على يعلى بن عبيد.

ومع أن الإسناد ظاهر الصحة - فجميع رجاله ثقات - إلا أن العلة الخفية في المخالفة لأصحاب الثوري الآخرين الذين رووا الحديث عن عبد الله بن دينار.

المثال الثاني: حديث الأوزاعي عن قتادة عن أنس في الاستفتاح

روى الأوزاعي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا

بكر وعمر وعثمان كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها.

العلة: أن هذه الزيادة – وهي قوله "ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم" – شاذة معلولة، وذلك لأسباب:

1. المخالفة: روى هذا الحديث سبعة أو ثمانية من الرواة عن الأوزاعي، ولم يذكروا هذه الزيادة.

2. إدراج: هذه الزيادة مدرجة من كلام بعض الرواة، وليست من أصل الحديث.

3. جهالة الكاتب: أن قتادة – وهو راوي الحديث – كان أعمى، وقد كتب له هذا الحديث كاتب مجهول الحال، وهذا مما يضعف الحديث.

ولهذا ضعَّف الإمام الشافعي والدارقطني والبيهقي هذه الزيادة، مع أن الحديث مروي في صحيح مسلم، لكن بدون هذه الزيادة.

أهمية علم العلل ومنزلته

علم العلل من أشرف علوم الحديث وأدقها، وهو:

– أغمض علوم الحديث.

- أدقها.

- لا يقوم به إلا من أوتي فطنة ثاقبة، وحفظًا واسعًا، ومعرفة بمراتب الرواة.

وقد شبَّه عبد الرحمن بن مهدي - أحد كبار النقاد - عالم الحديث بالصائغ (الصيرفي) الذي يميز بين الدينار الجيد والزائف. فكما أن الصائغ يعرف جودة العملة ونقاوتها بمجرد النظر، كذلك الناقد الحاذق يعرف صحة الحديث وعلته بمجرد النظر في طرقه وأسانيده.

وقال ابن مهدي: "لو قال لك صيرفي: هذا دينار جيد، وهذا زيف، أكنت تسأله: من أين جئت بهذا؟" وكذلك عالم الحديث، إذا قال: هذا حديث صحيح أو ضعيف، فالأصل أن يُقبل قوله لخبرته وبصيرته.

خاتمة

الحديث المعلل من أهم أبواب علم الجرح والتعديل، وهو يُظهر دقة المحدثين وعنايتهم الفائقة بالسنة النبوية، حيث لم يكتفوا بالنظر إلى ظاهر الإسناد، بل تعمقوا في باطنه، وكشفوا عن علله الخفية التي لا تظهر إلا بالفحص الدقيق والدراسة المتأنية.

وهذا العلم يُبين أن الثقات قد يخطئون، وأن الخطأ لا يقتصر على الضعفاء، مما يستلزم على طالب العلم ألا يغتر بظاهر الإسناد، وأن يجمع الطرق، ويقارن المرويات، ويعرف مراتب الرواة، حتى يصل إلى الحكم الصحيح على الأحاديث.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يثبتنا على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس السابع عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس السابع عشر من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا مهمًا من علوم الحديث، وهو الحديث الفرد، حيث يبين معناه، وأنواعه، وحكمه، مع ذكر أمثلة تطبيقية، وبيان الفرق بين الفرد المطلق والفرد النسبي، ودور المتابعات والشواهد في تقوية الحديث الفرد.

تعريف الحديث الفرد

المعنى اللغوي والاصطلاحي

كلمة الفرد مشتقة من التفرد، ومعناها: أن ينفرد راوٍ واحد برواية حديث معين، بحيث لا يشاركه فيه غيره.

الفرد المطلق

الفرد المطلق: هو أن ينفرد راوٍ واحد عن كل واحد من الثقات وغيرهم في رواية حديث، بحيث لا يوجد في الدنيا راوٍ آخر روى هذا الحديث بنفس السند. وهذا النوع يشمل الأسانيد

الصحيحة والضعيفة على السواء.

ومثاله: حديث "إنما الأعمال بالنيات"، حيث تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري في طبقته، ثم تفرد به عنه آخرون في كل طبقة من طبقات الإسناد.

الفرد النسبي: هو أن يروي الحديث أكثر من راوٍ، لكن يتفرد به راوٍ معين من جهة خاصة، كأن يتفرد به عن ثقة معين، أو من بلد معين، أو بلفظ معين. وهو أنواع:

1. التقيد بصفة خاصة (كالثقة)

مثال ذلك: حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في العيدين بـ "ق" و "اقتربت". فقد روي هذا الحديث من طرق متعددة، لكن لم يروه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود – وهو ثقة – عن أبي واقد الليثي الصحابي، إلا ضمرة بن سعيد، وهو ثقة أيضًا. فهذا تفرد نسبي؛ لأن الحديث روي من طرق أخرى فيها ضعفاء، لكن الطريق الثابتة عن الثقات لم يروها إلا ضمرة.

2. التقيد ببلد معين

مثل أن يتفرد أهل بلد معين برواية حديث، كحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المروي عند أبي داود في كتابيه "السنن" و"التفرد":

"أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر"

فقد قال الحاكم: إن هذا الحديث لم يروه غير أهل البصرة، وهم تفردوا بذكر الأمر به من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشركهم في لفظه سواهم.

3. التقيد براوٍ مخصوص

كأن يُقال: لم يرو هذا الحديث عن فلان إلا فلان. ومثاله: حديث صفية بنت حيي رضي الله عنها، حيث قال ابن طاهر: لم يروه عن بكر بن وائل إلا وائل بن داود، ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة.

حكم الحديث الفرد

الفرد مظنة الضعف

الحديث الفرد – في الغالب – مظنة الضعف، وذلك لأن تفرد الراوي بالحديث يثير الشك في صحته، إذ من الممكن أن يكون الراوي قد أخطأ أو وهم في روايته. وقد قرر العلماء أن تفرد الراوي بالحديث دليل على وجود خلل ما، إلا إذا قامت قرائن تدل على صحة تفرده.

متى يُقبل التفرد؟

يُقبل تفرد الراوي بالحديث إذا كان:

1. من كبار الثقات الأثبات،

2. واسع الرواية، كثير السماع، غزير الحفظ،

3. قامت قرائن خارجية تدل على صحة ما تفرد به.

فالأئمة الكبار كمالك، والزهري، ويحيى بن سعيد القطان، إذا تفردوا بحديث، فإن تفردهم لا يكون مظنة الضعف، بل مظنة الصحة، لما لهم من سعة حفظ ومرويات كثيرة.

أما إذا كان المتفرد قليل الرواية، فإن تفرده يكون مظنة الخطأ والضعف.

أهمية المتابعات والشواهد

لتأكيد صحة الحديث الفرد، يبحث العلماء عن المتابعات و الشواهد:

– المتابعة: أن يروي راوٍ آخر نفس الحديث عن نفس الشيخ، أو عن نفس الصحابي، بنفس اللفظ.

– الشاهد: أن يروي راوٍ آخر حديثًا آخر عن صحابي آخر، يوافق الحديث الأول في المعنى، وإن اختلف في اللفظ.

فإذا وُجدت متابعة أو شاهد، فإن ذلك يزيل عن الحديث الفرد شبهة التفرد ويقويه، بل قد يرقيه إلى درجة الصحيح أو الحسن.

دور المتابعات في دفع التفرد

ذكر الإمام ابن حبان مثالاً على ذلك: رواية حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه. فإذا وجدنا ثقة آخر روى عن أيوب نفس الحديث، فقد تابع أيوبًا، وإذا لم نجد متابعة لأيوب، بحثنا عمن شارك ابن سيرين في الرواية عن أبي هريرة، فإن وُجد، فهو شاهد. وإلا بقي الحديث فردًا مطلقًا، ومظنة للضعف.

أدوات البحث عن المتابعات والشواهد

لتتبع طرق الحديث ومعرفة ما إذا كان فردًا أم لا، يُرجع إلى:

- كتب الأطراف، مثل: "تحفة الأشراف في معرفة الأطراف" للإمام المزي.

- كتب العلل، مثل: "علل الدارقطني".

- المعاجم، مثل معاجم الطبراني، ومسند البزار.

- الأجزاء الحديثية، والمشيخات، وغيرها من المصنفات التي تجمع طرق الأحاديث.

وقد كان السلف يعتمدون على حفظهم الواسع في تتبع الطرق، أما اليوم فتيسرت وسائل البحث، لكن مع ضرورة عدم الاعتماد الكلي على البرامج دون الرجوع إلى المصادر الأصلية.

خلاصة

الحديث الفرد نوعان: مطلق ونسبي. والفرد المطلق مظنة الضعف، إلا إذا كان المتفرد من كبار الثقات الذين يُقبل تفردهم. والفرد النسبي أقل خطورة، لأنه يُقيد بصفة خاصة كالثقة أو البلد أو الراوي المخصوص.

والمتابعات والشواهد هي الوسيلة التي يدفع بها التفرد عن الحديث، وتقوي به، وتخرجه من دائرة النكارة إلى دائرة القبول، بحسب قوة المتابع وشاهد.

خاتمة

علم الحديث الفرد من المباحث المهمة في علم الجرح والتعديل، وهو يُظهر مدى عناية المحدثين بالسنة النبوية، حيث لم يقبلوا الحديث بمجرد ظاهر إسناده، بل بحثوا عن طرقه ومتابعاته وشواهده، حتى يتبين لهم مدى صحة الحديث أو ضعفه. وهذا يُعد من دلائل حفظ الله تعالى لهذا الدين، حيث هيأ رجالاً أفنوا أعمارهم في خدمة السنة، ونقدها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يثبتنا على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس الثامن عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس الثامن عشر من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا بالغ الأهمية في علوم الحديث، وهو المتابعات والشواهد، وكيفية تقوية الحديث الضعيف بهما، مع بيان الفرق بينهما، وذكر أمثلة تطبيقية من كتب السنة، وربطه بمصطلح الشاذ وما يتعلق به من أحكام.

تمهيد: الحديث الفرد والمتابعات والشواهد

تقدم في المجلس السابق الحديث عن الفرد وأنواعه، وذكرنا أن التفرد مظنة الضعف والخطأ. وقد أشار القسطلاني – بعد كلامه عن الفرد – إلى أن العلماء يستعملون المتابعات و الشواهد لدفع التفرد عن الحديث، وتقويته، ورفعه من درجة الضعف إلى درجة الحسن أو الصحة بحسب قوة المتابع وشاهد.

تعريف المتابعة والشاهد

المتابعة: هي أن يروي راوٍ آخر نفس الحديث عن نفس الشيخ، أو عن نفس الصحابي،

بنفس اللفظ. وهي نوعان:

1. متابعة تامة: أن يشارك الراوي في نفس السند كاملاً (نفس الشيخ، ونفس الصحابي، ونفس اللفظ).

2. متابعة ناقصة: أن يشارك في بعض السند، كأن يروي عن نفس الصحابي لكن من طريق آخر، أو عن نفس الشيخ لكن بلفظ مختلف.

الشاهد: هو أن يروي راوٍ آخر حديثًا عن صحابي آخر، يوافق الحديث الأول في المعنى، وإن اختلف في اللفظ.

حكم المتابعات والشواهد

هل يشترط أن يكون المتابع صحيحًا؟

ذكر الإمام النووي – رحمه الله – أن المتابع لا يشترط أن يكون صحيحًا في نفسه، بل قد يكون ضعيفًا. فالحديث الضعيف إذا وجد له متابع أو شاهد، فإنه يتقوى بهما، ويرتقي إلى درجة الحسن أو الصحة، بحسب قوة المتابع.

واستدلوا على ذلك بما ورد في صحيح البخاري من متابعات ضعيفة؛ إذ إن البخاري إنما أدخلها في المتابعات والشواهد، ولم يعتمد عليها في الأصول، لكنها تؤيد الحديث وتقويه.

قال القسطلاني نقلاً عن شيخه السخاوي: "بل قد يكون كل من المتابع والمتابَع عليه - لو انفردا - لا يُعتمد عليه، فباجتماعهما تحصل القوة"، أي أن ضعيفين إذا اجتمعا وتوافقا، فإنهما يتقاويان ويرتفع الحديث بهما إلى درجة القبول.

متى لا تنفع المتابعة؟

لا تنفع المتابعة إذا كان الراوي المتابَع:

- كذابًا.

- أو سارقًا للحديث.

- أو متروكًا.

- أو شديد الضعف بحيث لا يُعتد به.

أما إذا كان ضعفه يسيرًا - كسوء الحفظ اليسير، أو الإرسال، أو التدليس - فإن المتابعة تنفعه.

المثال التطبيقي للقسطلاني

حديث الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر

ذكر القسطلاني مثالاً مشهورًا في هذا الباب، وهو ما رواه الإمام الشافعي في كتابه "الأم" عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

"الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين".

بيان التفرد

جميع رواة الموطأ عن مالك بهذا السند رووه بلفظ: "فإن غُمَّ عليكم فاقدروا له"، بينما تفرد الشافعي بلفظ: "فأكملوا العدة ثلاثين". فهذا تفرد نسبي للشافعي عن مالك بهذا اللفظ.

المتابعة

نظر العلماء في هذا الحديث، فوجدوا أن البخاري رواه في صحيحه من طريق القعنبي – وهو من رواة الموطأ – عن مالك بنفس اللفظ الذي رواه الشافعي (فأكملوا العدة ثلاثين). فالقعنبي تابع الشافعي متابعة تامة؛ لأنه شاركه في نفس الشيخ (مالك) ونفس اللفظ ونفس السند.

وهذا دليل على أن مالكًا روى الحديث باللفظين معًا: مرة بـ"فاقدروا له"، ومرة

بـ"فأكملوا العدة ثلاثين".

المتابعة الناقصة

وجد العلماء أيضًا أن عبد الله بن دينار - راوي الحديث عن ابن عمر - قد توبع من وجهين آخرين:

1. من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، ورواه بلفظ "فاقدروا له".

2. من طريق محمد بن زيد عن جده ابن عمر، ورواه بلفظ "فأكملوا العدة ثلاثين".

فهذا يجعل الحديث - وإن كان الشافعي متفردًا في الظاهر - قد قوي بالمتابعات، وزال عنه حكم التفرد.

الشاهد

كما وجد العلماء شاهدًا للحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما، مما يزيد الحديث قوة ويؤيد معناه.

الشاذ والمنكر

تعريف الشاذ:

الشاذ اصطلاحًا: ما يرويه الراوي الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه، أو لمن هم أكثر عددًا منه.

وقد بيّن ابن الصلاح أن الشاذ لا يتحقق إلا بوجود أمرين:

1. التفرد: أن ينفرد الراوي بلفظ أو زيادة أو رواية.
2. المخالفة: أن يخالف من هو أحفظ وأضبط منه.

فإن كان الراوي متفردًا ولم يخالف أحدًا، فليس بشاذ، بل قد يكون حديثًا صحيحًا إذا كان الراوي ثقة، أو حسنًا إذا كان ضبطه أقل من درجة الصحيح، أو منكرًا إذا كان ضعيفًا جدًا.

الفرق بين الشاذ والمنكر

المتقدمون من المحدثين كانوا لا يفرقون بين الشاذ والمنكر، بل يجعلونهما بمعنى واحد. أما المتأخرون – وعلى رأسهم ابن حجر ومن تبعه كالسخاوي والقسطلاني – فقد فرقوا بينهما:

- الشاذ: تفرد الثقة مع المخالفة لمن هو أحفظ منه.

- المنكر: تفرد الضعيف مع المخالفة، أو تفرد من ليس من أهل التفرد.

وقوع الشاذ في الإسناد والمتن

قد يقع الشاذ في الإسناد، كأن يصل الراوي حديثًا أرسله غيره، وقد يقع في المتن، كزيادة لفظة ليست عند غيره.

مثال الشاذ في المتن

حديث "أيام التشريق أيام أكل وشرب"، فقد زاد بعض الرواة "ويوم عرفة"، وخالف بذلك الجمهور من الرواة الذين لم يذكروا يوم عرفة. وهذه الزيادة شاذة مردودة، لأن الراوي الذي زادها خالف من هو أكثر عددًا وأحفظ منه.

خلاصة في المتابعات والشواهد

1. المتابعة أقوى من الشاهد؛ لأنها تشترك مع الحديث الأصلي في السند أو في الصحابي.

2. المتابعة التامة أقوى من المتابعة الناقصة.

3. الشاهد يفيد التقوية، خاصة إذا كان من صحابي آخر.

4. المتابع الضعيف ينفع الحديث الضعيف ويرقيه، بشرط ألا يكون شديد الضعف.

5. المتابعات والشواهد هي الطريق لدفع التفرد عن الأحاديث، وإخراجها من دائرة النكارة إلى دائرة القبول.

خاتمة

المتابعات والشواهد من أهم أبواب علم الحديث، وهي التي مكَّنت المحدثين من تمييز الصحيح من السقيم، والضعيف القابل للتقوية من الضعيف الشديد الذي لا يُعتد به. وقد اهتم بها أئمة الحديث كالبخاري ومسلم وغيرهما، فجعلوها في كتبهم لتقوية الأحاديث، وإن لم يعتمدوا عليها في الأصول.

وهذا العلم يُظهر مدى دقة المحدثين وعنايتهم بالسنة النبوية، حيث لم يكتفوا بالنظر إلى الإسناد الواحد، بل جمعوا الطرق، وقارنوا المرويات، وتتبعوا المتابعات والشواهد، حتى يصلوا إلى الحكم الصحيح على الأحاديث.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يثبتنا على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس التاسع عشر من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس التاسع عشر من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا دقيقًا من علوم الحديث، وهو الفرق بين الحديث الشاذ والمنكر عند المتقدمين والمتأخرين، مع بيان تعريف كل منهما، وأمثلتهما، وربطهما بمصطلح المضطرب، وبيان حكم كل نوع.

تعريف المنكر عند المتقدمين

تعريف البرديجي ومسلم

عرَّف الإمام البرديجي – رحمه الله – المنكر بأنه: "الذي لا يُعرف متنه من غير جهة راويه، فلا متابع له ولا شاهد". وهذا التعريف يعني أن المنكر هو الحديث الذي تفرد به راوٍ واحد، ولم يأتِ له متابع ولا شاهد من طريق آخر، سواء كان الراوي ثقة أم غير ثقة.

وهذا التعريف يتسع ليشمل:

- تفرد الثقة بالحديث،

- وتفرد الضعيف به،

- على حد سواء، طالما أنه لم يُتَابَع.

منهج المتقدمين في الشاذ والمنكر

المتقدمون من المحدثين – كأحمد بن حنبل، ومسلم بن الحجاج، وغيرهم – لم يكونوا يفرقون بين الشاذ و المنكر تفريقًا اصطلاحيًا محددًا، بل كانوا يطلقون الكلمتين على معنى واحد، وهو: حديث الراوي الذي خالف غيره من الثقات أو تفرد بما لا أصل له.

وقد كان لفظ "المنكر" أكثر استعمالاً عندهم من لفظ "الشاذ" على المخالفة والتفرد، حتى قالوا عن أحاديث الثقات المخالفة: "هذا منكر"، كما سيأتي في الأمثلة.

التفريق بين الشاذ والمنكر عند المتأخرين

رأي ابن حجر والسخاوي والقسطلاني

أول من فرَّق بين الشاذ والمنكر تفريقًا واضحًا هو الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله –، وتبعه في ذلك تلميذه السخاوي، ثم القسطلاني.

والفرق بينهما عندهم هو:

الشاذ	المنكر

تفرد الثقة مع المخالفة	تفرد الضعيف مع المخالفة
أي: ثقة خالف غيره من الثقات الأكثر أو الأضبط	أي: ضعيف خالف غيره، أو تفرد بما لا أصل له

وهذا التفريق منهج تأصيلي جديد، قصد به ابن حجر توضيح المصطلحات وتقسيمها تقسيمًا دقيقًا، لكنه ليس مطابقًا لاستعمال المتقدمين كما سيأتي بيانه.

رأي ابن الصلاح

أما ابن الصلاح – رحمه الله – فقد ذكر أن الشاذ والمنكر لا يختلفان في المعنى عنده، وأن التفريق بينهما ليس بلازم. وقد نقل القسطلاني عن ابن الصلاح قوله: "والصواب التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح في الشاذ"، أي أنه يجعلهما سواءً في الحكم، وإن اختلفت التسمية عند بعض العلماء.

منهج المتقدمين: إطلاق المنكر على خطأ الثقة

مثال الأوزاعي عند الإمام أحمد

روى الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا:

"متى كتبت النبوة؟" قال: "آدم بين الروح والجسد".

فسُئل الإمام أحمد عن هذا الحديث، فقال: "هذا منكر، أخطأ الأوزاعي، فإنه كثيرًا ما يخطئ عن يحيى بن أبي كثير".

فالإمام أحمد – مع أن الأوزاعي إمام ثقة – أطلق عليه لفظ "منكر" لما خالف غيره أو أخطأ في هذه الرواية. وهذا دليل على أن المتقدمين كانوا يطلقون المنكر على خطأ الثقة أيضًا، وليس فقط على خطأ الضعيف.

مثال مالك في حديث الإرث

روى الإمام مالك – رحمه الله – عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان بن عفان – بضم العين – عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما مرفوعًا:

"لا يرث المسلم الكافر"

وقد خالف مالك في تسمية الراوي، حيث قال: عمر بضم العين، بينما رواه غيره من أصحاب الزهري بلفظ: عمرو بفتح العين. وقد حكم الإمام مسلم وغيره على مالك بالوهم في هذا، لأن الجماعة خالفوه، مع أن مالكًا إمام ثقة.

فلو أخذنا بتفريق ابن حجر، لقلنا: هذا شاذ (لأن المخالف ثقة). أما المتقدمون فقد أطلقوا عليه لفظ "منكر" أو "وهم" دون تفريق.

تعريف الشاذ عند ابن حجر

عند ابن حجر، الشاذ: هو ما يرويه الراوي الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه، أو مخالفًا للجماعة من الثقات.

ويكون الشاذ مردودًا، لأن المخالفة دليل على الوهم والخطأ، حتى ولو كان الراوي ثقة.

التفرد دون مخالفة

إذا تفرد الراوي بحديث، ولم يخالف أحدًا، فإنه لا يُوصف بالشذوذ ولا بالنكارة، بل يُنظر إلى حال الراوي:

- إن كان ثقة تام الضبط واسع الرواية (كالزهري، ومالك، وأحمد)، فحديثه صحيح.

- إن كان صدوقًا خفيف الضبط، فحديثه حسن.

- إن كان ضعيف الضبط، فحديثه ضعيف.

- إن كان شديد الضعف، فحديثه منكر.

فالتفرد وحده لا يوجب النكارة، بل النكارة تكون بالتفرد مع المخالفة، أو بالتفرد مع ضعف شديد.

المثال التطبيقي: حديث أبي زكير

روى أبو زكير (يحيى بن محمد بن قيس) - وهو شيخ صدوق، أخرج له مسلم في صحيحه - حديثًا عن شبيب بن نعروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا:

"كل الباحلة بالتمر" (أي: أكل البلح مع التمر يطرد الشيطان).

وهذا الحديث تفرد به أبو زكير، ولم يتابع عليه، ولا شاهد له. وقد ضعَّف هذا الحديث جماعة من العلماء، منهم:

- ابن معين.
- ابن حبان.
- ابن عدي (الذي قال: أحاديثه مستقيمة سوى أربعة أحاديث، منها هذا).

فهذا الحديث منكر؛ لأن راويه لم يبلغ مبلغ من يُحمل تفرده، مع أن فيه بعض الصدق.

المطرب (المضطرب)

تعريفه لغة واصطلاحًا

المطرب - بفتح الراء - من الاضطراب، وهو: الاختلال وعدم الاستقرار. وفي الاصطلاح:

ما روي على أوجه مختلفة متدافعة، متساوية في القوة في الاختلاف من الرواة، لا يمكن

الجمع بينها ولا الترجيح.

شروط الاضطراب:

1. تعدد الأوجه: أن يُروى الحديث بأكثر من وجه أو سند.

2. التدافع: أن تكون هذه الأوجه متضادة، لا يمكن الجمع بينها.

3. التساوي في القوة: أن تكون الأوجه كلها متساوية في القوة من حيث الرواة والضبط، فلا يمكن ترجيح أحدها على الآخر.

فإذا توفرت هذه الشروط، حكم على الحديث بأنه مضطرب، وهو ضعيف.

وقوع الاضطراب في الإسناد والمتن

1. الاضطراب في الإسناد

مثال ذلك: حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، الذي رواه أبو إسحاق السبيعي، وقد اختلف الرواة عنه في الإسناد على أوجه متعددة:

- قيل: عن أبي إسحاق عن عكرمة عن أبي بكر (مرسلاً).

- وقيل: عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر.

- وقيل: عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة عن أبي بكر.

- وقيل: عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر.

- وقيل: عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة عن أبي بكر.

- وقيل: عن أبي إسحاق عن مسروق عن عائشة عن أبي بكر.

- وقيل: عن أبي إسحاق عن القمط عن أبي بكر.

- وقيل: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود عن أبي بكر.

وهذه الأوجه كلها متساوية في القوة، ومتدافعة، ولا يمكن الجمع بينها، فحكم عليها بالاضطراب، وجعلها الدارقطني من العلل.

2. الاضطراب في المتن

كاختلاف الرواة في لفظ حديث الجهر بالبسملة في الصلاة، فبعضهم رواه: "كانوا لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم"، وبعضهم رواه: "كانوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم"، وبعضهم رواه: "كانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم". فهذه أوجه مختلفة في المتن، قد يُحكم على بعضها بالاضطراب.

حكم المضطرب

المضطرب - سواء في الإسناد أو المتن - موجب للضعف، لأنه يدل على عدم ضبط

الراوي، أو اختلاط الرواية عليه. وإذا كثر اضطراب الراوي، صار متروكًا أو شديد الضعف.

خاتمة

الفرق بين الشاذ والمنكر من المسائل المهمة في علم المصطلح، وقد اختلفت فيه عبارات المتقدمين والمتأخرين. والمتقدمون كانوا لا يفرقون بينهما تفريقًا حادًا، بل كانوا يطلقون لفظ "المنكر" على خطأ الثقة والضعيف على السواء. أما المتأخرون – وعلى رأسهم ابن حجر – فقد فرقوا بينهما، فجعلوا الشاذ تفرد الثقة مع المخالفة، والمنكر تفرد الضعيف مع المخالفة.

والمضطرب نوع آخر من أنواع الضعف، يتحقق بتعدد الأوجه المتساوية في القوة والمتدافعة التي لا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح. وهو من أخطر أنواع العلل في الأحاديث، لأنه يدل على عدم استقرار الرواية.

وهذا كله يظهر دقة المحدثين في تمييز الأحاديث، وحرصهم على صحة السنة النبوية، وعدم قبولهم للحديث إلا بعد فحص دقيق لطرقه وأسانيده ومتونه.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يثبتنا على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس العشرين من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس العشرين من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا بالغ الأهمية في علوم الحديث، وهو الحديث الموضوع، تعريفه، وأحكامه، وأسباب الوضع، وطرق معرفته، إلى جانب مصطلحات أخرى مرتبطة به كالمقلوب، والمركب، والمصحف، والمدبج، والناسخ والمنسوخ.

تعريف الحديث الموضوع

المعنى اللغوي والاصطلاحي

الموضوع في اللغة من الوضع، بمعنى الإسقاط. واصطلاحًا: هو الكذب المختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويُسمى أيضًا: المختلق، والمصنوع، والمكذوب، والمفترى.

حكمه:

الحديث الموضوع ليس من الحديث في الحقيقة، وإنما أُدخل في كتب المصطلح للدراسة والتمييز، حتى يُعرف فيُتجنب. وقد حكم العلماء بحرمة روايته مع العلم به، إلا إذا روي مبينًا

بيان وضعه. قال القسطلاني: "وتحرم روايته مع العلم به إلا مبينًا، ولا عمل به مطلقًا".

وعيد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار". والكذب المتعمد على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر، لأنه توعد عليه بالنار.

أسباب الوضع

ذكر القسطلاني أن سبب الوضع: "نسيان أو افتراء أو نحوهما"، وتفصيل ذلك:

1. نسيان أو خطأ

قد يخطئ بعض المحدثين فيروي حديثًا موضوعًا دون قصد، كما في قصة ثابت بن موسى الزاهد، حيث دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يُملي حديثًا، فقال شريك: "من كثرت صلاته بالليل أضاء وجهه بالنهار"، فظن ثابت أن هذه الجملة من متن الحديث، فرواها بإسناده، دون أن يقصد الكذب. فهذا موضوع بالخطأ لا بالتعمد.

2. الافتراء (التعمد)

وهو أن يتعمد الواضع الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، لأغراض مختلفة:

أ. إفساد الدين

وهذا كان فعل الزنادقة كعبد الكريم بن أبي العوجاء، الذي اعترف بأنه وضع أربعة آلاف حديث تحرم الحلال وتحلل الحرام، وكذلك أبان بن سعيد، وغيرهما. وقد قتلهم الخلفاء لحماية الدين.

ب. نصرة المذاهب

كقول بعض الخوارج بعد توبته: "كنا إذا هوانا أمرًا صيرناه حديثًا"، أي أنهم كانوا يضعون الأحاديث لنصر مذاهبهم.

ج. التقرب إلى الحكام

كقصة غياث بن إبراهيم، الذي وضع حديثًا: "لا سبق إلا في خف أو حافر أو جناح"، أمام الخليفة المهدي، ليتقرب إليه، فعرفه الخليفة وأنكر عليه.

د. الترغيب في الدين (بدون قصد الكذب)

وهذا كان يفعل بعض الصالحين ظنًا منهم أنهم يقربون الناس إلى الدين، كميسرة الفارسي الذي وضع أحاديث في فضائل سور القرآن، فحرَّم العلماء ذلك، لأنه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان بقصد الخير.

طرق معرفة الحديث الموضوع

ذكر القسطلاني أن الحديث الموضوع يُعرف:

1. بإقرار واضعه

كأن يعترف الواضع بعد توبته بأنه اختلق الحديث، كما فعل بعض الزنادقة.

2. بقرينة في الراوي أو المروي

أ. قرائن في الراوي

- أن يروي الراوي حديثًا عن شيخ لم يلقه، كما في قصة الراوي الذي ادعى السماع من شعيب بن عمرو مع أنه لم يدخل الشام قط.

- أن يكون الراوي مشهورًا بالكذب أو الوضع.

ب. قرائن في المروي (المتن)

- مخالفة الحديث للقرآن الكريم.

- مخالفة الحديث للسنة الصحيحة.

- مخالفة الحديث للإجماع أو العقل.

- ركاكة اللفظ، فإن كلام النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم، بليغ فصيح، فما

كان ركيكًا فهو دليل على الوضع.

- المبالغة في الترغيب والترهيب، كالأجر العظيم على العمل اليسير.

كلام الربيع بن خثيم

قال التابعي الجليل الربيع بن خثيم: "إن للحديث ضوءًا كضوء النهار يُعرف، وظلمة كظلمة الليل يُنكر". وهذا يشير إلى أن الحديث الصحيح له نور وبيان، والموضوع له ظلمة ونكارة.

المقلوب تعريفه:

المقلوب هو ما أبدل فيه راوٍ مكان راوٍ آخر في الإسناد أو المتن، سواء كان ذلك عمدًا أم خطأً.

أنواعه:

1. القلب في الإسناد

كأن يُروى حديث مشهور عن سالم عن ابن عمر، فيبدله راوٍ بنافع عن ابن عمر، إما تعمدًا لغرابة الحديث، أو خطأً.

2. القلب في المتن

كأن يقلب لفظًا في المتن فيتغير المعنى.

مثال القلب في المتن

حديث البخاري في باب "أن رحمة الله قريب من المحسنين"، ورد فيه: "أن الله ينشئ للنار خلقًا"، والصواب: "ينشئ للجنة خلقًا"، وقد انقلب اللفظ على بعض الرواة، فصار قوله: "للنار" بدل "للجنة"، وهو غلط.

المركب تعريفه:

المركب هو أن يُركب إسناد حديث على متن حديث آخر، أو العكس، بأن يأخذ راوٍ إسنادًا من حديث ومتنًا من حديث آخر، ويرويهما معًا.

وهذا يُسمى أيضًا سَرِقَة الحديث، وقد ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة محمد بن حميد الرازي أنه كان يُركب الأسانيد على المتون، أي يسرق الحديث.

المصحف تعريفه:

المصحف – من التصحيف – هو تغيير في الكلمة بسبب تغيير في نقط الحروف، أو حركاتها، أو سكناتها، بحيث يختلف اللفظ والمعنى.

أنواعه

1. تصحيف في اللفظ (النقط والحركات)

- كتحريف اسم أبي إلى أبيّ، أو عمر إلى عمرو.

- حديث جابر رضي الله عنه: "رمي أبيّ يوم الأحزاب على أكحله"، فصحفه راوٍ إلى "رمي أبي"، والصواب: "رمي أبيّ" (بالتشديد والياء).

2. تصحيف في المعنى

كحديث "صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلى عنزة" (أي: حربة قصيرة)، فقال بعض الرواة: "نحن قوم عنزة" (نسبة إلى قبيلة)، فصحف المعنى وظن أنها القبيلة.

المدبج تعريفه:

المدبج - من الدباج بمعنى التزيين - هو رواية القرينين كل منهما عن الآخر.

شرحه:

القرينان هما راويان متقاربان في السن والطبقة، وشيوخهما واحدة، فيروي كل منهما عن الآخر. ومثاله:

- أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما: روى كل منهما عن الآخر.

- الزهري وعمر بن عبد العزيز في التابعين: روى كل منهما عن الآخر.

- مالك والأوزاعي روى كل منهما عن الآخر.

فائدة معرفة المدبج: ألا يظن الباحث خطأ في الإسناد عندما يرى راويين من طبقة واحدة يروي أحدهما عن الآخر، إذ قد يكون الأمر طبيعيًا ولا علة فيه.

الناسخ والمنسوخ:

تعريف النسخ:

النسخ في الاصطلاح: رفع حكم شرعي متقدم بحكم شرعي متأخر عنه.

طرق معرفة الناسخ:

1. بنص الشارع

كحديث: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها"، فـ"فزوروها" ناسخ لـ"نهيتكم".

2. بجزم الصحابي بتأخر الحكم

كقول جابر رضي الله عنه: "كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار"، فهذا دليل على نسخ وجوب الوضوء من مس النار.

3. بالتاريخ

معرفة تاريخ ورود الحكمين، فما تأخر فهو ناسخ.

حكم التعارض عند عدم معرفة الناسخ

إذا تعارض دليلان، ولا يُعرف الناسخ منهما، ولم يمكن الجمع، ولم يُعرف التاريخ، فإنه يُرجَّح بأحد وجوه الترجيح (كقوة الإسناد، أو كثرة الرواة، أو فقه الراوي). وإذا تساويا، يتوقف العالم ويقول: لا أدري.

خاتمة

الحديث الموضوع من أخطر أنواع الحديث، لأنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد توعد عليه بالنار. وقد اهتم المحدثون بتمييزه عن غيره، ووضعوا له علامات وقرائن يعرف بها، وصنفوا فيه كتبًا خاصة كـ"الموضوعات" لابن الجوزي، و"اللآلئ المصنوعة" للسيوطي.

كما تناول هذا الدرس مصطلحات أخرى مرتبطة بالوضع والخطأ في الرواية، كالمقلوب والمركب والمصحف والمدبج، وكلها تهدف إلى تنقية السنة النبوية من الدخيل، وحفظها من التحريف والتبديل.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يثبتنا على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس الحادي والعشرين من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس الحادي والعشرين من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس عددًا من المباحث المهمة في علوم الحديث، منها: مختلف الحديث وطرق الجمع بين الأحاديث المتعارضة ظاهرًا، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والسابق واللاحق، والإخوة والأخوات من الرواة، وغيرها من المباحث الدقيقة التي تعين على فهم الأسانيد وضبطها.

أولاً: مختلف الحديث

تعريفه مختلف الحديث هو: أن يوجد حديثان – أو أكثر – متضادان في المعنى بحسب الظاهر، فيُجمع بينهما بما يرفع هذا التضاد الظاهر.

وهو يختلف عن مشكل الحديث، فالمشكل يقع في حديث واحد يحدث إشكالاً في فهمه، بينما مختلف الحديث لا بد أن يكون في حديثين أو أكثر.

شرط الجمع بين الأحاديث

لا بد أن يكون الحديثان ثابتين صحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن كان

أحدهما ضعيفًا، فلا إشكال، بل يُعمل بالصحيح ويُترك الضعيف. ولكن قد يجمع العلماء بين الصحيح والضعيف على سبيل الاحتياط، أو لبيان أنه لو صح الضعيف لجمع بينهما.

مثال الجمع: حديث "لا عدوى" والأحاديث الأخرى

ذكر القسطلاني مثالاً مشهورًا في هذا الباب، وهو الجمع بين حديث "لا عدوى ولا طيرة" وبين الأحاديث الأخرى التي تأمر بالفرار من المجذوم، وتمنع إيراد المريض على المصح.

ظاهر التعارض

- حديث: "لا عدوى" ينفي أن يكون المرض يعدي بطبيعته.

- حديث آخر: "فِرَّ من المجذوم فرارك من الأسد" يأمر بالفرار من المجذوم.

- حديث آخر: "لا يورد ممرض على مصح" ينهى عن إدخال المريض على الصحيح.

طرق الجمع

1. الجمع بكون العدوى بقدر الله لا بالطبع (ابن الصلاح)

قال ابن الصلاح: إن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله جعل مخالطة المريض للصحيح سببًا لإعدائه، وقد يتخلف ذلك. فالحديث ينفي الاعتقاد الجاهلي بأن العدوى تحدث بطبعها وبذاتها، ويُثبت أنها تحدث بقدر الله تعالى. فالإنسان مأمور بالأخذ بالأسباب،

لكن لا يعتمد عليها، بل يعتمد على مسبب الأسباب.

2. الجمع بسد الذرائع (ابن حجر)

قال ابن حجر: إن الأمر بالفرار من المجذوم هو من باب سد الذرائع؛ أي أن الشريعة تسد الأسباب التي قد تؤدي إلى الشر. فإذا خالط الإنسان المجذوم وأصابه المرض، فقد يظن أن العدوى وقعت بطبعها لا بقدر الله، فيقع في اعتقاد فاسد. فسدت الشريعة هذا الذريعة بالأمر بالفرار.

ثانياً: رواية الأكابر عن الأصاغر

تعريفها رواية الأكابر عن الأصاغر هي: أن يروي راوٍ كبير في السن أو المنزلة عن راوٍ أصغر منه، سواء كان أصغر سنًا أو أقل منزلة.

أشهر مثال عليها

رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري

روى النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم عن تميم الداري رضي الله عنه حديث الجساسة والدجال، حيث قال: "أخبرني تميم الداري..." وهذا من أعظم الأمثلة على رواية الأكبر (النبي صلى الله عليه وسلم) عن الأصغر (تميم الداري).

رواية الزهري عن مالك

روى الإمام الزهري – وهو من كبار التابعين – عن الإمام مالك بن أنس – وهو من أتباع التابعين – وهذا من رواية الأكبر عن الأصغر.

فائدة معرفة هذا النوع

معرفة هذا النوع تمنع الباحث من أن يظن خطأً في الإسناد، كأن يظن أن هناك قلبًا أو خطأً في ترتيب الرواة، بينما هو في الحقيقة من رواية الأكابر عن الأصاغر.

ثالثاً: رواية الآباء عن الأبناء

تعريفها رواية الآباء عن الأبناء هي: أن يروي الراوي عن ابنه، أو عن حفيده. وهذا النوع أكثر وقوعًا من رواية الأبناء عن الآباء.

أمثلة عليها

– عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما (وهذا من رواية الابن عن الأب، وهو أكثر).

– العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل.

– عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه (وهو رواية ابن عن أبيه).

- معاوية بن حيدة القشيري عن أبيه عن جده (رواية عن الأب والجد).

الإسناد المتصل بالآباء

قد يصل الإسناد إلى أربعة عشر أبًا (أي أربعة عشر راويًا كل منهم يروي عن أبيه)، كما في بعض الأحاديث التي رواها أهل البيت عن آبائهم. وهذه الأسانيد تحتاج إلى ضبط دقيق، لأن فيها كثيرًا من المجاهيل في بعض الطرق.

رابعاً: السابق واللاحق

تعريفه السابق واللاحق هو: أن يشترك راويان في الرواية عن شيخ واحد، مع تباعد زمني كبير بين وفاتيهما، حتى يكون بينهما بون شاسع في العمر والطبقة.

مثاله

- البخاري روى عن أبي العباس السراج، وهو من تلاميذه، وقد توفي السراج سنة 266هـ تقريبًا.

- وآخر من حدث عن السراج بالسماع هو أبو الحسين الخفاف، الذي توفي سنة 333هـ.

- فالمسافة بين من حدث عن السراج أولاً وآخرًا تزيد على 70 سنة.

مثال آخر:

- الحافظ أبو طاهر السلفي توفي سنة 576هـ.

- حدث عنه البرداني، وتوفي حوالي 600هـ.

- وحدث عنه حفيده عبد الرحمن بن مكي، الذي توفي سنة 650هـ.

- فالمسافة بين أول من حدث عن السلفي وآخر من حدث عنه تزيد على 50 سنة.

فائدة معرفة هذا النوع

تقرير حلاوة الإسناد في القلوب، حيث يتحقق المحدث من علو الإسناد، ويدرك قيمة السماع المتقدم والمتأخر.

خامساً: الإخوة والأخوات من الرواة

تعريفه هو أن يروي عن شيخ واحد عدد من الإخوة، سواء روى بعضهم عن بعض أم لا. والمقصود من معرفة هذا النوع: ألا يظن الباحث أن هناك اسمين مختلفين لشخصين، وهما في الحقيقة أخوان.

أمثلة على الإخوة من الرواة

اثنان:

- حشام وعمرو ابنا العاص.

- زيد ويزيد ابنا ثابت.

ثلاثة:

- سهل، وعباد، وعثمان بنو حُنيف (بضم الحاء مصغرًا).

أربعة:

- سهيل، وعبد الله، وعباد، ومحمد، وصالح بنو أبي صالح (وهم أبناء زكوان السلماني). وقد وُلدوا في بطن واحد (توائم).

خمسة:

- سفيان، وآدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم بنو عيينة.

ستة:

- محمد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة أولاد سيرين. وقد كان لسيرين ثلاثة وعشرون ولدًا، اشتهر منهم هؤلاء برواية الحديث.

في الصحابة:

- عائشة، وأسماء، وعبد الرحمن، ومحمد أولاد أبي بكر الصديق رضي الله عنهم.

سادساً: الوحدان

تعريفه الوحدان هو: من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد. ويُسمى بهذا الاسم لأنه تفرد بالرواية عنه.

ومثاله: عمر بن تغلب الصحابي رضي الله عنه، قيل: لم يرو عنه إلا الحسن البصري، لكن أبا حاتم الرازي قال: روى عنه أيضًا الحكم بن الأعرج.

سابعاً: من له أسماء أو نعوت متعددة

تعريفه هو أن يكون لراوٍ واحد أسماء متعددة، أو ألقاب مختلفة، أو كنيات متعددة، فيأتي في الإسناد مرة باسم، ومرة بكنية، ومرة بلقب، فيظن من لا يعرف أنهما شخصان مختلفان، وهما في الحقيقة واحد.

فائدة معرفة هذا النوع

1. الأمن من جعل الواحد اثنين، أي: ألا يظن الباحث أن هناك راويين اثنين، وهما في الحقيقة واحد.

2. الأمن من تضعيف الثقة، بأن يظن أن الاسم الآخر لراوٍ ضعيف، وهو في الحقيقة ثقة.

3. الأمن من الوهم في الإرسال والانقطاع، فقد يظن الباحث انقطاعًا في السند، بينما هو متصل لأن الاسمين يعودان لراوٍ واحد.

مثال على ذلك: محمد بن السائب الكلبي

- له أسماء متعددة: محمد بن السائب، وأبو النضر، وحمد بن السائب، وأبو سعيد.

- وهو راوٍ ضعيف متروك في الحديث، لكنه قد يدلس، فيقول: حدثنا أبو سعيد، فيظن السامع أنه أبو سعيد الخدري الصحابي، فيظن الحديث متصلاً صحيحًا، وهو من رواية الكلبي الضعيف.

- وقد روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وأبو أسامة، وغيرهم.

أمثلة أخرى للأسماء والكنى المتعددة

- المزي كان يُلقب بالحجة القضاعي.

- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - أحد الفقهاء السبعة - له كنية أبو عبد الرحمن، ويُكنى أيضًا أبا بكر.

- أبو الزناد (عبد الله بن ذكوان) لقب، وكنيته أبو عبد الرحمن.

- الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز) لقب.

- علي بن أبي طالب كنيته أبو الحسن، وله لقب أبو تراب.

التقسيمات التسعة للكنى

قسم القسطلاني الكنى إلى تسعة أقسام، منها:

1. أن تكون الكنية لقبًا على صورة كنية (كأبي تراب لعلي، وأبي الزناد لعبد الله بن ذكوان)، وله كنية أخرى.
2. أن تكون له كنيتان (كعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، يُكنى أبا خالد وأبا الوليد).
3. أن يكون له ثلاث كنيات (كمنصور الفراوى، يُكنى أبا بكر، وأبا الفتح، وأبا القاسم).
4. أن يكون مشهورًا بكنيته دون اسمه (كأبي إدريس الخولاني، واسمه عائذ الله).
5. أن يكون معروفًا بكنيته ولا يُعرف اسمه (كأبي الهيثم، وأبي موسى).

ثامناً: الألقاب المهمة في معرفة الرواة

ذكر القسطلاني عددًا من الألقاب التي اشتهر بها بعض الرواة، والتي يحتاج طالب العلم إلى معرفتها لئلا يظن أنها أسماء لشخص آخر:

- البطين: مسلم بن عمران.

- بندار: محمد بن بشر.

- البهي: عبد الله بن بشر.

- الحزاء: خالد بن مهران (وإن لم يكن حزاءً، لكنه نزل في حارة الحزائين).

- دحيم: عبد الرحمن بن إبراهيم.

- الرشك: يزيد بن أبي زياد.

- الشن: يزيد بن أبي زياد أيضًا.

- الزاد: يحيى بن صالح الوحاظي.

- سلموية: سليمان بن صالح المروزي.

- سنيد: الحسين بن سنيد.

- شاذان: الأسود بن عامر.

- عارم: محمد بن الفضل السدوسي (لقب بحفظه وإتقانه).

- عبدان: عبد الله بن عثمان (المعروف بعبدان).

- غندر: محمد بن جعفر (لقب بذلك لكثرة كلامه في مجلس الحديث).

- النبيل: الضحاك بن مخلد الشيباني.

- أبو الزناد: لقب عبد الله بن ذكوان.

- ذات النطاقين: أسماء بنت أبي بكر الصديق.

خاتمة

هذه المباحث التي تناولها هذا الدرس – من مختلف الحديث، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والآباء عن الأبناء، والسابق واللاحق، والإخوة، والوحدان، وتعدد الأسماء والكنى والألقاب – كلها من الأدوات المهمة التي يحتاجها طالب العلم لفهم الأسانيد وضبطها، وتمييز الرواة بعضهم عن بعض، ومعرفة علل الأحاديث وأوهام الرواة.

وهذه العلوم تبرز مدى دقة المحدثين وعنايتهم بالسنة النبوية، حيث لم يكتفوا بحفظ المتون، بل ضبطوا الأسانيد، وعرفوا أحوال الرواة، وأسماءهم، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وأزمانهم، وطبقاتهم، حتى لا يقع خلط أو تحريف في نسبة الأحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يثبتنا على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس الثاني والعشرين من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس الثاني والعشرين من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا بالغ الأهمية في علم الحديث، وهو علم الأنساب، وبيان أثره في ضبط الأسانيد، مع ذكر نماذج من النسب الواردة في صحيح البخاري، والتنبيه على ما قد يقع فيها من تصحيف وتحريف، بالإضافة إلى مباحث أخرى كالمبهمات، والمؤتلف والمختلف.

أهمية علم الأنساب

لماذا يحتاج طالب الحديث إلى معرفة الأنساب؟

قال القسطلاني – رحمه الله –: "الأنساب معرفته مهمة، فكثيرًا ما يكون نسبه لقبيلة، أو بطن، أو جد، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو غير ذلك".

والسبب في أهمية هذا العلم أن الأسماء لا تنضبط بالقياس، فليس من الممكن أن تُعرف صحة اسم راوٍ أو نسبته عن طريق القياس اللغوي، بل لا بد من الرجوع إلى ما ضبطه العلماء في كتب الأنساب والرجال. وقد يقع في الأسماء والأنساب تصحيف وتحريف كثير، خاصة

في المخطوطات القديمة التي تخلو من النقاط والشكل، مما يؤدي إلى الخلط بين الرواة.

أقسام النسب:

للأنساب تقسيمات دقيقة عند علماء الأنساب، وهي على الترتيب من الأعم إلى الأخص:

1. الشعب: وهو الجد الأعلى الذي تجتمع تحته القبائل، كشعب عدنان.
2. القبيلة: وتتفرع من الشعب، كقبيلتي مضر وربيعة من عدنان.
3. العمارة: وتتفرع من القبيلة، كقريش وكنانة من مضر.
4. البطن: ويتفرع من العمارة، كبني عبد مناف وبني مخزوم من قريش.
5. الفخذ: ويتفرع من البطن، كبني هاشم وبني أمية من بني عبد مناف.
6. الفصيلة: وتتفرع من الفخذ، كبني عبد المطلب من بني هاشم.

فالراوي قد يُنسب إلى أي من هذه المستويات، فيُقال: قرشي، أو هاشمي، أو عباسي، أو مخزومي، وهكذا.

أنواع النسب:

قد يكون النسب:

- لقبيلة أو بطن: كالأشجعي (نسبة إلى بني أشجع).

- لجد: كالمسعودي (نسبة إلى عبد الله بن مسعود).

- لبلد: كالبخاري، والمصري، والكوفي، والمدني.

- لصناعة أو حرفة: كالخزاء، والسمان، والملائي (بائع الملاء).

- لمذهب: كالحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي.

- للقب: كالمجمر (لأنه كان يبخر المسجد).

نماذج من الأنساب في صحيح البخاري

ذكر القسطلاني عددًا من الأنساب التي وردت في صحيح البخاري، والتي قد يقع فيها التصحيف أو الالتباس:

1. الأشجعي

نسبة إلى قبيلة أشجع، وهو عبيد الله بن عبد الرحمن، من ملازمي سفيان الثوري. وملازمته للثوري قرينة على تقديم روايته عند الاختلاف.

2. الأويسي

بضم الهمزة مصغرًا (تصغير أوس)، وهو عبد العزيز بن عبد الله الأويسي.

3. الأنصاري

هو محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، من أحفاد أنس بن مالك رضي الله عنه، وهو شيخ البخاري، وله جزء معروف بـ"جزء الأنصاري".

4. البدري

أبو مسعود البدري، صحابي رضي الله عنه. نسب إلى بدر، والجمهور على أنه لم يشهد بدرًا، وإنما كان يسكن قريبًا منها، فنسب إليها، بينما قال البخاري في تاريخه إنه شهدها.

5. البرّاء (بفتح الباء وتشديد الراء)

نسبة إلى بَرْي السهم، وهو زياد بن فيروز، يُكنى أبا العالية. وقد يُصحف إلى "البراء" (بكسر الباء)، وهو اسم صحابي آخر.

6. التيمي

نسبة إلى بني تيم، وهو سليمان بن طرخان التيمي، من كبار الثقات. وكان نازلاً في

بني تيم، وليس منهم نسبًا، وإنما هو مولى لهم. يُكنى أبا المعتمر.

7. الثقفي

نسبة إلى قبيلة ثقيف، وهو عبد الوهاب بن محمد بن عبد المجيد الثقفي.

8. الزبيدي

نسبة إلى جد اسمه زبيد، أو إلى قبيلة زبيد، وهو محمد بن عبد الله الزبيدي الأسدي.

9. الزهري

نسبة إلى بني زهرة، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، الإمام المشهور.

10. السبيعي

نسبة إلى بني سبيع، وهو عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي، المعروف بأبي إسحاق السبيعي. نزل في بني سبيع بالكوفة، وكان يُنسب إليهم وإلى همدان أيضًا.

11. الشعبي

نسبة إلى شعب من همدان، وهو عامر بن شراحيل الشعبي، التابعي الجليل، أحد كبار الفقهاء.

12. الشيباني

نسبة إلى بني شيبان، وهو سليمان بن أحمد الشيباني المروزي.

13. الصنابحي

نسبة إلى الصنابح، وهو عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، من كبار التابعين، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يره.

14. العدني

نسبة إلى بلد عدن باليمن، وهو عبد الله بن الوليد العدني.

15. العقدي (بضم العين وسكون القاف)

نسبة إلى بطن عقدة من قبيلة بجيلة، وهو عبد الملك بن عمرو العقدي. وقد يُصحف إلى "العقدي" بفتح العين.

16. العمري

نسبة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو عبيد الله بن عمر بن حفص العمري.

17. الفروي (بضم الفاء)

نسبة إلى جده فروة، وهو إسحاق بن محمد الفروي.

18. الفريابي

نسبة إلى بلد فرياب، وهو محمد بن يوسف الفريابي، شيخ البخاري.

19. الفزاري

نسبة إلى بني فزارة، وهو أبو إسحاق الفزاري، صاحب كتاب السير والمغازي.

20. القمي

نسبة إلى مدينة قم في إيران، وهو يعقوب بن عبد الله القمي، وله حديث واحد في كتاب الطب من صحيح البخاري.

21. المجمر

نسبة إلى التبخير بالمجمر، وهو عبيد الله بن عبد الله المجمر. كان هو وأبوه يبخران المسجد، فنسبا إلى ذلك.

22. المحاربي

نسبة إلى بني محارب، وهو عبد الله بن محمد المحاربي.

23. المسعودي

نسبة إلى جده عبد الله بن مسعود، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله

بن مسعود المسعودي. وهو من أكثر رواة الحديث عن جده.

24. المعمري

نسبة إلى كثرة الرحلة إلى معمر بن راشد، صاحب الجامع، وهو من أئمة الحديث. فمن كان يكثر الرحلة إليه يُقال له: معمري.

25. المقبوري

نسبة إلى المقبرة، وهو كيسان المقبوري، وابنه سعيد المقبوري. كانا يسكنان بالقرب من مقبرة البقيع بالمدينة.

26. المقدامي

نسبة إلى جده مقدام.

27. المقري (بالتسهيل أو بالهمز)

نسبة إلى إقراء الناس القرآن، وهو عبد الرحمن بن يزيد المقري، من تلاميذ ابن لهيعة وأوثقهم.

28. الملائي

نسبة إلى بيع الملاء (وهو نوع من الثياب)، وهو الفضل بن دكين الملائي، شيخ

البخاري، يُكنى أبا نعيم.

29. ابن مونية

نسبة إلى أمه مونية (أو جدته)، وهو يعلى بن مونية. قيل: مونية هي أمه، وقيل: جدته. والنسبة إلى الأم هنا من باب الشهرة بها أكثر من الأب.

النسبة إلى غير الأب:

قد يُنسب الراوي إلى غير أبيه، لأسباب مختلفة:

1. النسبة إلى الأم

كيعلى بن مونية (نسبة إلى أمه)، وعبد الله بن بحينة (بحينة أمه)، وعبد الله بن أبي بن سَلول (سَلول جدته).

2. النسبة إلى زوج الأم

كالمخدجي، وهو قدامة بن الأسوط، حيث الأسوط هو زوج أمه، لا أبوه.

3. النسبة إلى الجد

كالمسعودي نسبة إلى عبد الله بن مسعود، والمقدامي نسبة إلى جده مقدام.

4. النسبة إلى مكان أو حرفة

كالمقبوري (المقبرة)، والملائي (بيع الملاء)، والمجمر (تبخير المسجد).

المبهمات

تعريف المبهم في الإسناد أو المتن: هو ما لم يُسمَّ صاحبه، كأن يُقال: "عن رجل"، أو "عن شيخ"، أو "عن امرأة"، دون ذكر الاسم.

أنواعه:

- في الإسناد: أن يرد راوٍ مبهم لا يُعرف اسمه.

- في المتن: أن تُذكر قصة عن رجل دون تسميته.

طرق معرفة المبهم

يعرف المبهم:

1. بجمع طرق الحديث: فقد تذكر الطرق الأخرى الاسم.

2. بنص الإمام: كأن ينص إمام من الأئمة على اسم المبهم في كتبه.

ومثال المبهم في المتن: حديث أبي سعيد الخدري في قصة الرقية، حيث ورد: "فقال

رجل منا..."، ولم يُسمَّ، وقد عُرف فيما بعد أنه هو أبو سعيد الخدري نفسه، أو غيره على اختلاف.

المؤتلف والمختلف

تعريف المؤتلف والمختلف: هو علم يبحث في الأسماء التي تتشابه في خط الكتابة، وتختلف في النطق، مما قد يؤدي إلى التصحيف والخلط بين الرواة.

فمثلاً: كلمة "بشر" قد تُكتب بدون نقاط في المخطوطات، فتقرأ إما "بشر" (بالموحدة المفتوحة والشين المعجمة) أو "يسار" (بالتحتية والسين المهملة)، وهما راويان مختلفان تمامًا.

أمثلة على المؤتلف والمختلف:

- بشر ويسار: فبشر بن بندار شيخ البخاري، ويسار رجل آخر.
- الأحنف والأخيف: كلمتان تختلفان في النقط (الحاء والخاء، والنون والياء).
- الجمحي والجُمحي: بالجيم المضمومة والمفتوحة، وهما نسبتان مختلفتان لقبيلتين.

فائدة هذا العلم

هذا العلم – كما قال العلماء – مهم جدًا لتمييز الرواة، ومن جهله وقع في التصحيف والتحريف، ومن أتقنه سلم من الأوهام.

خاتمة

علم الأنساب من العلوم الخادمة للحديث النبوي الشريف، وهو من الأسباب التي حفظ الله بها الوحي، حيث اهتم المحدثون بهذا العلم، وصنفوا فيه الكتب، وضبطوا الأسماء والأنساب والكنى والألقاب، حتى لا يقع خلط بين الرواة، ولا تحريف في الأسانيد.

وقد كان السلف – رضوان الله عليهم – يعتنون بهذا العلم أيما عناية، ويرون أن من لم يعرف الأنساب والأسماء فقد أخطأ الطريق في فهم الحديث ونقله.

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يثبتنا على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

المجلس الثالث والعشرين من شرح مقدمة القسطلاني

مقدمة تعريفية

هذا تفريغ للمجلس الثالث والعشرين – وهو المجلس الأخير – من دروس شرح مقدمة الإمام القسطلاني في كتابه "إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري"، رحمه الله تعالى. ويتناول هذا المجلس موضوعًا محوريًا في علم الحديث، وهو ضوابط الجرح والتعديل، وشروط قبول الرواة، ومراتب التعديل والتجريح، بالإضافة إلى مباحث مهمة عن عدالة الصحابة، والمبتدعة، وأحوال الرواة، وطرق تحمل الحديث وأدائه، مع خاتمة نافعة في آداب طالب العلم.

شروط قبول الراوي

1. التكليف

قال القسطلاني: "شرط الراوي للحديث أن يكون مكلفًا عدلاً متقنًا".

والتكليف يعني أن يكون الراوي:

- مسلمًا (غير كافر)،

- عاقلًا (غير مجنون)،

- بالغًا (غير صغير).

فالكافر لا تُقبل روايته لأنه لا يؤمن بالكذب، والمجنون مرفوع عنه القلم، والصغير لا يفرق بين الصدق والكذب.

2. العدالة

العدالة: أن يجتنب الكبائر ويتقي في الغالب الصغائر. وهي شرط أساسي لقبول الرواية.

3. الإتقان

الإتقان: أن يكون الراوي ضابطًا لما يرويه، حافظًا له، لا يخلط ولا يغلط كثيرًا. وهو أعلى درجات القبول.

ضوابط الجرح والتعديل

معرفة الإتقان

يعرف إتقان الراوي بـ:

- نص العلماء عليه بالتوثيق والإتقان.

– سبر مروياته: أي النظر في أحاديثه، فإذا وجد أنها توافق روايات الثقات، عُرف أنه متقن.

حكم المخالفة النادرة

"لا تضر المخالفة النادرة"، وهي قاعدة مهمة في علم الحديث، حيث أن الخطأ النادر لا يسقط عدالة الراوي ولا إتقانه، بخلاف المخالفة الكثيرة التي توجب الضعف.

الجرح والتعديل المتعارضان

– الجرح لا يُقبل إلا إذا كان مفسرًا، أي مبينًا سببه، لأن الجارح قد يجرح بسبب لا يتعلق بالرواية.

– التعديل يُقبل دون تفصيل، لأن أسبابه كثيرة، والأصل في المسلم العدالة.

رواية العدل عمّن سمّاه

رواية العدل عن راوٍ معين – دون أن يذكر حاله – لا تعد تعديلاً لذلك الراوي، إلا إذا كانت عادة الراوي أنه لا يروي إلا عن ثقة، كالإمام مالك بن أنس والبخاري ومسلم.

المجهولون

مجهول العين: هو من عُرف اسمه لكن لم تُعرف عينه، كأن يُقال: "محمد بن أحمد"

دون معرفة من هو بالضبط. ولا تُقبل روايته حتى يُعرف.

مجهول الحال: هو من روى عنه اثنان من المشهورين بالعلم، لكن لم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل. فحاله مجهول، ولا تثبت عدالته إلا بتوثيق.

رفع الجهالة: ترفع الجهالة عن الراوي إذا روى عنه اثنان من المشهورين بالعلم، فيصبح معروف العين، ويُبحث عن حاله عند أهل الجرح والتعديل.

الصحابة كلهم عدول

الصحابة رضي الله عنهم – جميعهم – عدول، ولا يحتاجون إلى تعديل، لأن الله تعالى عدلهم في كتابه، والنبي صلى الله عليه وسلم زكاهم، وأجمعت الأمة على عدالتهم.

من لابس الفتنة

حتى الذين خاضوا في الفتن – كمعاوية وعمرو بن العاص وغيرهما – هم عدول، لأنهم إنما فعلوا ذلك باجتهاد، وقد وصفهم الله تعالى بأنهم مؤمنون، والقتال بينهم لم يخرجهم عن العدالة. وقد أخرج البخاري ومسلم أحاديثهم، مما يدل على قبول رواياتهم.

قبول المستور

المستور هو من لا تُعرف عدالته ولا ضعفه. وقد رأى بعض العلماء كابن عبد البر

قبول رواية المستور إذا كان ظاهره السلامة، لكن المذهب المعتمد عند المحدثين هو عدم قبول روايته حتى تتبين عدالته.

المبهم: في الإسناد أو المتن – كأن يقال: "عن رجل" أو "عن شيخ" – لا يُقبل حديثه حتى يُسمى، لأن العدالة شرط في قبول الخبر، ولا تُعرف عدالة المبهم.

المبتدعة وحكم روايتهم

بدع مكفرة: صاحب البدعة المكفرة – كإنكار المعلوم من الدين بالضرورة – لا تُقبل روايته مطلقًا.

بدع مفسقة: أما صاحب البدعة المفسقة (كالقدرية، والمرجئة، والمعتزلة)، فإن روايته تُقبل إذا كان صدوقًا، ولم يدعُ إلى بدعته. وقد روى البخاري ومسلم عن كثير من المبتدعة كقتادة، والأعمش، وغيرهم.

قال ابن حبان: "كانوا لأن يُخَرُّوا من السماء أحب إليهم من أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم".

الداعية إلى البدعة: من كان يدعو إلى بدعته، فإن روايته لا تُقبل، زجرًا له، ولئلا يروج بدعته.

التائب من البدعة: التائب من البدعة أو من الذنب تُقبل روايته إذا ظهرت توبته، إلا

الكذاب، فإن توبته لا تنفع في قبول روايته عند بعض العلماء، تشديدًا في أمر الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم.

الاختلاط

تعريفه: الاختلاط هو تغير حال الراوي بسبب مرض، أو كبر سن، أو مصيبة، أدى إلى اختلاط عقله أو نسيانه لكثير من حديثه.

حكم رواية المختلط

- ما رواه قبل الاختلاط: يُقبل.

- ما رواه بعد الاختلاط: لا يُقبل، إلا إذا توبع.

- ما لا يُعلم قبل الاختلاط أم بعده: يُتوقف فيه حتى يتبين.

وقد صنف العلماء كتبًا خاصة بالمختلطين، ك"المختلطين" للعلائي، و"الكواكب النيارات" لابن الكيال.

رواية المختلط في الصحيحين

إذا وُجد راوٍ مختلط في الصحيحين، فإن حديثه محمول على الصحة، أي أنه من روايته قبل الاختلاط.

مراتب التعديل والتجريح

مراتب التعديل (تصاعديًا)

1. صالح الحديث: يُكتب حديثه ويُنظر فيه.

2. صدوق، لا بأس به، خير: حديثه حسن.

3. ثقة، متقن، حجة، ضابط، أمير المؤمنين في الحديث: حديثه صحيح.

وأعلى مراتب التعديل: أمير المؤمنين في الحديث، وهي لا تطلق إلا على النوادر من الحفاظ كشعبة، ويحي القطان، والبخاري.

مراتب التجريح (تنازليًا)

1. لين الحديث، ليس بالقوي: أدنى درجات الجرح، يُكتب حديثه للاعتبار.

2. مقارب الحديث: قريب من الصحيح لكن فيه ضعف.

3. رديء الحديث، واهٍ، متروك الحديث، كذاب، وضع: لا يُكتب حديثهم، ولا يُحتج بهم.

من لا يُقبل حديثه

- من لا يبالي بالنوم في مجلس السماع.

- من يحدث من أصل غير مصحح.

- كثير السهو والغلط.

- من يكثر المناكير والشواذ.

- من يغفل عن ضبط الرواية.

آداب طالب الحديث

ضبط الحديث

يُستحب لطالب الحديث:

- ضبط الحديث بالنقط والشكل.

- كتابته بخط واضح، دون إسراف في مد الحروف أو تعليقها.

- تصحيح الكلمات التي قد يشتبه فيها، بكتابة كلمة "صح" عليها.

- التضبيب: وضع علامة على الكلمة التي يُظن أنها خطأ، مع كتابة الصواب في الحاشية.

النية: ينبغي لطالب العلم أن يخلص نيته لله تعالى، فلا يطلب العلم للرياسة أو السمعة

أو المال، بل لوجه الله ونشر السنة.

التأني في القراءة: لا ينبغي الإسراع في قراءة الحديث، حتى لا يفوته السماع أو يختلط عليه الكلام.

طرق تحمل الحديث وأدائه

أعلى طرق التحمل:

1. السماع من لفظ الشيخ: بأن يقرأ الشيخ بنفسه، ويُعبر عنها بـ "حدثنا".

2. القراءة على الشيخ: بأن يقرأ الطالب على الشيخ، ويُعبر عنها بـ "أخبرنا" أو "قرأت على فلان".

الإجازة

هي أن يأذن الشيخ للطالب في رواية حديثه، وتكون أنواعًا:

- الإجازة المعينة لمعين: كأن يقول: أجزت لك كتاب البخاري.

- الإجازة المعينة لغير معين: كأن يقول: أجزت للمسلمين.

- الإجازة العامة: كأن يقول: أجزت لمن أدرك حياتي.

الإجازة مقبولة عند جمهور العلماء، شرط أن يكون المجيز عالمًا بما يجيز.

المناولة: هي أن يناول الشيخ الطالب كتابًا، وقد تكون مقرونة بالإجازة (فيجوز للطالب الرواية)، وقد لا تكون (ففيها خلاف).

المكاتبة: هي أن يكتب الشيخ إلى الطالب بحديثه، وتكون مقبولة إذا عُرف خط الشيخ.

الإعلام: هو أن يُخبر الشيخ الطالب بأن هذا الكتاب من مروياته، دون إذن بالرواية. والأكثر على عدم جواز الرواية به.

الوصية: هي أن يوصي الشيخ بكتابه لشخص، وفي جواز الرواية بها خلاف، والأصح أنها لا تجيز الرواية إلا إذا صرحت بالإجازة.

الوجادة: هي أن يجد الطالب كتابًا بخط شيخ معاصر له، دون سماع أو إجازة. وفي جواز الرواية بها خلاف، والأصح أنها لا تجوز، إلا إذا عُرف خط الشيخ وثبتت عدالته.

خاتمة: كلمة نافعة في فضل طلب الحديث

ختم القسطلاني مقدمته بقصة رجل سأل شيخًا أن يحدثه بأسانيده، فاعتذر الشيخ بأنه لم يبلغ مبلغ الرجال في الحديث، وذكر له أن طلب الحديث يحتاج إلى صبر ومعرفة بأربعة علوم: أخبار الرسول، وأحوال الصحابة، وأحوال التابعين، وتواريخ العلماء. ثم ذكر أن طالب

الحديث يحتاج إلى أربع خصال من كسبه: الكتابة، واللغة، والصرف، والنحو. وأربع من عطاء الله: القدرة، والصحة، والحرص، والحفظ.

ثم قال: من صبر على مشاق طلب الحديث، أكرمه الله في الدنيا بعز القناة، وهيبة النفس، ولذة العلم، وحياة الأبد (أي بقاء العلم بعد الموت)، وفي الآخرة بالشفاعة، وظل العرش، والسقي من الحوض، ومجاورة النبيين.

وقد ذكر القسطلاني أنه تأثر بهذه الكلمات فترك طلب الحديث وأقبل على الفقه، لكن بعض العلماء ردوا هذه القصة وقالوا إنها من وضع من أراد أن يزهد الناس في الحديث، وأن علم الحديث لا يُحصل إلا بالتفرغ له.

وختم القسطلاني مقدمته بقول الإمام الشافعي: "من أراد أن يجمع بين الفقه والحديث فهيهات، إلا أفراد العلماء".

نسأل الله تعالى أن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، والفهم الصحيح، وأن يثبتنا على سنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

جدول المحتويات